

مؤلف التوثيق في القضاء و القانون
المغربيين

الجزء 57

خاص بالتعويض عن حوادث السير

إعداد مصطفى علاوي المستشار

بمحكمة الاستئناف بفاس المغرب

حاصل على الإجازة جامعة القرويين

فاس المغرب

له العديد من المؤلفات

المملكة المغربية

الحمد لله وحده

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

القرار عدد : 308/2

المؤرخ في : 11/02/2026 .

ملف جنحي عدد : 22980/6/2/2025

شركة التأمين سنلام المغرب

ضد

محمد بلمليح.

بتاريخ : 11/02/2026

إن الغرفة الجنائية - الهيئة الثانية .

بمحكمة النقض

في جلستها العلنية أصدرت القرار الاتي

بين شركة التأمين سنلام المغرب

ينوب عنها الأستاذان أحمد السغروشني و عبد الحق اليعقوبي المحاميان بهيئة فاس و
المقبولان للترافع أمام محكمة النقض

وبين : محمد بلمليح.

الطالبة

المطلوب

308-2026-2-6

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين سلام المغرب بمقتضى تصريح
أفضت به بواسطة نائبها الأستاذ أحمد السغروشني بتاريخ 12/05/2025 لدى كتابة ضبط
محكمة الاستئناف فاس والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجناح الاستئنافية بها
بتاريخ 07/05/2025 في القضية عند 1647/2606/2025 والمحكوم بمقتضاه في
الدعوى المدنية التابعة بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من تحميل المتهم 3/2 مسؤولية
الحادث و بتسجيل مسؤوليته المدنية وإحلال شركة التأمين سلام محله في الأداء.

و المصادقة على خبرة الدكتور عبد العالي ديوري وبأداء المسؤول المدني وبنفس الحلول
أعلاه لفائدة المطالب بالحق المدني محمد بلمليح مبلغ 91746.30 درهم تعويضا مدنيا
صافيا مع الفوائد القانونية من تاريخ الحكم ورفض باقي الطلب .

إن محكمة النقض

بعد أن تلت المستشارة المقررة عائشة شرقي التقرير المكلفة به في القضية .

وبعد الإنصات إلى السيد محمد شعيب المحامي العام في مستنتجاته.

وبعد المداولة طبقا للقانون.

نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن الطاعنة بواسطة نائبها الأستاذان أحمد السغروشني و عبد
الحق اليعقوبي المحاسبين بهيئة فاس والمقبولات للترافع أمام محكمة النقض والمستوفية
للشروط المتطلبة وفقا للمادتين 528 و 530 من قانون المسطرة الجنائية.

في شأن الوسيلة الأولى المستدل بها على النقص و المتخذة من خرق المادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية، وانعدام الأساس القانوني، والنقصان في التعليل الموازي لانعدامه، وعدم الجواب على مستند جوهرى مدلى به من طرف العارضة ، ذلك أنه بالرجوع إلى وثائق الملف يتبين أن العارضة أدلت بمذكرة في المرافعة مؤرخة في 16 أبريل 2025 تعرض فيها بوضوح أن الخبرة المنجزة من طرف الدكتور عبد العالي الديوري جاءت مبالغاً فيها مقارنة مع طبيعة وظروف الحادثة، وأنها تخالف تقرير الخبير المحلف الدكتور عبد العزيز قدوري، إذ حدد الخبير الأول نسبة العجز البدني الدائم في 40%، مع اعتبار الألم الجسماني مهما جداً" والتشويه الجمالي ذا أهمية»، في حين حدد الدكتور قدوري نسبة العجز في 25% فقط واعتبر الألم مهما» والتشويه منعدماً ، و أن الطاعنة تمسكت بتقرير الدكتور عبد العزيز قدوري باعتباره صادراً بدوره عن خبير محلف لدى المحاكم، وقدمت ذلك التقرير لدحض خبرة الدكتور الديوري وإبراز التناقض الجوهرى بين التقريرين إلا أن القرار المطعون فيه أغفل الرد بشكل تام على تقرير الدكتور قدوري، ولم يناقشه أو يبين سبب استبعاده، رغم كونه مستنداً جوهرياً من شأنه التأثير في قناعة المحكمة، مما يشكل إغفالاً للجواب على دفع مؤسس وعلى وثيقة حاسمة في الدعوى ، كما و أنه لئن كانت المحكمة الموضوع السلطة التقديرية في تقييم تقارير الخبرة، فإن هذه السلطة تبقى مقيدة بوجوب الرد على جميع الدفوع الجوهرية والمستنتجات والمستندات التي قد تغير وجه الحكم، وأن القرار المطعون فيه اكتفى في اعتماده للخبرة الطبية بتعليل كونها جاءت مطابقة

المقتضيات مرسوم 14 يناير 1985 المتعلق عدة تحصيل العجز ، وهم تعليل عام ومجرد ولا يكشف عن

308-2026-2-6

أوجه المطابقة بين العناصر المضمنة في الخبرة وبين الحالات المحددة حصراً في جدول العجز الملحق بالمرسوم رقم 2-4-744 الصادر بتاريخ 14 يناير 1985، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 3768 بتاريخ 16 يناير 1985 ، و بالتالي فإن القرار المطعون فيه، بعدم رده على مستند جوهرى ولتقديمه تعليلاً عاماً وغير كاف، يكون قد أصدر في غياب تعليل قانوني وواقعي سليم، مما يستوجب نقضه .

لكن حيث إن الخبرة الطبية باعتبارها وسيلة لإثبات الضرر الجسماني للضحية ، فإنها بتلك الصفة كسائر وسائل الإثبات تخضع في تقييمها للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع مما لا رقابة عليه المحكمة النقض عملاً بمقتضيات المادة 518 من قانون المسطرة الجنائية ، والمحكمة المطعون في قرارها لما اقتنعت بنتائج الخبرة الطبية المنجزة على ذمة القضية والمأمور بها من طرف المحكمة في إطار سلطتها التقديرية ، والتي اعتمد فيها الخبير لتحديد نسب العجز على ما عاينه على الضحية وعلى الشواهد الطبية المدلى بها ، وأيدت

تبعاً لذلك - أي المحكمة - الحكم الابتدائي فيما ذهب إليه من اعتمادها ، مما تكون معه المحكمة لما أبدت الحكم المستأنف فيما ذهب إليه من اعتماد تلك الخبرة قد استعملت سلطتها الآنفة الذكر فجاء قرارها مؤسساً وما بالوسيلة على غير أساس.

و في شأن الوسيلة الأولى المستدل بها على النقض و المتخذة من عدم ارتكاز القرار المطعون فيه على أساس قانوني، وسوء التعليل الموازي لانعدامه ، ذلك أن العارضة دفعت أمام المحكمة بضرورة رفض التعويض عن العجز المؤقت لعدم إثبات فقدان الكسب، لكون المطالب بالحق المدني لم يدل بأي شهادة عمل أو وثيقة تثبت مزاولته لعمل فعلي وقت الحادث. وحيث إن القرار المطعون فيه اعتمد فقط على تصريح المطالب بالحق المدني بمحضر الضابطة بأنه "مياوم"، واعتبر أن توقيفه يؤدي تلقائياً إلى فقدان كسبه اليومي، دون أي سند إثباتي ، و أن مجرد التصريح بصفة "مياوم" لا يشهد على وجود عمل فعلي أو فقدان أجر عند وقوع الحادث، ولا يشكل دليلاً كافياً لإثبات الضرر كما توجبه المادة 3 من ظهير 2 أكتوبر 1984 ، ولا قواعد الإثبات المنصوص عليها في المادة 286 من قانون المسطرة الجنائية والفصل 399 من قانون الالتزامات والعقود ، وأن اعتماد القرار على هذا الأساس وحده يشكل سوء تعليل يوازي انعدامه وخرقاً للمادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية، بالإضافة إلى حرق قواعد الإثبات ، لذلك فالقرار المطعون فيه جاء غير مرتكز على أساس قانوني ومستوجباً للنقض

لكن ، حيث إن المطلوب وبالنظر إلى مهنته مياوم فإن ممارسة تلك المهنة تقتضي منه مجهوداً جسدياً وبالتالي فإن من شأن العجز الكلي المؤقت الذي حدده الخبير أن يحرمه لا محالة وبالضرورة من كسبه المهني طيلة مدة ذلك العجز ، وبالتالي تكون المحكمة المطعون في قرارها لما راعت خصوصية مهنة المطلوب وعوضته عن العجز المذكور قد طبقت - أي المحكمة - المادة الثالثة المحتج بخرقها من ظهير 2/10/1984 تطبيقاً سليماً فجاء قرارها تبعاً لذلك مؤسساً وما بالوسيلة على غير أساس

308-2026-2-6

لكن، في شأن الوسيلة الثالثة المستدل بها على النقض و المتخذة من خرق القانون، ذلك أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الموضوع بكون الحكم المستأنف أخطأ في تقدير التعويض عن تشويه الخلفة الذي اعتبره على جانب من الأهمية، إذ منحه مبلغ 8.703,5 درهم، في حين أن الفقرة (ج) من المادة 10 من ظهير 2 أكتوبر 1984 تحدد هذا التعويض في 5% فقط من الرأسمال المعتمد، أي ما مجموعه 4.351,75 درهم، وقد أثارت العارضة هذا الخطأ صراحة في مذكرتها. إلا أن القرار المطعون فيه أغفل تماماً الرد على هذا الدفع الجوهرية، ولم يناقش تطبيق المادة 10 ولا النسبة القانونية المحددة فيها، مما يجعل تعليقه

منعدماً ويشكل خرقاً للمادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية، إضافة إلى خرق صريح للفقرة (ج) من المادة 10 من ظهير 2 أكتوبر 1984 و يستوجب نقضه.

بناء على المادتين 365 في فقرتها الثامنة و 370 في فقرتها الثالثة من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاهما يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللاً من الناحيتين الواقعية والقانونية، وإلا كان باطلاً وينزل سوء التعليل منزلة انعدامه الموجب للنقض.

حيث عللت المحكمة المطعون في قرارها ما قضت به بخصوص التعويض بقولها : " حيث إن المحكمة بعد مراجعتها لكافة العمليات الحسابية تبين لها أن الحكم المستأنف جاء مصادفاً للصواب " ، والحال أنه بالرجوع إلى تقرير الخبرة والتي وصفت التشويه على أنه على جانب من الأهمية و يستحق عنه نسبة 5% على أساس من الضحية المحدد في 52 سنة ، و بالتالي وبعد إجراء العملية الحسابية بهذا الخصوص و المتمثلة في 87035) الرأسمال المطابق لسن المطلوب والحد الأدنى للأجر (5 - 4351،75 ، و المحكمة لما قضت للمطلوب بتعويض عن التشويه قدره 8703.5 قد أخطأت في العملية الحسابية و عرضت قرارها للنقض بهذا الخصوص

من أجله

قضت بنقض الصادر عن محكمة الاستئناف بفاس بتاريخ 07/05/2025 في القضية عدد 2025 /1647/2606، وذلك بخصوص مبلغ التعويض عن التشويه المحكوم به للمطلوب محمد بلميلح والرفض فيما عدا ذلك ، وبإحالة القضية على نفس المحكمة للبت فيها من جديد طبقاً للقانون وهي مؤلفة من هيئة أخرى و على المطلوب بالصائر .

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة : سميرة نفال رئيسة ، والمستشارين : عائشة شرقي مقررة ، و طاهر طاهوري و مولاي إدريس شداد و هجيرة الميري وبحضور المحامي العام السيد محمد شعيب الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة خديجة بلحرار .

الرئيسة

المستشارة المقررة

كاتبة الضبط

محكمة النقض

308-2026-2-6

.....
1939

1939

المملكة المغربية

محكمة الاستئناف

المحكمة الابتدائية بفاس

ملف جنحي سير

باسم جلالة الملك و طبقا للقانون

رقم: 266/24/1

4487

تاريخ 2024/12/04

أصدرت المحكمة الابتدائية بفاس

برئاسة : ابتسام حنيبي

وحضور الشلح رشيد وبمساعدة كاتب الضبط السيد فؤاد المنصوري

ممثل النيابة العامة

حكم بتاريخ

بين السيد وكيل الملك لدى هذه المحكمة

والمطالب بالحق المدني

جهان خالص

تسكن رقم 5 زنقة سبع عيون 2 فاس ينوب عنها الاستاد جمال الابراهيمى

والمتهم : الجلالى الضاوى مزداد سنة 1967 بتاونات من والديه عبد السلام بن على
وعائشة بنت محمد متزوج سائق يقطن زواغة العليا رقم 17 مكرر زنقة 2 حى سيد
الهادى فاس

والمسؤول المدنى : هشام الزهير الودغبرى

والمدخلة فى الدعوى تعاضدية تامينات ارباب النقل المتحدىن مقرها الاجتماعى بالبيضاء
ينوب عنه الاستاد سليم بنسعيد فى شخص ممثله القانونى والكائن

الوقائع

بناء على متابعة النيابة العامة للمتهم أعلاه من اجل الانطلاق من مكان التوقف بدون
احتياط والجرح الخطا
طبقا ، ، 167,168 ، ، 186 من مدونة السير بالدائرة القضائية لهذه المحكمة ومنذ زمن لم
يمض عليه امد التقادم الجنحى

وبناء على محضر الضابطة القضائية عدد 759 م ح س 22 / مدد والمؤرخ فى
21/11/2023 والذى يستفاد منه انه بتاريخ 4/10/2023 كان سائق سيارة الاجرة من
نوع داسيا لوكان رقم لوحتها 18 الف 7178 قادما من البطحاء فى اتجاه مولاي رشيد ولما
توقف سائق سيارة الاجرة لانزال الراكبة من الباب الخلفى اقلع السائق لتصطمم العجلة
الخلفية برجلها اليسرى
فاصيب هذه الأخيرة بجروح وادلى بشهادة طبية تفيد العجز اللاحقة

وعند الاستماع للمتهم من طرف الضابطة القضائية أكد الوقائع أعلاه مضيفا وبعد إحالة
الملف على السيد وكيل الملك تابع المتهم وفق ما هو مفصل أعلاه

وبناء على الحكم التمهيدى

الرامى الى عرض الضحايا على خبرات طبية عهد بها للدكتور عن الحمد الشهرى

حدد للضحية

والتشويه منعدم

عن العجز الدائم 26 % والمؤقت 135 يوم والالام مهم

وبناء على الطلبات الختامية المحددة في

15229,3 درهم

وبناء عرض القضية بعدة جلسات آخرها جلسة : تخلف لها المتهم رغم استدعائه

وبناء على اعتبار القضية جاهزة للبت فيها ادلى دفاع شركة التامين بمذكرة في المرافعة التمس خلالها

في الشكل: يسند النظر للمحكمة لمراقبتها ومدى مطابقتها

وفي الموضوع : حول الدعوى العمومية

اساسا براءة المتهم لكونه لم يرتكب اية مخالفة تستوجب المؤاخذة مع عدم الاختصاص في الطلبات المدنية

واحتياطيا حول الدعوى المدنية

اعفائه من المسؤولية لكونه لم يساهم في وقوع الحادثة

وفي حالة تشطيرها تحميل المطالب اوفر نصيب منها

وحول التعويضات : اخضاعها لمقتضيات ظهير 1984

والتمس السيد وكيل الملك الادانة

وحجزت القضية للتأمل.

في الدعوى العمومية

وبعد التأمل طبقا للقانون

حيث توبع المتهم من طرف السيد وكيل الملك وفق الفصل أعلاه.

وحيث أنه وبعد اطلاع المحكمة على وثائق الملف ومحتوياته وخاصة محضر البحث التمهيدي وتصريحات الأطراف الواردة به والرسم البياني المرفق به يتضح أن المتهم بسبب عدم ضبط سرعته لضرفي الزمان

والمكان فقد السيطرة والتحكم في القيادة لينطلق من مكان توقفه دون اخذ الحيطة الواجبة

2

مما يكون معه الفعل ثابت في حقه ويتعين معاقبته طبقا للقانون

وحيث ان المتهم بارتكابه المخالفة اعلاء بعدم تبصره وعدم تبصره وعدم احتياظه وعدم احترامه التزامات السلامة والحيطة المقررة في قانون السير قد تسبب في اصابة الضحية بجروح ترتب عنها عجز مؤقت عن العمل ثابتة حسب الشهادة الطبية المضافة للملف مما يتعين مؤاخذته بجنحة الجرح الخطا

وحيث ان محاضر الضابطة القضائية يوثق بمضمونها الى ان يثبت العكس طبقا للفصل 290 من ق ج وحيث انه بالنظر لظروف المتهم ولانعدام سوابقها قررت المحكمة تمتيعه ظروف التخفيف

وحيث ان المتهمه يتحمل صائر الدعوى

وحيث انه يتعين تحديد مدة الاجبار في الأدنى

في الدعوى المدنية في الشكل

حيث إن الطلبات المدنية قدمت على الصفة والشكل المطلوب قانونا مما يتعين قبولها شكلا

في المسؤولية حيث إن إدانة المتهم تستتبع المسؤولية المدنية عن الأضرار اللاحقة بالغير مادامت العلاقة السببية بين الخطأ

والأضرار عالقة مباشرة طبقا لمقتضيات المادة 78 ق ل ع.

وحيث إن المحكمة بعد اطلاعها على وثائق الملف ومحتوياته وخاصة محضر البحث التمهيدي وتصريحات الأطراف الواردة به والرسم البياني المرفق به يتضح أن المتهم بسبب عدم ضبط سرعته لضر في الزمان والمكان فقد السيطرة والتحكم في القيادة لينطلق من مكان توقفه دون اخذ الحيطة الواجبة. مما يتعين معه تحميله كامل المسؤولية

حول التامين والحلول حيث إن المسؤول المدني كان وقت الحادث مؤمن لدى شركة التامين تعاضدية تامينات ارباب النقل

وحيث إن شركة التامين تضمن المسؤولية المدنية بمقتضى العقد المبرم بينهما مما يتعين إحلالها محل المتحدين بمقتضى عقدة صالحة مؤمنها في الأداء

حول العلاقة السببية

حيث إن هذه العلاقة ثابتة بمقتضى تصريحات المتهم نفسه أثناء المعاينة والشهادة الطبية الأولية وتقرير الخبير المنتدب من طرف المحكمة وكذا تقرير ممثل شركة التامين نفسه مما يتعين معه رد هذا الدفع. حول الخبرة

حيث إن تقرير الخبير جاء مستوفيا لما ينص عليه مرسوم 14/1/1985 مما يتعين المصادقة عليه.

حول التعويض حيث إن التعويضات ينطبق عليها ظهير 2/10/1984 المتعلق بالتعويض عن الأضرار التي تتسبب فيها عربات برية ذات محرك.

وحيث إن الضحية جهان خالص طالبة وسنها وقت الحادثة هو 22 سنة ليكون بذلك راسمالها المعتمد هو 235670

فتكون التعويضات على الشكل التالي:

$$= 100 \div 26 \times 235670 \text{ عن العجز الدائم}$$

$$61274.2$$

$$9085.3$$

عن الالام :

$$= 100/7 \times 140913$$

$$23567$$

$$= 100 \div 10 \times 235670 \text{ عن التشويه}$$

عن المؤقت حيث ان طلب التعويض عنه غير مبرر لعدم ثبوت فوات اي كسب مادي

عن المصاريف الطبية 3900 درهم حسب الاثبات

فيكون المجموع هو 97826.5 درهم

في النفاذ المعجل والصائر

3

وحيث إنه بالنظر لطول الإجراءات ولكون الضرر والمسؤول عنه أصبح ثابتا لدى المحكمة فإنها ارتأت شمول 50% من المبالغ المحكوم بها بالنفاذ المعجل وفقا للمادة 392 من ق م ج.

وحيث يتعين جعل الصائر على النسبة.

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة علنيا ابتدائيا غيابيا للمتهم وحضوريا للباقي

بمؤاخذة المتهم من أجل المنسوب إليه والحكم عليه من اجل الانطلاق من مكان التوقف بدون احتياط بغرامة نافذة قدرها 300 درهم.. ومن اجل الجروح بدون عمد بغرامة نافذة قدرها 1200 درهم مع تحميله الصائر والاجبار في الأدنى

في الدعوى المدنية التابعة:

في الشكل بقبولها

في المسؤولية بتحميل المتهم كامل

في التامين بإحلال شركة التامين تعاضدية تامينات ارباب النقل المتحدين محل المسؤولية المدني في الاداء .
مسؤولية الحادثة وتسجيل مسؤولية المدنية لهشام الزهير

وبالمصادقة على تقرير الخبير الدكتور عبد الصمد الشورى

وأداء المسؤول المدني وبنفس الحلول لفائدة المطالب بالحق المدني : جهان خالص مبلغا قدره

97826.5 درهم سبعة وتسعون الف وثمانمائة وستة وعشرون درهما وخمس سنتيمات

نهائيا عن مجموع الأضرار اللاحقة به من جراء الحادثة الواقعة بتاريخ 4/10/2023

الكل مع شمول 50% من المبالغ المحكوم بها بالنفاد المعجل مع الفوائد القانونية من تاريخ الحكم ويجعل صائر الدعوى على النسبة.

وبرفض باقي الطلبات بهذا صدر الحكم في الشهر والسنة أعلاه وأمضاه كل من رئيس الهيئة وكاتب

الضبط.

الرئيس

كاتب الضبط

4

المملكة المغربية

السلطة القضائية محكمة الاستئناف بفاس

باسم جلالة الملك و طبقا للقانون

بتاريخ 16 / 04 / 2025 عقدت غرفة الجناح الاستئنافية لدى محكمة الاستئناف بفاس
جلستها بصفة علنية بقاعة الجلسات الاعتيادية للبت في قضايا حوادث السير وأصدرت
قرار عدد :

1370/2025

صادر بتاريخ . 16/04/2025

ملف جنحي سير عدد

: 1164/2606/2025

القرار الآتي نصه :

بين السيد الوكيل العام للملك .

والمطالب بالحق المدني : جهان خالص تسكن رقم 5 زنقة سبع عيون 2 فاس ينوب عنها
الاستاد جمال الابراهيم المحامي بفاس .

والمتهم : الجيلالي الضاوي مزداد سنة 1967 بتاونات من والديه عبد السلام بن علي
وعائشة بنت محمد متزوج سائق يقطن زواغة العليا رقم 17 مكرر زنقة 2 حي سيد
الهادي فاس .

المتهم أعلاه من اجل الانطلاق من مكان التوقف بدون احتياط والجرح الخطا طبقا للمواد :
167,168 ، ، 186 من مدونة السير بالدائرة القضائية لهذه المحكمة ومنذ زمن لم يمض
عليه امد التقادم الجنحي .

والمسؤول المدني : هشام الزهير الودغيري .

والمدخلة في الدعوى تعاضدية تامينات ارباب النقل المتحدين في شخص ممثله القانوني والكائن مقرها الاجتماعي بالبيضاء ينوب عنها ذ سليم بنسعيد المحامي بفاس .

من جهة أخرى .

بناء على الاستئناف المصرح به بكتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بفاس من طرف دفاع شركة التأمين والمتهم بتاريخ : 09 / 12 / 2024 صك عدد : 5786 ، ودفاع المطالب بالحق المدني بتاريخ : 09 / 12 / 2024 صك عدد : 5777 ضد الحكم الصادر عن نفس المحكمة بتاريخ : : 12/04/2024 في الملف جنحي سير رقم : 266 / 2402 / 2024 و القاضي

بمؤاخذة المتهم من أجل المنسوب إليه والحكم عليه من اجل الانطلاق من مكان التوقف بدون احتياط بغرامة نافذة قدرها 300 درهم ومن اجل الجروح بدون عمد بغرامة نافذة قدرها 1200 درهم مع تحميله الصائر والاجبار في الأدنى .

في الدعوى المدنية التابعة في الشكل بقبولها .

بتحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة وتسجيل المسؤولية المدنية لهشام الزهير

في التامين بإحلال شركة التامين تعاضدية تامينات ارباب النقل المتحدين محل المسؤول المدني في الاداء

ملف جنحي سير عدد : 1164 / 2025 / 2606

وبالمصادقة على تقرير الخبير الدكتور عبد الصمد الشور بوأداء المسؤول المدني وبنفس الحلول لفائدة المطالبة بالحق المدني : جهان خالص مبلغا قدره 97826.5 درهم سبعة وتسعون الف وثمانمائة وستة وعشرون درهما وخمس سنتيمات تعويضا نهائيا عن مجموع الأضرار اللاحقة به من جراء الحادثة الواقعة بتاريخ : 04/10/2023 الكل مع شمول 50% من المبالغ المحكوم بها بالنفاد المعجل مع الفوائد القانونية من تاريخ الحكم وبجعل صائر الدعوى على النسبة.

وبناء على محضر الضابطة القضائية عدد 759 م ح س 22 / مدد والمؤرخ في 2023/11/21 والذي يستفاد منه انه بتاريخ 2023/10/4 كان سائق سيارة الاجرة من

نوع داسيا لوكان رقم لوحتها 18 الف 7178 قادما من البطحاء في اتجاه مولاي رشيد ولما توقف سائق سيارة الاجرة لانزال الراكبة من الباب الخلفي اقلع السائق لتصطدم العجلة الخلفية برجلها اليسرى وأصيب بأضرار جسمية و أدلى بشهادة طبية .

وعند الاستماع للمتهم أكد الوقائع اعلاه

وبناء على ما ذكر تابع السيد وكيل الملك المتهم من أجل المنسوب إليه المبين بديباجة هذا القرار اعلاه

وبناء على عرض القضية أمام محكمة الدرجة الأولى تقدم المطالب بالحق المدني بطلباته المدنية في مواجهة المتهم والمسؤول المدني وشركة التامين المدخلة في الدعوى بناء على تقرير الخبير الذي حدد فيه الأضرار اللاحقة بالضحية على الشكل التالي: العجز الكلي المؤقت: 135 يوما العجز الجزئي الدائم 26 درجة الألام الجسمية مهم درجة التشويه مهمو له تأثير

على الحياة الاجتماعية والدراسية للمصاب والتمس الحكم له بتعويض قدره 159229.36 درهم

وبعد ادلاء دفاع شركة التامين بمذكرة في المرافعة وتقدم النيابة العامة بملتمسها الرامي الى الادانة واستيفاء الاجراءات اللازمة للبت في الملف أصدرت المحكمة بناء على هذه الوقائع الحكم الابتدائي موضوع هذه الدعوى الاستئنافية والمشار الى مراجعه ومنطوقه اعلاه...

وبناء على الاستئناف المذكور أدرجت القضية أمام هذه المحكمة جلسة : 02 / 04 / 2025 تخلف عن حضورها المتهم ورجع استدعاءه بملاحظة وحضر نائب المطالب بالحق المدني وأدلى بمذكرة مرفقة بالأداء والتمس رفع التعويض ، وحضر نائب شركة التامين وأدلى بمذكرة في المرافعة التمس فيها أساسا براءة المتهم وعدم الاختصاص في الطلبات المدنية واحتياطيا مراجعة المسؤولية وتحميل الضحية القسط الأكبر منها وإعادة الخبرة لعدم الموضوعية احتياطيا اعتماد تقرير ممثل الشركة ، خفض التعويضات المحكوم بها الى المستحق قانونا طبقا لظهير 02/10/1984 ، والتمس السيد الوكيل العام للملك التأييد فقررت المحكمة حجز القضية للمداولة

16-04-2015 لجلسة

وبعد المداولة طبقا للقانون

في الشكل : حيث قدمت الاستئنافات وفق الشروط الشكلية المتطلبية قانونا و داخل الأجل القانوني و أدى المطالب بالحق المدني الوديعة الجزافية مما يتعين معه الحكم بقبولها شكلا .

ملف جنحي سير عدد : 2606/2025 /1164

في الموضوع حيث قدمت الإستئنافات من طرف شركة التأمين والمسؤول المدني و المتهم مما يجعلها منصبة حول الدعوى العمومية و الدعوى المدنية التابعة معا.

حول الدعوى العمومية :

حيث توبع المتهم من طرف السيد وكيل الملك من أجل المنسوب إليه أعلاه

و حيث إن الثابت من محضر الشرطة القضائية وتصريحات المتهم نفسه أن حادثة السير الواقعة قد حصلت نتيجة عدم التزامه بقواعد السير على الطرق والتي تفرض عليه أخذ الاحتياطات اللازمة و توخي الحيطة والحذر أثناء السياقة واتخاذ الاحتياطات اللازمة و التأكد من خلو الطريق قبل قيامه بالانطلاق من مكان توقفه الأمر الذي لم يقم به ، الشيء الذي جعله يصطدم بالضحية و تتسبب لها في أضرار جسمانية أدت إلى عجز كلي مؤقت مدته لا تتجاوز 30 يوما حسب الشهادة الطبية طي المحضر وهو ما يشكل الأفعال التي أدين من اجلها المتهم لذلك واعتبارا لكون العقوبات المحكوم بها جاءت مناسبة وعلل الحكم تعليلا سليما مما يتعين تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبات .

وحيث يتعين تحميل المتهم صائر استئنافه مجبرا في الحد الأدنى.

حول الدعوى المدنية التابعة

في المسؤولية : حيث إن المحكمة بعد اطلاعها على أوراق الملف و محتوياته و خاصة الرسم البياني المرفق به تبين لها أن الحكم الابتدائي لما حمل المتهم كامل مسؤولية الحادث يكون قد صادف الصواب و قدر المسؤولية على أساس موضوعي دقيق لكون خطأ المتهم كان السبب

الوحيد في وقوع الحادثة الشيء الذي ارتأت معه المحكمة تأييده بهذا الخصوص.

في الخبرة حيث إن الخبرة المنجزة على الضحية من طرف الخبير الذي تم تعيينه من طرف هيئة محكمة الدرجة الأولى جاءت وفق الشروط المتطلبية قانونا و تمت عمليتها الفنية في اطار موضوعي على ضوء الإصابات المترتبة من جراء الحادثة مما يكون معه الحكم المستأنف الذي صادق عليها في محله ووجب تأييده فيما قضى به و بالتالي رفض طلب إعادتها.

في التعويض حيث ان الحكم الابتدائي اخطأ في تقدير تعويض التشويه عن الخلقه وهو حسب تقرير الخبير مهم وله تأثير على الحياة الاجتماعية والدراسية لفائدة المطالبة بالحق المدني .

وحيث ان المطالبة بالحق المدني مزادة بتاريخ 07-02-2002 فيكون سنها بتاريخ الحادثة 21 سنة غير انها التمسست الحكم لها بالتعويض على اساس سن 22 سنة مما يتعين اعتماده حتى لا تحكم المحكمة بأكثر مما طلب.

وحيث ان المطالبة بالحق المدني طالبة تتابع دراستها بالسلك الثاني من الدراسات العليا بكلية الطب والصيدلة فانها تستحق تعويضا عن تشويه الخلقه الذي وصفه الخبير بكونه مهم وله تأثير على الحياة الاجتماعية والدراسية للمصاب فتكون التعويضات على الشكل التالي:

- عن العجز الدائم : $235670 \times 26 / 100 = 61274,2$ درهم

- عن الالام : $139532 \times 7 / 100 = 9767,24$ درهم

- عن التشويه : $235670 \times 30/100 = 70701,00$ درهم

3

ملف جنحي سير عدد : 2606/2025 /1164

عن المصاريف الطبية مبلغ : 3900 درهم

فيكون المجموع هو : 145642,44 درهم مما يتعين الرفع من التعويض المحكوم به الى المبلغ المستحق.

وحيث يتعين تأييد الحكم المستأنف في باقي أجزائه لارتكازه على أساس قانوني سليم.

وحيث يتعين تحميل شركة التأمين والمطالب بالحق المدني صائر استئناف الدعوى المدنية على النسبة.

لهذه الأسباب :

وتطبيقا للفصول المذكورة أعلاه والمواد 7 وما يليه - 253 - 286 287 - 290 - 297 - 300 308 314- 348 349 - 362 - إلى 367 - 396 إلى 414 - 636 الى 638 من قانون المسطرة الجنائية وظهير

1984/10/02

حكمت المحكمة علنيا انتهائيا وغيابيا في حق المتهم وحضوريا في حق الباقي :

في الشكل : قبول جميع الاستئنافات

في الموضوع بتأييد الحكم المستأنف مع تعديله برفع التعويض المحكوم به لفائدة المطالبة المدني جهان خالص الى مبلغ : 145642,44 درهم وتحميل المستأنفين الصائر على النسبة.

بالحق بهذا صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة في اليوم والشهر والسنة أعلاه وكانت الهيئة متركبة من:

السيد عبد الرحيم المنصوري

السيد عبد السلام الشطري

رئيسا

السيدة فاطمة الزهراء الساهل

مستشارا و مقورا .

بحضور السيد : وديع بغدادي

مستشارا

وبمساعدة السيدة ايمان بنزرو

الذي يشغل منصب النيابة العامة .

الرئيس :

كاتبة الضبط .

المملكة المغربية

القرار عدد : 281/10

المؤرخ في : 19/02/2026

ملف : جنحي عدد : 23813/2025

شركة التامين تعاضدية التامينات لارباب النقل المتحدين

ضد

جهان خالص

الحمد لله وحده

باسم جلالة الملك

وطبقا للقانون

بتاريخ : 19/02/2026

إن الغرفة الجنائية الهيئة العاشرة

بمحكمة النقض

في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه :

بين : شركة التامين تعاضدية التامينات لارباب النقل المتحدين

ينوب عنها الاستاذ سليم بنسعيد المحامي بهيئة فاس المقبول للترافع لدى محكمة النقض

وبين : جهان خالص

المطلوب

ب ت

2026-10-6-281

الطالبة

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التامين تعاضدية التامينات الارباب النقل المتحدين بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ بنسعيد سليم لدى كتابة الضبط

بمحكمة الاستئناف بفاس بتاريخ 25/04/2025 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجناح الاستئنافية لحوادث السير بها بتاريخ 16/04/2025 في الملف عدد 1164/2606/2025 | والقاضي : مبدئياً بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه بتحميل المتهم كامل مسؤولية الحادثة واعتبار هشام الزهير الودغيري مسؤولاً مدنياً وبأدائه لفائدة المطالبة بالحق المدني جهان خالص | تعويضاً مدنياً إجمالياً قدره 97826,50 درهم مع الفوائد القانونية من تاريخ الحكم والنفاذ المعجل في حدود النصف وبإحلال شركة التامين أعلاه محل مؤمنها في الأداء مع تعديله برفع التعويض المحكوم به للمطالبة بالحق المدني إلى مبلغ 145642,44 درهم وتحميل كل مستأنف صائر استئنافه

إن محكمة النقض /

أن تلا السيد المستشار حسن عجمي التقرير المكلف به في القضية

وبعد عرض السيد محمد أليق المحامي العام لمستنتاجاته الرامية الى نقض القرار وتقرر حجز القضية للمداولة لآخر الجلسة

وبعد المداولة طبقاً للقانون

و بناء على المذكرة المدلى بها من لدن الطاعنة بواسطة الأستاذ سليم بنسعيد المحامي بهيئة بفاس المقبول للترافع أمام محكمة النقض

في شأن وسيلة النقض الفريدة المتخذة من خرق مقتضيات المادة 10 من ظهير 02/10/1984 تحريف الوقائع، نقصان التعليل الموازي لانعدامه وانعدام الأساس القانوني ذلك أن الطاعنة دفعت في جميع مراحل المسطرة بان تشويه الخلقة منعدم لان تقرير الخبرة الطبية المنجزة في المرحلة الابتدائية من طرف الدكتور عبد الصمد الشورى على الضحية ليس به ما يفيد وجود أي عيب بدني وان الشهادة | الطبية الأولية المنجزة من طرف الدكتور عبد الحكيم لحو تشوير فقط الى التواء للكعب بدون أدنى جرح أو ندية ولا وجود لأي عيب أو تشويه ظاهر وان المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما اعتبرت أن الخبر وصف تشويه الخلقة بأنه مهم وله تأثير على الحياة الاجتماعية والدراسية للمطلوبة في النقض وأعدت حسابه على أساس 30% من الرأسمال المعتمد وهي لازالت طالبة لا مهنة لها ولا يتصور ان يكون التشويه الذي لحق كعبيها قد تسبب لها في أية أثار على مهنتها وهي بدون مهنة، وان الوصف الذي تتضمنه تقرير الخبرة الطبية ان تشويه الخلقة له أثار فقط على الحياة الاجتماعية والدراسية " وصف لا يستقيم مع مقتضيات ظهير 02/10/1984 لأنه لم يقل الحياة المهنية لعلمه اليقيني بان الضحية

لا زالت طالبة لا مهنة لها جاء قرارها فاسد التعليل و عديم الأساس القانوني مما يستوجب نقضه

2026-10-6-281

بناء على المادة 10 من ظهير 02/10/1984

حيث انه بمقتضى المادة المذكورة في بندها "ج" التي نصت على التعويض التكميلي عن تشويه الخلقه ميزت بين ما اذا كان هذا التشويه له اثار سيئة على حياة المصاب المهنية ام لم تكن له تلك الآثار وحددت لكل حالة نسبة معينة ولما كان ثابتا من تقرير الخبرة الطبية المنجزة في المرحلة الابتدائية على المطلوبة في النقض جهان خالص بواسطة الدكتور عبد الصمد الشورى أنها أشارت الى وجود تشويه مهم وله تأثير عن الحياة الاجتماعية والدراسية لها والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه عندما أعادت حساب التعويض عن الضرر المذكور بنسبة 30% والحال ان الوصف الوارد بالخبرة المذكورة وهو: " ان التشويه له تأثير على الحياة الاجتماعية والدراسية لا ينطبق على مقتضيات المادة المذكورة فضلا على ان المطلوبة في النقض حسب وثائق الملف طالبة بكلية الطب واحتسب التعويض المستحق لها على هذا الاساس فجاء قرارها خارقا للمقتضيات القانونية أعلاه و يتعين نقضه بهذا الخصوص

لأجله

قضت بنقض القرار الصادر بتاريخ 16/04/2025 في الملف عدد 1164/2606/2025 عن غرفة الجرح الاستئنافية لحوادث السير بمحكمة الاستئناف بفاس بخصوص مبلغ التعويض المحكوم به للمطلوبة في النقض جهان خالص عن التشويه وإحالة القضية على نفس المحكمة للبت فيها من جديد طبقا للقانون وبهيئة أخرى ويرد المبلغ المودع لمودعته وعلى المطلوبة في النقض بالصائر والإجبار في الأدنى .

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة سيف الدين العصمي رئيسا والمستشارين حسن عجمي مقررا ونادية وراق وعبد الكبير سلامي ونعيمة مرشيش وبحضور المحامي العام محمد اليق الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي

كاتب الضبط

المستشار المقرر

كاتب الضبط

الرئيس

2026-10-6-281

بت

Bulletin de sortie du CHU HASSAN ILIP1256047

CML de prolongation du DR BENBRAHIM MOHAMMED le
18/11/2023 ITT 35 jours, du 23/12/2023 ITT 30 jours et du
22/01/2024 ITT 25 jours.

IRM de la cheville et du pied gauche au CHU HASSAN II le
22/03/2024 a objectivé:

rupture du ligament talo-fibulaire antérieur grade 3. Algodystrophie
de l'arrière et du médio-pied gauche.

CML de consolidation du DR HAMMOUMI KAMAL traumatologue
orthopédique du CHU HASSAN/IPP 30%.

DOCUMENTS PRESENTES

Copies: du certificat médical initial de prolongation de consolidation
et le dossier médical.

DOLEANCE ET EXAMEN ACTUELLES

Antécédent: absence d'anomalie ou antécédent particulière avant
l'accident.

Entorse grave de la cheville gauche avec rupture du ligament talo-fibulaire antérieur compliqué d'un syndrome algodystrophie de la cheville.

Truble trophique avec amyotrophie des muscles de la jambe et du pied gauche.

Raideur important de la cheville de l'articulation tibio-astragaliennne.

Raideur important du pied et des orteils gauches.

► Douleur avec impossibilité à la mobilisation de la cheville gauche.

Impossibilité d'appui sur la cheville et le pied gauche.

Marche avec des béquilles.

choc émotif post traumatique avec anxiété angoisse et insomnie.

CONCLUSION

► Incapacité total temporelle du travail (ITT) 135jours.

► Incapacité partial permanente (IPP): VINGT SIX POURCENT (26%).

Pretium doloris: IMPORTANT

Préjudice esthétique: IMPORTANT avec retentissement sur la vie sociale et estudiantine.

La victime n'aura pas recours à une tierce personne pour accomplir les actes ordinaires.

Signe DR:

Dr. Abdessamad ECHCHOURA Médecin S Expertise el Blein Damme
conser decin Chef de Service A Hapital Al Ghassani ex

المملكة المغربية

المجلس الأعلى للسلطة القضائية

26/06

24 فبراير 2026

السيدة والسادة الرؤساء الأولون لمختلف محاكم الاستئناف السيدات والسادة رؤساء مختلف المحاكم الابتدائية

الموضوع صدور القانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2) أكتوبر (1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك.

سلام قلم بوجود مولانا الإمام

وبعد

فقد صدر بالجريدة الرسمية عدد 7478 بتاريخ 29 يناير 2026 القانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2) أكتوبر (1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك.

وقد جاء هذا النص القانوني الجديد في إطار الملاءمة مع المستجدات التي عرفتتها كل من منظومتي التأمينات والسير ببلادنا خلال السنوات الأخيرة خاصة وأن الظهير الشريف رقم 1.84.177 لسنة 1984 لم يطرأ عليه أي تغيير أو تعديل منذ ما يزيد عن 40 سنة من تاريخ دخوله حيز التنفيذ، مما ترتب عنه بروز عدة إشكالات أمام القضاء.

وقد شملت التعديلات الجديدة، تغيير وتتميم 21 مادة، وإضافة 4 مواد، ونسخ وتعويض 5 مواد وكذا الجدول الملحق بالقانون، وذلك وفق التفصيل أدناه

أولاً: توسيع مجال تطبيق القانون

وسع القانون الجديد من دائرة المركبات المشمولة بنطاق تطبيق هذا القانون لتشمل بالإضافة إلى العربات البرية ذات محرك الخاضعة للتأمين الإجباري، كلاً من العربات المتصلة بسكة حديدية، والمركبات البرية التي تعمل بمحرك كهربائي، حيث ستخضع الأضرار البدنية التي تنتسب فيها هذه الأنواع الثلاثة من المركبات للتعويض بناء على أحكام القانون الجديد. (المادة الأولى من الظهير)

ثانياً : تجويد المصطلحات وتدقيق المفاهيم

عمل القانون الجديد على تجويد العبارات والمصطلحات التي يتضمنها الظهير، وذلك من خلال استبدالها بعبارات أخرى تنسجم مع العبارات والمصطلحات المعتمدة في باقي النصوص القانونية، ويتعلق الأمر بما يلي:

استعمال مصطلح "مقاوله التأمين" بدلاً من "شركة التأمين"؛

استعمال مصطلح "مركبة" بدلاً من "عربة" :

استعمال عبارة " تاريخ وقوع الحادثة" بدلاً من "وقت وقوع الحادثة" ؛

استعمال مصطلح "سلك الإجازة أو الماستر أو سلك الدكتوراه" بدلاً من السلك الأول أو الثاني أو الثالث ؛

استعمال عبارة "الأجل المحدد" بدلاً من "الأجل المضروب" ؛

استعمال عبارة "سلك الإجازة من الدراسات العليا" بدلاً من عبارة "السلك الأول والثاني من الدراسات العليا" ؛

إعطاء تعريف دقيق للأجر، من خلال اعتباره الأجر الصافي من الضريبة الذي تقاضاه المصاب مقابل ما قام به من عمل خلال الإثني عشر شهراً السابقة لتاريخ وقوع الحادثة، شريطة ألا يقل عن الحد الأدنى المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة. ويدخل في مفهوم الأجر معاش التقاعد . المادة الأولى مكررة من الظهير)

2

إعطاء تعريف دقيق للكسب المهني، من خلال اعتباره الكسب الذي تحصّل عليه المصاب صافياً من الضريبة مقابل مزاوئته لنشاط أو مهنة حرة خلال الإثني عشر شهراً السابقة لتاريخ وقوع الحادثة، شريطة ألا يقل عن الحد الأدنى المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة. ويدخل في مفهوم الكسب المهني الدخل الذي يتحصل عليه المصاب الذي

يتولى بنفسه إدارة أو استغلال أمواله حسب الشروط المحددة في المادة السابعة من الظهير
المادة الأولى مكررة من الظهير).

ثالثاً : توسيع فئة المستفيدين من التعويض

وسع القانون الجديد من فئة ذوي حقوق الهالك الذين يستفيدون من التعويض عن حادثة
السير التي تنتج عنها وفاة المصاب، ليشمل إضافة إلى زوج المصاب المتوفى وأصوله
وفروعه من الدرجة الأولى، كلا من:

الأبوين الكافلين والأطفال المكفولين بشأن الاستفادة من التعويض المعنوي. (المادة 4
مكررة من الظهير)

الفروع من الدرجة الثانية إذا توفي سلفاً الفرع الرابط بينهم وبين الضحية الهالك. (المادة 4
مكررة من الظهير)

الأطفال المكفولين بشأن الاستفادة من التعويض عن فقد مورد العيش جراء وفاة الضحية.
(المادة 11 من الظهير)؛

أصول الضحية الهالك إذا كانا مصابين بعاهة بدنية أو عقلية لا يستطيعان معها القيام بسد
حاجياتهما . (المادة 11 من الظهير) ؛

الزوج العاجز عن الإنفاق. (المادة 11 من الظهير)

توسيع نطاق الفئة المستفيدة من ثلاثة أنصاف الأجر أو الكسب المهني الأدنى ليشمل
المصابين الذين أنهوا دراستهم أو تأهيلهم المهني في مرحلة البكالوريا . (المادة 8 من
الظهير) :

توسيع نطاق الفئة المستفيدة من ضعف الأجر أو الكسب المهني الأدنى ليشمل المصابين
الذين أنهوا دراستهم أو تأهيلهم المهني في مرحلة الإجازة من الدراسات العليا . (المادة 8
من الظهير) ؛

3

توسيع نطاق الفئة المستفيدة من ثلاثة أمثال الأجر أو الكسب المهني الأدنى ليشمل
المصابين الذين أنهوا دراستهم أو تأهيلهم المهني في مرحلة الماستر أو الدكتوراه من
الدراسات العليا . (المادة 8 من الظهير).

رابعاً: الرفع من قيمة التعويضات المادية وضبط قواعد احتسابها

تَضَمَّنَ القانون الجديد مقتضيات استهدفت الرفع من قيمة التعويضات الممنوحة للضحايا وذوي حقوقهم، من خلال اعتماد الآليات التالية:

الرفع من التعويض المخول لأصول الضحية الناتج عن فقد مورد عيشهم جراء وفاة الضحية إلى 30% إذا كان أحدهما مصاباً بعاهة بدنية أو عقلية لا يستطيع معها القيام بسد حاجاته، وإلى 25% لكل واحد منها، إذا كانا مصابين معاً بتلك العاهة (المادة 11 من الظهير)؛

التنصيص صراحة على استثناء التعويض عن الألم المعنوي الناتج عن وفاة المصاب، ومصاريف الجنازة ونقل الجثمان من مبدأ تشطير المسؤولية. (المادة الأولى مكررة مرتين من الظهير)

رفع الحد الأدنى للأجر أو الكسب المهني السنوي للضحية المعتمد في احتساب التعويضات، حيث انتقل هذا الحد الأدنى من 9270 درهم إلى 10.270 درهم، وسيرتفع سنوياً بمقدار 1000 درهم ليصل إلى 14.270 درهم ابتداء من فاتح يناير من السنة الرابعة الموالية لتاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ أي خلال سنة 2030) (المادة الخامسة من القانون رقم (70.24)

نسخ الجدول الملحق بالظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر بتاريخ 2 أكتوبر 1984 المعتبر بمثابة قانون، وتعويضه بجدول جديد يتضمن رساميل معتمدة جديدة مطابقة لسن الضحية وأجره أو كسبه المهني السنوي (المادة الخامسة من القانون رقم 70.24)؛

تبني آلية مرنة لمراجعة الحد الأدنى والأقصى للأجر المعتمد في احتساب التعويض عبر التخلي عن ربطه بنظام الوظيفة العمومية (150)

4

نقطة واستبداله بنظام يقوم على تحديد هذه الحدود بموجب نص

تنظيمي (المادة 14 من الظهير)؛

الإحالة على نص تنظيمي لتحديد المبلغ الأدنى لمصاريف الجنازة وكذا المعايير المعتمدة لاحتساب مصاريف نقل جثمان الضحية، مع الأخذ بعين الاعتبار المكان الذي سيتم فيه الدفن. (المادة الأولى مكررة مرتين والمادة 4

من الظهير)؛

التحديد الدقيق لطريقة احتساب الرأسمال المعتمد المطابق لسن الضحية وأجرته أو كسبه المهني في الحالة التي لا يكون فيها هذا الأجر أو الكسب المهني محدداً في الجدول الملحق بالظهير المادة 5 من الظهير) ؛ وهي كما يلي:

رأس المال المعتمد =

رأس المال 1 + 1 (أجر المصاب - الأجر (1) : (الأجر 2 - الأجر (1)]

رأس المال 2 - رأس المال (1)

بحيث يكون

الأجر 1 : هو الأجر المحدد في الجدول الذي يقل مباشرة عن أجر المصاب. الأجر 2: هو الأجر المحدد في الجدول الذي يفوق مباشرة أجر المصاب.

رأس المال 1: هو رأس المال المعتمد الموافق للأجر 1 وسن المصاب.

إقرار مبدأ حرية الإثبات فيما يتعلق بالأجر أو الكسب المهني للمتضرر أو ذوي حقوقه، بأي وسيلة متاحة. (المادة 6 من الظهير)؛

تقدير الأجر أو الكسب المهني السنوي للمصاب الذي اشتغل لأقل من اثني عشر شهراً على أساس متوسط ما تقاضاه وما كان سيتقاضاه لإتمام هذه المدة. (المادة الأولى مكررة من الظهير)

5

اعتبار الزيادة في الأجر الذي تقاضاه المصاب خلال الإثني عشر شهراً السابقة لتاريخ وقوع الحادثة، هو الأجر المعتمد لاحتساب التعويضات.

المادة الأولى مكررة من الظهير).

خامساً: توسيع نطاق المصاريف الطبية والنفقات القابلة للاسترجاع

تضمنت المادة الثانية من ظهير 2 أكتوبر 1984 كما وقع تغييرها وتتميمها بموجب القانون رقم 70.24 تحديداً دقيقاً للمصاريف الطبية والنفقات القابلة للاسترجاع، وهو تحديد من شأنه تعزيز حقوق الضحايا، ووضع حد للاختلاف الذي كان قائماً بشأن مدى أحقية استرجاع مجموعة من المصاريف والنفقات المرتبطة بالعلاج.

وبناء عليه أصبحت المصاريف الطبية والنفقات القابلة للاسترجاع تشمل ما

يلي:

مصاريف نقل المصاب والشخص المرافق له إن اقتضى الحال من وإلى مؤسسة صحية للاستشفاء والعلاج

مصاريف الاستشفاء ومصاريف التحليلات

مصاريف إصلاح أو استبدال الأجهزة التي فرضت استعمالها عاهة سابقة عن الحادثة إذا أصبحت غير صالحة للاستعمال بسبب الحادثة

جميع المصاريف التي يستوجبها علاج المصاب في الحادثة بما في ذلك حصص الترويض التي أجراها لاسترجاع حركاته العادية.

سادسا: تعديل شروط وأجال التقادم، بما يتلاءم والقواعد العامة للتقادم

عرفت الشروط والتواريخ المعتد بها لاحتساب التقادم تعديلات مهمة في ظل ما جاءت به المادتان 23 و 24 من القانون الجديد، حيث سعى من خلالها المشرع من جهة أولى إلى تعزيز المصلحة الفضلى للمصاب أو المستحقين للتعويض من ذوي حقوقه، ومن جهة ثانية ملاءمة أجال التقادم مع القواعد العامة، وذلك وفق التفصيل التالي:

6

رفع أمد التقادم بخصوص دعوى التعويض المقدمة أمام المحكمة المختصة من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات، تحتسب من تاريخ توصل المصاب أو المستحقين من ذويه بما يفيد امتناع مقابلة التأمين عن منح التعويض، أو انصرام أجل ستين يوما على تاريخ توصلها بطلب الصلح دون الرد عليه، أو تاريخ رفض المصاب أو المستحقين من ذويه التعويض المقترح من قبل مقابلة التأمين، أو بعد انصرام ثلاثين يوما على تاريخ توصل المعني بالأمر بمقترح التعويض دون الرد عليه . (المادة 23 من الظهير)؛

التنصيص على خضوع التقادم الخمسي المشار إليه أعلاه للتوقف والانقطاع طبقاً للأسباب المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل

أي قانون الالتزامات والعقود) . (المادة 23 من الظهير) ؛

التنصيص على توقف أمد التقادم بخصوص الدعوى المدنية (سواء كانت أصلية أم تبعية طيلة مدة سريان إجراءات الدعوى العمومية أمام القضاء الجزري، أي إلى أن يكتسب المقرر الصادر عن المحكمة الجزرية قوة الشيء المقضي به) . (المادة 23 من الظهير)؛

رفع أجل التقادم المتعلق بطلبات التعويض عن تفاقم الضرر المقدمة إلى مقاوله التأمين من سنة واحدة، إلى خمس سنوات تحتسب إما من تاريخ الشهادة الطبية المثبت فيها تفاقم الأضرار البدنية وإما من تاريخ علم ذوي المصاب بالوفاة نتيجة تفاقم الأضرار المادة 24 من الظهير)

رفع أجل التقادم بخصوص دعوى التعويض عن تفاقم الضرر المقدمة امام المحكمة المختصة من سنة واحدة، إلى خمس سنوات، يحتسب من تاريخ توصل المصاب أو المستحقين من ذويه بما يفيد امتناع مقاوله التأمين عن منح التعويض أو انصرام أجل سنتين يوماً على تاريخ توصلها بطلب الصلحون الرد عليه، أو تاريخ رفض المصاب أو المستحقين من ذويه التعويض المقترح من قبل المقاوله المذكورة، أو بعد انصرام ثلاثين يوماً على تاريخ توصل المعني بالأمر بمقترح التعويض دون الرد عليه. (المادة 24 من الظهير).

7

سابعاً: الدخول حيز التنفيذ

التنصيص على دخول التعديلات الجديدة حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية المصادف لـ 29 يناير 2026، باستثناء مقتضيات القسم التمهيدي من الباب الرابع (المادة الرابعة مكررة)، المتعلقة بأنواع الشواهد الطبية المعتمدة، حيث تم إرجاء دخولها حيز التنفيذ إلى حين صدور النص التنظيمي المحدد لنماذج الشواهد الطبية المذكورة (المادة الرابعة من القانون رقم 70.24) ؛

وإذ أذكركم بهذه المستجدات، فإنني أطلب منكم تعميم هذه الدورية على السيدات والسادة القضاة العاملين بالمحاكم التي تشرفون على إدارتها، وحثهم على الانخراط بما هو معهود فيهم من جدية وتفان في تنزيل هذه المستجدات التنزيل الصحيح والأمثل، وعلى النحو الذي يعكس روح وفلسفة القانون الجديد ويحقق غاياته وأهدافه النبيلة بشأن تعزيز حقوق المصابين وضحايا حوادث السير وذوي حقوقهم، كما أطلب منكم تنظيم موائد مستديرة لمناقشة هذه المستجدات والتعريف بها، مع إشعار الأمانة العامة للمجلس الأعلى للسلطة القضائية بالصعوبات والإشكالات التي قد ترصدونها بمناسبة تطبيق المقتضيات الجديدة ملفتاً انتباهكم إلى أنه يمكنكم الاطلاع وتحميل الصيغة المحينة للظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون المتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها مركبات برية ذات محرك الصادر بتاريخ 6 محرم 1405 (2) أكتوبر (1984) كما وقع تغييره وتتميمه بموجب الظهير الشريف رقم 1.26.02 الصادر في 2 شعبان 1447 (22) يناير (2026) بتنفيذ القانون رقم 70.24 ، والتي قام المجلس الأعلى للسلطة القضائية

بنشرها بالمكتبة القانونية والقضائية الموجودة بموقعه الإلكتروني الرسمي. والسلام.

الرئيس المنتدب

للمجلس الأعلى للسلطة القضائية

محمد عبد النبوي

8

.....

.....

المملكة المغربية

المجلس الأعلى للسلطة القضائية

محكمة الاستئناف بفاس

غرفة الجرح

الاستئنافية

ملف جنحي سير

2023/2606/2008

قرار عدد :

صدر بتاريخ

2023/10/30

بتاريخ 2023/10/30

أصدرت غرفة الجرح الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بفاس وهي تبت قضايا حوادث السير القرار الآتي نصه :

بين السيد الوكيل العام للملك بهذه المحكمة

– والمطالب بن بالحق المدني :

امحمد الطرييق

ينوب عنه الاستاذ حسن مطيع المحامي بفاس

(2) احمد السماح

(3) عزيز الجباري

ينوب عنهما الأستاذ رشيد خلوطة المحامي بفاس

والمتهم:

احرازم سلاك الله بن العربي مغربي مزداد سنة 1971 بسيدي احرازم من والدته فاطنة بنت العربي متزوج عامل يسكن برقم 16 بلوك 3 حي لعلو عين قادوس فاس

والمسؤول المدني : الجيلالي حدون

والمدخلة في الدعوى شركة التأمين الملكية المغربية في شخص ممثلها القانوني مقرها
الاجتماعي بالدار البيضاء

ينوب عنها الأستاذ سليم بنسعيد المحامي بفاس

من جهة أخرى

بناء على متابعة النيابة العامة للمتهم من أجل أفعال عدم ضبط السرعة والجرح الخطأ
وهي الأفعال المنصوص عليها

وعلى عقوبتها في المواد 87، 167، 168 و 186 من ظهير 11/8/2016

من جهة أخرى .

الوقائع

في الشكل :

بناء على قرار محكمة النقض عدد : 993/2

المؤرخ في : 2/6/2021 الصادر في

ملف جنحي 13157/2020

القاضي :

بنقض وإبطال القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بالمحكمة الابتدائية
بفاس 25-02-2020 في القضية عدد : 570/2808/2019 وذلك في جميع
مقتضياته وإحالة القضية على نفس المحكمة لتثبت فيها من جديد طبقاً للقانون وهي
مترتبة من هيئة أخرى ، ويرد الوديعة لمودعتها وعلى المطلوبين بالمصاريف

الفضائية تستخلص طبق الإجراءات المقررة في قبض صوائر الدعاوى الجنائية مع تحديد الإيجابار في أدنى أمدته القانوني في حق من يجب .

و كان القرار الاستئنافي المنقوض قضى :

1 - في الشكل بقبول الإستئنافات.

2 في الموضوع

في الدعوى المدنية التابعة

بالغاء الحكم المستأنف الصادر عن المحكمة الابتدائية بفاس في ملف جنحي سير عدد 2330/2402/2017 بتاريخ 29 جمادى الأولى 1440 هجرية الموافق 5/2/2019 فيما قضى به في الدعوى المدنية التابعة من رفض الطلبات المدنية و تحميل رافعها الصائرو بعد التصدي : في المسؤولية بتحميل المتهم احرازم سلاك الله مسؤولية الحادثة الواقعة بتاريخ 13/03/2017 مع تسجيل المسؤولية المدنية الجيلالي حدون في التعويض وبعد المصادقة على تقارير خبرة الدكاترة محمد كمال كوهن و عبد الله اسلايكي و نجيب بناني بأداء المسؤول المدني الجيلالي حدون لفائدة المطالب بالحق المدني أحمد السماح مبلغا قدره (25573.34) درهم مبلغا قدره (13431.79) درهم لفائدة المطالب بالحق عزيز الجباري

و لفائدة المطالب بالحق المدني امحمد الطرييق مبلغا قدره (38545.25) درهم تعويضا مدنيا ونهائيا وصافيا على مجموع الأضرار اللاحقة بهم من جراء الحادثة الواقعة بتاريخ 2017/3/03

في التأمين : بإحلال شركة التأمين الملكية المغربية في شخص مديرها و أعضاء مجالسها الاداري محل مؤمنها في الأداء الكل مع شمول 50 % من المبالغ المحكوم بها بالنفاذ المعجل مع الفوائد القانونية من تاريخ الحكم، و يجعل صائر الدعوى على عاتق المسؤول المدني و في محله شركة التأمين بنفس الحلول اعلام و برفض باقي الطلبات

و بناء على ما جاء في محضر الضابطة القضائية عدد 321 وتاريخ 13/3/2017 الصادر عن درك فاس والذي مفاده أن بتاريخ 13/3/20107 على الساعة السابعة والنصف صباحا تمت معاينة حادثة سير بجروح تلقائية بجروح وقعت بالطريق المعبدة الغير المصنفة الرابطة بين الطريق الإقليمية رقم 5003 الرابطة بين فاس وسبت الأودية تسبب فيها الظنين اعلاه بواسطة السيارة من نوع ميتسوبيتشي رقم لوحتها 6 - ب - 60299 يرافقه على متنها المسمين لحسن بوحادي امحمد الطرييق محمد الغزال عبد الإلاه الميموني عزيز الجباري وأحمد السماح وذلك في الوقت الذي كان فيه الظنين اعلاه قادم من الطريق الإقليمية رقم 5003 متوجها نحو الطريق الجهوية رqn 501 وأثناء سير بالطري الت في القيادة لتزيغ به السيارة عن مسارها فهوت به في الحافة اليمنى الطريق. وعند الاستماع إلى الظنين من قبل الضابطة القضائية صرح في محضر قانوني مؤكدا الوقائع أعلاه

وبناء على الوقائع أعلام تابع السيد وكيل الملك المتهم من أجل المنسوب إليه وأحاله على هذه المحكمة

وبناء على مذكرة الطلبات المدنية مع إدخال الغير في الدعوى المقدمة من طرف المطالبين بالحق المدني أعلاه والتي يلتزمون فيها الحكم لكل واحد منهم بتعويض مؤقت قدره (5000) درهم مع عرضه على خبرة طبية وحفظ حقه في تقديم طلباته الختامية على ضوء الخبرة وبناء على الحكم التمهيدي الصادر بتاريخ 14/11/2017 والقاضي بعرض الضحايا على خبرة طبية ينتدب للقيام بها الدكتور محمد كمال كوهن عبد الله اسلايكي ونجيب بناني

وبناء على وضع الخبير لتقريره في النازلة والذي حدد بمقتضاه للضحية احمد السماح عجزه الدائم في 10% والمؤقت في 55 يوم والألام على جانب من الأهمية وحدد بمقتضاه للضحية عزيز الجباري عجزه الدائم في 3% والمؤقت في 55 يوم والألام على جانب من الأهمية وحدد بمقتضاه للضحية محمد الطرييق عجزه الدائم في 15% والمؤقت في 80 يوم والألام على جانب من الأهمية والتشويه على جانب من الأهمية وبناء على مذكرة الطلبات الختامية المقدمة على ضوء الخبرة والتي يلتمس فيها المطالبون بالحق المدني الحكم لكل واحد منهم بتعويض إجمالي قدره (16003) درهم الصحية عزيز هذا احتياطيا وأساسا إعادة الخبرة و(4926982) درهم للضحية احمد السماح و (38545.25) درهم للضحية امحمد الطرييق ملتصا إصلاح اسمه العائلي الذي هو الطريق وليس الطرييقي كما جاء في مذكرة الإدخال

وبناء على عرض القضية أمام محكمة الدرجة الأولى و صدور الحكم المستأنف المنقوض

طعن فيه بالنقض شركة التأمين لتصدر محكمة النقض القرار المشار اليه أعلاه .

وبناء على النقض المذكور عرضت القضية على أنظار محكمة الاستئناف
بجلستها الأخيرة المنعقدة بتاريخ 2023/10/23

تخلف المتهم

و تخلف نائب المطالبين بالحق المدني رغم التوصل و حضر نائب
شركة التأمين و المسؤول المدني و له مذكرة في المرافعة أكدها

وبعد ان التمسست النيابة العامة التأييد حجزت القضية للمداولة لجلسة
2023/10/30

في الدعوى المدنية

حيث جاء في تعليل محكمة النقض ما يلي:

حيث عللت المحكمة قرارها المطعون فيه بقولها: حيث إن الثابت من خلال
تصريحات المتهم (سائق المركبة أداة الحادثة) وكذا الضحايا جميعا أن الحادثة وقعت
لهم على الساعة السابعة صباحا عندما كانوا متوجهين على متن سيارة مشغلهم للعمل
لفائدته بورش بمنطقة أولاد ميمون ، الأمر الذي مفاده أن الحادثة التي تعرضوا إليها

وقعت لهم أثناء طريقه (والمقصود طريقهم لمقر عملهم لفائدة مشغلهم أي أنها حادثة طريق وليست حادثة شغل صرفة تستدعي رفض طلباتهم المدنية. وحيث وبمقتضى ذلك التعليل تكون المحكمة قد انتهت إلى كون الحادثة موضوع النازلة هي حادثة طريق مشبهة بحادثة شغل إعمالا لمقتضيات المادة الرابعة من القانون 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل الذي دخل حيز التطبيق بتاريخ 2011-01-22 والذي تتعلق مقتضياته بالنظام العام حسبما تنص عليه المادة الثانية منه وما دام الأمر كذلك فإن المطلوبين وبصفتهم أجراء مالك الناقله أداة الحادثة المتسبب فيها أحد مأموريه وهم في حالة تبعية لمؤاجرهم حسبما أورده القرار نفسه ضمن تعليلاته لا يمكنهم مقاضاة ذلك المؤاجر في إطار دعوى الحق العام كما في نازلة الحال إلا في الحالتين المنصوص عليهما في المادة 158 من القانون المذكور واللتين لا يوجد من بين أوراق الملف ما يفيد تحقق عناصر إحداهما ، وعليه يكون القرار قد شاب تعليله تناقض مؤثر لما اعتبرت مصدرته الحادثة حادثة طريق بالنسبة للمطلوبين جميعاً ومع ذلك قضت لهم بتعويضات في مواجهة مشغلهم في إطار القواعد العامة للمسؤولية استنادا من تلك المحكمة إلى العلل الواردة بقرارها ، الشيء الذي يستوجب نقضه وإبطاله.

و حيث اعتبارا لما ذكر أعلاه تكون الواقعة حادثة سير صرفة كما انتهى اليه الحكم الابتدائي المستأنف مما وجب تأييد الحكم المستأنف الصادر عن المحكمة الابتدائية بفاس في ملف جنحى سير عدد 2330/2402/2017 بتاريخ 5/2/2019 فيما قضى به في الدعوى المدنية .

لهذه الأسباب

وتطبيقا للفصول المذكورة أعلاه والمواد 7 وما يليه -253 - 286 - 287 - 290 - 297 - 300 308 - 314 - 348 - 349 - 362 - إلى 367 - 396 إلى 414 - 636 إلى 638 من قانون المسطرة الجنائية .

أصدرت غرفة الجرح الاستئنافية – حوادث السير - وهي تبت علنيا انتهائيا و غيابيا
في حق المتهم و بمثابة حضوري في حق م ح م و حضوريا في حق الباقي
القرار الآتي نصه

في الشكل : قبول جميع الاستئنافات

في الموضوع

قرار محكمة النقض عدد : 993/2 المؤرخ في : 2/6/2021 الصادر في

ملف جنحي 13157/2020 تحكم المحكمة بتأييد الحكم المستأنف الصادر عن
المحكمة الابتدائية بفاس في ملف جنحي سير عدد 2330/2402/2017 بتاريخ
5/2/2019 فيما قضى به في الدعوى المدنية و إبقاء الصائر على المطالبين بالحق
المدني

بهذا صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة في اليوم والشهر والسنة أعلاه
وكانت الهيئة مترتبة من:

السيد	محمد لحية	رئيسا
السيد	مصطفى علاوي	مستشارا مقرا
السيد	العباس الفاطمي	مستشارا

بحضور السيدة سعاد عسيكري التي كانت تشغل منصب النيابة العامة

وبمساعدة السيد ادريس بوطيور كاتب الضبط

الرئيس كاتب

.....
.....

المملكة المغربية

الحمد لله وحده

القرار عدد : 1535/2

المؤرخ في : 10/12/2025

ملف جنحي عدد : 17268/6/2/2025

صندوق ضمان حوادث السير

ضد

أحمد حقوق ومن معه

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ : 10/12/2025

إن الغرفة الجنائية - الهيئة الثانية -

في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه

بين صندوق ضمان حوادث السير

ينوب عنها الأستاذ سعيد تلوسي المحامي بهيئة هيئة فاس والمقبول للترافع لدى

محكمة النقض

وبين: أحمد حقوق ومن معه

الطالبة

المطلوبون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف صندوق ضمان حوادث السير بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة نائبة بتاريخ 4/3/2025 لدى كتابة ضبط محكمة الاستئناف بفاس والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجناح الاستئنافية بها بتاريخ 26/2/2025 في القضية عدد 3919/2606/2024 والقاضي بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به بأداء المسؤول المدني لفائدة المطالب بالحق المدني التعويض المحكوم به بحضور صندوق ضمان حوادث السير وتحميل صندوق ضمان حوادث السير صائر استئناف الدعوى المدنية.

إن محكمة النقض

بعد أن تلا السيد المستشار جمال سرحان التقرير المكلف به في القضية.

و بعد الإنصات إلى السيد محمد شعيب المحامي العام في مستنجاته.

و بعد المداولة طبقاً للقانون

و نظراً للمذكرة ببيان أسباب الطعن بالنقض المدلى بها من لدن الطاعنة بإمضاء الأستاذ سعيد تلوسي المحامي. بيئة فاس والمقبول للترافع أمام محكمة النقض.

في شأن وسيلة النقض الأولى المستدل بها والمستدل بها والمتخذة من خرق الفصلين 6 و 311 من مدونة السير على الطرق ، ذلك أن القرار المطعون فيه لما اعتمد مقتضيات الفصل 7 من الشروط النموذجية العامة التي تستوجب توفر سائق المركبة على رخصة السياقة وكذلك مقتضيات المادة 6 من مدونة السير التي تستوجب توفر سائق مركبة فلاحية على رخصة السياقة يكون قد أغفل الشرط الجزائي الذي نص عليه الفصل 311 من مدونة السير بخصوص تفعيل المادة 6 من نفس القانون والذي علق التنفيذ على الكيفية والأجال التي تحددها الإدارة وفي غياب الإجراء المذكور يبقى الواجب التطبيق هو عدم اشتراط الحصول على رخصة للسياسة بالنسبة للمركبات الفلاحية مما عرض القرار للنقض والإبطال بخصوص ذلك.

بناء على مقتضيات المادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاها يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللاً من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلاً وأن فساد التعليل يوازي انعدامه.

حيث عللت المحكمة ما انتهت إليه من انعدام الضمان بقولها : حيث إن الثابت من معطيات القضية أن سائق الجرار الفلاحي لا يتوفر على رخصة للسياسة وارتكب الحادثة وهو يسوق تلك العربة وبالتالي غير مشمول بالتأمين، والحال انه ولئن كانت المادة السادسة من مدونة السير تنص على أنه لا يجوز لأي كان أن يسوق مركبة فلاحية ذات محرك على الطريق العمومية، ما لم يكن حاصلًا على رخصة للسياسة مسلمة له طبقًا للمادة الأولى من مدونة السير المحتج بها في الوسيلة أعلاه التّن كان الأمر كذلك فإن المادة 311 من مدونة السير تنص على ما يلي: تدخل أحكام المادة السادسة من هذا القانون حيز التنفيذ وفق الكيفيات والأجال التي تحددها الإدارة "

ومن ثم فإنه لما كان ثابتًا أن القانون التنظيمي المتعلق بتطبيق المادة السادسة المشار إليها، لم يكن قد صدر وقت وقوع الحادثة بتاريخ 31/7/2023 فإن المحكمة لما قضت بانعدام الضمان وتسجيل حضور

6-2-2025-1535

الطاعن دون الأخذ بعين الاعتبار لما تم بيانه وبالعلة أعلاه تكون قد عللت قرارها تعليلاً فاسداً وعرضته للنقض والإبطال بهذا الخصوص.

من أجل

ومن غير حاجة لمناقشة باقي ما استدل به على النقض

قضت بنقض القرار الصادر عن محكمة الاستئناف بفاس بتاريخ 26/2/2025 في القضية عدد 1919/1606/2024 وذلك بخصوص تسجيل حضور صندوق ضمان حوادث السير في الدعوى وبإحالة القضية على نفس المحكمة للبت فيها من جديد طبقاً للقانون وهي مترتبة من هيئة أخرى، وإرجاع الوديعة نمودعها بعد استخلاص المصاريف القضائية.

ر به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة مترتبة من السادة : سميرة تقال رئيسة والمستشارين : جمال سرحان مقررًا وظاهر طاهوري ومولاي ادريس شداد وعائشة شرقي وبحضور المحامي العام السيد محمد شعيب الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة خديجة الحرار.

الرئيسة
المستشار المقرر
كاتبة الضبط

1535-2025-2-6

.....
.....

القرار عدد : 10 /1196

المملكة المغربية

الحمد لله وحده

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

المؤرخ في

22/6/2023

ملف : جنحي عدد 19991/2022

شركة التامين الوفاء

كمال حلوي

بتاريخ 2023/6/22

إن الغرفة الجنائية الهيئة العاشرة

بمحكمة النقض

في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه :

بين : شركة التامين الوفاء

القسم الجنائي

العاشر

حكمة النقية

ينوب عنه الأستاذين بنسعيد و بنونة المحاميان بهيئة فاس و المقبولان للترافع أمام
محكمة | النقض

وبين : كمال حلوي

2023-10-6-1196

الطالب

المطلوب

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التامين الوفاء بمقتضى تصريح
أفضت به بواسطة الأستاذ احمد الداعي عن الاستاذين بنسعيد وبنونة لدى كتابة
الضبط بالمحكمة الابتدائية بفاس بتاريخ 31/5/2022 والرامي إلى نقض القرار
الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بها بتاريخ 25/5/2022 ملف
عدد 2022 / 276/2808 والقاضي بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه في
الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم 4/3 مسؤولية الحادثة مع تسجيل المسؤولية
المدنية الشركة كرناية كار في شخص ممثلها القانوني وباخلال شركة التامين الوفاء
في شخص ممثلها القانوني محل مؤمنها في الأداء وبالمصادقة على تقرير خبرة
الدكتور عبد العزيز عامر واداء المسؤول المدني و بنفس الحلول اعلاه لفائدة المطالب
بالحق المدني كمال حلوي مبلغ التعويض المدني الصافي المضمن بمنطوقه مع شمول
نصف المبلغ المحكوم به بالنفاذ المعجل والفوائد القانونية من تاريخ الحكم ويجعل
صائر الدعوى على النسبة ورفض باقي الطلبات وتحميل المستأنفين الصائر

ان محكمة النقض /

بعد أن تلا السيد المستشار محمد نزيه التقرير المكلف به في القضية. و بعد عرض
المحامي العام السيد محمد الاعظف ماء العينين لمستنتجاته والاستماع إلى

رأيه ، تقرر حجز القضية للمداولة لآخر جلسة.

و بعد المداولة طبقا للقانون

و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذين بنسعيد و بدونة المحاميين بهيئة فاس والمقبولين للترافع أمام محكمة النقض.

في شأن وسيلة النقض الأولى المتخذة من عدم الرد على دفع مثار بشكل نظامي و سوء التعليل الموازي لانعدامه و انعدام الاساس القانوني ذلك أن القرار المطعون فيه أبد الحكم الابتدائي فيما قضى به من المصادقة على خبرة الدكتور عبد العزيز عامر بعلة استئنافها للشروط الشكلية المطلوبة قانونا و موضوعيتها في حين أن الطاعنة نازعت فيها ابتدائيا | و استئنافيا لكونها لم تتقيد بالمعايير الواردة بمرسوم 14/01/1985 و لكون الأضرار اللاحقة بالضحية لا تبرر نسبة عبر الدائم تصل الى 20 خاصة أن مستشارها الدكتور نور الدين ميكو حددها في نسبة و قراء فقط و التي لا يمكن أن تنتج عنها الحاجة إلى الاستعانة بالغير القسم الجنائي و المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه بعدم جوابها عما أثير وردّها طلب إعادة الخبرة أضفت على قرارها عيد مخالفة القانون و سوء التعليل الموازي لانعدامه مما يستوجب نقضه.

2

2023-10-6-1196

لكن حيث أن قضاة الموضوع يقدرّون بما لهم من سلطة ضرورة اجراء خبرة جديدة أو عدم إجرائها والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما تبين لها من الخبرة الطبية المنجزة على المطلوب في النقض أن ما انتهى إليه الخبير عبد العزيز عامر في خلاصة تقريره من آلام وعجز مؤقت و عجز دائم هو ما علق بالضحية من أضرار نهائية ومنسجمة مع ما وصفته الشواهد الطبية المكونة لملفه الطبي من إصابات وجروح واعتبرتها في إطار سلطتها في تقييم ما يعرض عليها من حجج موضوعية وقانونية وردت الدفوع المثارة بشأنها ثم أبدت الحكم الابتدائي الذي اعتمدها في تحديد التعويض المستحق للمطوب في النقض تكون قد عللت قرارها تعليلًا سليماً والوسيلة غير مؤسسة.

في شأن وسيلة النقض الثانية المتخذة من خرق مقتضيات المادة 10 من ظهير 2/10/1984 وانعدام التعليل وانعدام الاساس القانوني ذلك أن القرار المطعون فيه أبد الحكم الابتدائي فيما قضى به من تعويض المطلوب في النقض عن الاستعانة بالغير بعلة انه حسب تقرير الخبرة الطبية المنجزة عليه في حاجة إلى الاستعانة بالغير للقيام بأعمال الحياة العادية ويتعين عليه استخدام عكاز للتنقل في حين أن نسبة العجز الدائم التي حددها الخبير المنتدب في 20% فقط لا يمكن أن تنتج عنها الاستعانة بالغير وأنها لم يوضح من جهة أخرى هل الاستعانة بالغير هي على سبيل الدوام أو لا كشرط

وحيد للاستفادة من التعويض عنها والقرار المطعون فيه بعدم رده على ما أثير بهذا الخصوص وبالرغم من ان تقرير الخبرة خال مما يثبت أن الاستعانة بشخص آخر ضرورية على وجه الدوام يكون قد أساء تطبيق مقتضيات الفقرة " من المادة العاشرة من ظهير 2/10/1984 المحتج بها وحاء سيء التعليل الموازي لانعدامه ويتعين نقضه

بناء على المادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاها يجب أن تكون الاحكام والقرارات معللة من الناحيتين الواقعية والقانونية و إلا كانت باطلة و أن نقصان التعليل يوازي انعدم التعليل.

حيث أنه بمقتضى الفقرة " من المادة 10 من ظهير 2/10/1984 يستحق المصاب تعويضا عن الاستعانة بشخص آخر متى كان هذا العجز البدني الدائم يحتم الاستعانة بشخص | آخر وأن تكون هذه الاستعانة بصفة دائمة للقيام بأعمال الحياة اليومية ولما كان ثابتا من تقرير الخبرة الطبية المنجزة على ذمة القضية ان الخبير عبد العزيز عامر أشار في تقريره ان الصحية محتاج لمساعدة للخص آخر للقيام بأعمال الحياة العادية ويتعين عليه استخدام عكاز للتنقل دون تحديد ول كانت هذه الاستعانة بصفة دائمة فان المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه لما بدت الحكم الابتدائي الذي قضى للمطلوب في النقص بتعويض عن الاستعانة بشخص آخر تكون قد حرف القانون وعرضت قرارها للنقض.

بات

3

2023-10-6-1196

لأجله

قضت بنقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بالمحكمة الابتدائية بفاس بتاريخ 25/5/2022 ملف عدد 276/2808/2022 بخصوص التعويض عن الاستعانة بشخص آخر والرفض في الباقي وباحالة القضية على غرفة الجنح الاستئنافية لحوادث السير بمحكمة الاستئناف بفاس للبت فيها من جديد طبقا للقانون وبرد المبلغ المودع لمودعه وعلى المطلوبين في النقص بالصائر يستخلص طبق الاجراءات المقررة في قبض صوائر الدعاوى الجنائية.

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت

الهيئة الحاكمة | مترتبة من السادة : سيف الدين العصمي رئيسا محمد نزيه مقررا
وعبد الكبير سلامي و موني البخاتي بحضور المحامي العام السيد محمد الاغطف ماء
العينين نعيمة مرشيش الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير
المسعودي.

الرئيس

كاتب الضبط

2023-10-6-1196

القرار عدد : 289/10 المؤرخ في : 11/02/2021 الصادر في ملف جنحي عدد
12019/2019

الحمد لله وحده

باسم جلالة الملك و طبقا للقانون

شركة التأمين سهام . ضد : اسية رزوق ومن معها.

بتاريخ : 11/02/2021

إن الغرفة الجنائية القسم العاشر بمحكمة النقض

في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه :

بين : شركة التأمين سهام ... ينوب عنها الاستاذان عبد الحق اليعقوبي و احمد السغروشني
المحاميان بهيئة فاس

والمقبولان للترافع أمام محكمة النقض

وبين : اسية رزوق ومن معها.

21-10-6-289

الطالبة

المطلوبين

بت

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف شركة التأمين سهام بمقتضى تصريح أفضت به بواسطة الأستاذ احمد السغروشني لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بفاس بتاريخ 25/04/2019 والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية الحوادث السير بها بتاريخ 17/04/2019 ملف عدد 1676/2018 والقاضي بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهمين اسية رزوق وعبد السلام الحمومي مسؤولية الحادثة مناصفة بينهما وبأداء المسؤولين مدنيا بوعزيز نور الدين و محمد رزوق كل حسب نسبته لفائدة المطالبين بالحق المدني تعويضات مختلفة مسطرة في منطوقه مع الفوائد القانونية واحلال شركتي التأمين محل مؤمنيهما في الأداء.

إن محكمة النقض /

بعد أن تلت السيدة المستشارة مرشيش نعيمة التقرير المكلفة به في القضية

و بعد الإنصات إلى السيد محمد مقرض المحامي العام في مستنتجاته.

و بعد المداولة طبقا للقانون

و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذان عبد الحق اليعقوبي و احمد السغروشني المحاميان بهيئة فاس والمقبولان للترافع أمام محكمة النقض .

في شأن وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من عدم ارتكاز القرار على أساس قانوني وسوء التعليل الموازي لانعدامه وسوء تطبيق القانون وخرق المادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية والمادتين 6 و 7 من ظهير 02/10/1984 ذلك أن المطلوب في النقض سليم الحسني يمتحن مهنة تقني في مختبر الاسنان وهي مهنة منظمة من الناحية القانونية ويتوفر على محل خاص به وعلى رقم تعريف ضريبي ويمسك حساباته المهنية ولا يمارس أي نشاط يدر عليه دخلا إضافيا عن دخله المهني وبالتالي فهو مطالب بالادلاء بشهادة الضرائب المؤداة على دخله المهني الصافي خلال سنة الحادثة بعد خصم المصاريف ، والمحكمة المصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي بعد تبني علله وأسبابه والذي اعتمد الدخل السنوي للمطلوب في النقض اعتمادا على الخبرة

الحسابية للمنجزه من طرف الخبير محمد بناني بطله أن شهادة التصريح الضريبي المدلى بها من طرف المطالب بالحق المدني لا يمكنها . اعتمادها لانه يتولى إدارة أمواله بنفسه ويتعذر التمييز بين ما تذره أمواله وما ينوبه من عمله فضلا على أن التصريح الضريبي المدلى به لم يبين دخله الصافي والحال أن التعذر المنصوص عليه في المادة السابعة المشار إليها أعلاه غير متوفر في النازلة ، والقضاء غير

2

بت

22-10-6-289

ملزم بإنجاز الحجج للخصوم وأن عدم إدلائه بالشهادة المذكورة يسئلم تطبيق المادة السادسة . من الظهير واعتماد الحد الأدنى للأجور والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه بعد مراعاتها لما أثير رغم تمسك الطاعنة به في مذكرتها سواء المقدمة في المرحلة الابتدائية أو تلك المقدمة في المرحلة الاستئنافية عرضت قرارها للنقض.

حيث أن الخبرة الحسابية المأمور بها من طرف المحكمة والمنجزه من طرف الخبير محمد بناني أفادت أن الضحية سليم الحسني يمارس مهنة تقني بمختبر الاسنان ويتوفر على محل خاص به بحج الموظفين بفاس وانه يتوفر على رقم مهني وتعريف ضريبي وأدلى له بمجموعة من الوثائق لإثبات ذلك وبالتالي فهو يمارس نشاطا خاضعا للضريبة وأن دخله أو كسبه المهني يحدد انطلاقا من دخله الصافي الخاضع للضريبة لكن الخبير حدد الدخل انطلاقا من الشواهد المدلى بها والمحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه عندما احتسبت التعويضات المستحقة له على أساس الدخل المحدد من طرف الخبير وليس على أساس الدخل الصافي الخاضع للضريبة تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا مما يعرضه للنقض. من أجله

قضت بنقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بالمحكمة الابتدائية بفاس بتاريخ 17/04/2019 ملف عدد 1676/2018 جزئيا بخصوص مبلغ التعويض المحكوم به للمطلوب في النقض سليم الحسني وبإحالة الملف على نفس المحكمة لتبث فيها من جديد وهي مشكلة من هيئة أخرى وبتحميل المطلوب في النقض الصائر. و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية - بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة خديجة القرشي رئيسا ونعيمة مرشيش مقررا و نادية وراق وسيف الدين العصمي وعبد الكبير سلامي وبحضور المحامي العام السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة |

وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير للمسعودي.

المستشار المقرر

الرئيس

كاتب الضبط

21-10-6-289

.....
.....

المملكة المغربية

القرار عدد : 1705/10

المؤرخ في : 4/11/2021

الحمد لله وحده

ملف : جنحي

2021/ 10/6/9395:

باسم جلالة الملك

و طبقا للقانون

التعاضدية الفلاحية المغربية

اللتامين

القندوسي

بتاريخ 4/11/2021

إن الغرفة الجنائية القسم العاشر

يسمح بتسليمها لله

بمحكمة النقض

في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه :

ن : التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين .

ينوب عنها الأستاذ علي جبيرة المحامي بهيئة تازة والمقبول للترافع أمام محكمة

وبين : عادل القندوسي

المطلوب

21-10-6-1705

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين بمقتضى تصريح افضت به بواسطة الأستاذ جبيرة عبد الإله لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بتازة بتاريخ 09/03/2021 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الإستئنافات الجنسية لحوادث السير بها بتاريخ 08/03/2021 ملف عند 510/2808/2020 القاضي بتأييد الحكم المستأنف المحكوم بمقتضاه في الدعوى المدنية التابعة بتحميل المتهم ثلاثة أرباع مسؤولية الحادثة وبأداء المسؤول مدنيا شركة ساقيلي في شخص ممثلها القانوني لفائدة المطالب بالحق المدني عادل القندوسي مبلغا قدره 26714.1 درهم وإحلال شركة التأمين التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين محل مؤمنها في الأداء مع شمول 50 في المائة من المبلغ المحكوم به بالنفاذ المعجل مع القوائد القانونية من تاريخ الحكم

وبرفض باقي الطلبات .

إن محكمة النقض

بعد أن تلت السيدة المستشارة موني البخاتي التقرير المكلفة به في القضية

و بعد الإنصات إلى السيد محمد الأغظف ماء العينين المحامي العام في مستنتاجاته.

و بعد المداولة طبقا للقانون

و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالبة النقض بواسطة الأستاذ علي جبيرة المحامي بهيئة

تازة والمقبول للترافع أمام محكمة النقض

في شأن وسيلة النقض الأولى المتخذة من حرق مقتضيات المادة 349 من ق م ج وعدم الإرتكاز على أساس قانوني ذلك أن الطاعنة أثارَت ابتدائيا بأن المطالب بالحق المدني النمَس

الحكم بإجراء خبرة ميكانيكية بمذكرته المثلى بها بجلسة 03/03/2021 دون أن يحدد مبلغ التعويض المطلوب و المحكمة الابتدائية لم تتطرق لما دفعت به الطالبة وحكمت بإجراء خبرة ثم بالتعويض الذي لم يحدد إلا بعد إجراء الخبرة وأن العارضة أثارت هذه النقطة أمام الغرفة الاستئنافية ملتزمة إلغاء الحكم المستأنف بخصوص التعويض عن الخسائر المادية والتصدي والحكم بعدم قبول الطلب وهو الدفع الذي بقي بدون رد والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه خرفت مقتضيات المادة 349 من ق م ج- التي تلزم المطالب بالحق المدني بتحديد مبلغ التعويض ليكون طلبه صحيحا من الناحية الشكلية مما - يكون القرار المطعون فيه معرضا للنقض .

لكن حيث إن الفصل 349 من قانون المسطرة الجنائية يشترط لصحة تقديم طلب التعويض أمام هيئة الحكم أن يودع الطرف المدني لزوما قبل الجلسة بكتابة الضبط أو أثناءها بين يدي الرئيس مذكرة مرفقة بصورة لوصل أداء الرسم القضائي الجزافي وأن يحدد مطالبه الأساسية ومبلغ التعويض المطلوب أي يسمح للشخص المتضرر أن يطالب بالحق المدني في سائر أطوار القضية إلى آخر المناقشات والمحكمة المصدرة القرار المطعون فيه لما ثبت لها من وثائق الملف ومن القرار المطعون فيه والحكم الابتدائي المؤيد به بأن المطلوب في النقض التمس بموجب مذكرته المدلى بها أمام المحكمة الابتدائية بجلسة 03/03/2021 إجراء خبرة ميكانيكية لتحديد الخسائر اللاحقة بسيارته وبعدها أمرت المحكمة بإجرائها أدلى بمطالبه على ضوءها بجلسة 06/10/2020 فإنها لما اردت الحكم الابتدائي فيما قضى به من قبول الطلب المتعلقة بالتعويض عن الخسائر اللاحقة بالسيارة لم تخرق أي مقتضى قانوني وجاء قرارها معللاً تعليلاً سليماً وما بالوسيلة عمر ذي أساس في شأن وسيلة النقض الثانية المتخذة من سوء التعليل الموازي لإنعدامه وعدم الجواب على وسائل الدفاع وحرقت مقتضيات الفصل 3 من ق م ج ذلك أن محكمة الدرجة الأولى لم تحكم في حدود ما طلب من قبل المطالب بالحق المدني ذلك أن المطلوب في النقض التمس الحكم له بتعويض عن الألم قدره 1800 درهم والمحكمة حكمت بمبلغ 5636.50 درهم دون أن تلتفت لحدود الطلبات وعند عرض القضية أمام محكمة الاستئناف التمس الطاعنة تعديل الحكم المستأنف والحكم في حدود ما طلب فاردت المحكمة الحكم الابتدائي دون الرد على ما أثارتها العارضة فجاء قرارها خارقاً للقانون ومعرضاً للنقض حيث صبح ما عابته الطاعنة على القرار المطعون فيه ذلك أن الثابت من وثائق الملف أن الطاعنة أثارت بموجب مذكرتها الاستئنافية التي أكدها دفاعها بجلسة المناقشة في 01/03/2021 أن المطلوب في النقض التمس الحكم لفائدته بتعويض عن الألم الجسماني في حدود مبلغ 4800 درهم والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به لفائدته عن الضرر المذكور في مبلغ 5636.50 درهم وهو المبلغ الذي يفوق ما طالب به وعللت قرارها بأن التعويضات المحكوم بها لفائدة المطالب بالحق المدني تعد مصادفة للصواب تكون خرفت مقتضيات المادة 3 من قانون المسطرة المدنية التي تلزم المحكمة بالبث في. د الطلب و عللت قرارها تعليلاً فاسداً الموازي لإنعدامه مما يتعين نقضه .

وحيث مراعاة لحسن سير العدالة ولمصلحة الأطراف فقد اقتضى نظر محكمة النقض وبصفة استثنائية إحالة القضية على محكمة أخرى من نفس نوع ودرجة المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه تطبيقاً لمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 550 من ق م ج .

من أجله

قضت بنقض القرار الإستئنافي الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بالمحكمة الابتدائية بتازة بتاريخ 08/03/2021 في الملف عدد 510/2808/2020 بخصوص مبلغ التعويض عن الألم الجسماني المحكوم به لفائدة المطلوب في النقض عادل القندوسي والرفض في الباقي وإحالة الملف على المحكمة الابتدائية بفاس للبت فيه من جديد طبقاً للقانون وهي مترتبة من هيئة أخرى وعلى

المطلوب في النقض بالصائر يستخلص طبقاً للقانون .

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة مترتبة من السادة : فاطمة بوخريس رئيسة الغرفة والمستشارين موني البخاتي مقررة ونادية وراق وسيف الدين العصمي وعبد الكبير سلامي و بحضور المحامي العام السيد محمد الأعظف ماء العينين الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد مدير المسعودي .

الرئيس

المستشار المقرر

كاتب الضبط

بناء على قرار محكمة النقض عدد : 993/2

المؤرخ في : 2/6/2021 الصادر في

ملف جنحي 13157/2020

القاضي :

بنقض وإبطال القرار الصادر عن غرفة الاستئناف الجنحية بالمحكمة الابتدائية بفاس 25-02-2020 في القضية عدد : 570/2808/2019 وذلك في جميع مقتضياته وبإحالة القضية على نفس المحكمة لتثبت فيها من جديد طبقا للقانون وهي متركبة من هيئة أخرى ، وبرد الوديعة لمودعتها وعلى المطلوبين بالمصاريف الفضائية تستخلص طبق الإجراءات المقررة في قبض صوائر الدعاوى الجنائية مع تحديد الإجماع في أدنى أمده القانوني في حق من يجب .

و كان القرار الاستئنافي المنقوض قضى :

1 - في الشكل بقبول الإستئنافات.

2 في الموضوع

في الدعوى المدنية التابعة

بالغاء الحكم المستأنف الصادر عن المحكمة الابتدائية بفاس في ملف جنحى سير عدد 2330/2402/2017 بتاريخ 29 جمادى الأولى 1440 هجرية الموافق 5/2/2019 فيما قضى به في الدعوى المدنية التابعة من رفض الطلبات المدنية و تحميل رافعها الصائر و بعد التصدي : في المسؤولية بتحميل المتهم احرازم سلاك الله مسؤولية الحادثة الواقعة بتاريخ 13/03/2017 مع تسجيل المسؤولية المدنية الجيلالي حدون في التعويض و بعد المصادقة على تقارير خبرة الدكاترة محمد كمال كوهن و عبد الله اسلايكي و نجيب بنانى بأداء المسؤول المدني الجيلالي حدون لفائدة المطالب بالحق المدني أحمد السماح مبلغا قدره (25573.34) درهم

مبلغا قدره (13431.79) درهم لفائدة المطالب بالحق عزيز الجباري

و لفائدة المطالب بالحق المدني امحمد الطرييق مبلغا قدره (38545.25) درهم تعويضا
مدنيا ونهائيا وصافيا على مجموع الأضرار اللاحقة بهم من جراء الحادثة الواقعة بتاريخ
2017/3/03

في التأمين : بإحلال شركة التأمين الملكية المغربية في شخص مديرها و أعضاء مجاسها
الاداري محل مؤمنها في الأداء الكل مع شمول 50 % من المبالغ المحكوم بها بالنفاد
المعجل مع الفوائد القانونية من تاريخ الحكم، و يجعل صائر الدعوى على عاتق المسؤول
المدني و في محله شركة التأمين بنفس الحلول اعلام و برفض باقي الطلبات

حيث عللت المحكمة قرارها المطعون فيه بقولها: حيث إن الثابت من خلال تصريحات المتهم
(سائق المركبة أداة الحادثة) وكذا الضحايا جميعا أن الحادثة وقعت لهم على الساعة السابعة
صباحا عندما كانوا متوجهين على متن سيارة مشغلهم للعمل لفائدته بورش بمنطقة أولاد
ميمون ، الأمر الذي مفاده أن الحادثة التي تعرضوا إليها وقعت لهم أثناء طريقه (والمقصود
طريقهم لمقر عملهم لفائدة مشغلهم أي أنها حادثة طريق وليست حادثة شغل صرفة تستدعي
رفض طلباتهم المدنية.

وحيث وبمقتضى ذلك التعليل تكون المحكمة قد انتهت إلى كون الحادثة موضوع النازلة هي
حادثة طريق مشبهة بحادثة شغل إعمالا لمقتضيات المادة الرابعة من القانون 18.12 المتعلق
بالتعويض عن حوادث الشغل الذي دخل حيز التطبيق بتاريخ 22-01-2011 والذي تتعلق
مقتضياته بالنظام العام حسبما تنص عليه المادة الثانية منه وما دام الأمر كذلك فإن المطلوبين
وبصفتهم إجراء مالك الناقل أداة الحادثة المتسبب فيها أحد مأموريه وهم في حالة تبعية
لمؤجرهم حسبما أورده القرار نفسه ضمن تعليلاته لا يمكنهم مقاضاة ذلك المؤجر في إطار
دعوى الحق العام كما في نازلة الحال إلا في الحالتين المنصوص عليهما في المادة 158 من
القانون المذكور وللتين لا يوجد من بين أوراق الملف ما يفيد تحقق عناصر إحداهما ، وعليه
يكون القرار قد شاب تعليله تناقض مؤثر لما اعتبرت مصدرته الحادثة حادثة طريق بالنسبة
للمطلوبين جميعاً ومع ذلك قضت لهم بتعويضات في مواجهة مشغلهم في إطار القواعد العامة
للمسؤولية استنادا من تلك المحكمة إلى العلل الواردة بقرارها ، الشيء الذي يستوجب نقضه
وإبطاله.

المملكة المغربية

القرار عدد : 1280/10

المؤرخ في : 9/6/2022

ملف : جنحي 26545/2021:

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المطالب بالحق المدني فؤاد حمادي بمقتضى تصريح قضى به بواسطة الأستاذ أمين بنزاكور لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بفاس بتاريخ 07 أكتوبر 2021، والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 27 شتنبر 2021 في القضية عدد 560/2808/20، والقاضي بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه بتحميل المتهمه هجر صدوق ثلاثة أرباع مسؤولية الحادثة وأداء المسؤول مدنيا مفيد خالد الفائدة المطالب بالحق المدني فؤاد حمادي تعويضات مبلغه 13992,33 درهما مع الفوائد القانونية وإحلال شركة التأمين سهام محل مؤمنها في الأداء، وبرفض باقي الطلبات.

أن محكمة النقض /

بعد أن تلا السيد المستشار عبد الكبير سلامي التقرير المكلف به في القضية. و بعد الإنصات إلى السيد محمد الأغظف ماء العينين المحامي العام في مستنتجاته. و بعد المداولة طبقا للقانون

و نظرا للمذكرة المدلى بها من لدن طالب النقض بواسطة الأستاذ . أمين بنزاكور المحامي بهيئة فاس والمقبول للترافع أمام محكمة النقض. في شأن وسيلة النقض الفريدة المتخذة من انعدام التعليل، ذلك أن الطاعن التمس من خلال مستنتجاته المقدمة ابتدائيا حساب التعويض على اساس اجرة سنوية قدرها 89.520.00 درهما والتمس الحكم له بتعويض نهائي قدره 236.750,000 درهما، وقد قضت المحكمة الابتدائية بالتعويضات على أساس الحد الأدنى للأجر بعد تخلف الطاعن عن الادلاء بما يفيد دخله. وخلال مرحلة الاستئناف أدلى الطاعن بما يفيد أداء الضريبة عن العامة على الدخل عن سنة 2019 عن الشركة التي يسيرها وبما يفيد دخله الشهري وهو 20.084.64 درهما، الا ان القرار المطعون فيه لم يأخذ بما

ادلي به أو يناقشه واقتصر على القول بأن الحكم الابتدائي راعى في تقدير التعويض مقتضيات ظهير 2 أكتوبر، 1984، مما يكون معه عديم التعليل ويتعين نقضه. بناء على المادتين 365 في فقرتها الثامنة و 370 في فقرتها الثالثة من قانون المسطرة الجنائية وبمقتضاها يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وينزل نقصان التعليل منزلة انعدامه. حيث صح ما نعتة الوسيلة على القرار، ذلك أنه طبقا للمادة السادسة من ظهير 2 أكتوبر 1984، فلا تعتمد المحكمة الحد الأدنى للدخل المنصوص عليه في الجدول الملحق بالظهير المذكور في حساب التعويضات المستحقة للمصاب إلا في حال عدم إدلائه بما يفيد أن دخله أو كسبه المهني يفوق ذلك الحد الأدنى، ولما كان ثابتا من وثائق الملف أن الطاعن أدلى خلال مرحلة الاستئناف بوثيقة تفيد الأداء الضريبي أخرى تتعلق بالتسجيل بالسجل التجاري للشركة التي يعمل بها مسيرا والتمس اعتمادهما في حساب التعويضات المستحقة لها، فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما . ايدت الحكم الابتدائي الذي اعتمد الحد الأدنى للدخل في اعتماد التعويض المقضي به دون ان تناقش الوثيقتين المدلى بهما أو تبين موقفها منهما أو تنص في قرارها على وجه استبعادها لهما، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون وجاء قرارها معللا تعليلا ناقصا مما يعرضه للنقض بهذا الخصوص. لأجله

قضت بنقض القرار الصادر بتاريخ 27 شتنبر 2021 عن غرفة الاستئنافات الجنحية لحوادث السير بالمحكمة الابتدائية بفاس في القضية عدد 560/2808/20 بخصوص مبلغ التعويض المحكوم به للطاعن فؤاد حمادي، وبإحالة القضية على نفس المحكمة لتبت فيها من جديد طبقا للقانون وهي مؤلفة من هيئة أخرى، وبرد المبلغ لمودعه لمودعه، وعلى المطلوب في النقض بالصائر يستخلص طبقا للإجراءات المقررة في قبض صوائر الدعاوى الجنائية.

و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة فاطمة بوخريس رئيسة والمستشارين : عبد الكبير سلامي مقورا ونادية وراق و سيف الدين العصمي و نعيمة مرشيش وبحضور المحامي العام السيد محمد الأغظف ماء العينين الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد منير المسعودي .

الرئيس

.....
.....
كلمة الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بمكناس بمناسبة افتتاح السنة القضائية

14 فبراير 2023

في إطار حمايتها لضحايا حوادث السير، سايرت محكمة النقض بمقتضى قرارها عدد 5/310 بتاريخ 2022/04/19 في الملف المدني عدد 2020/5/1/5121 ما ذهبت إليه هذه المحكمة في قرارها عدد 356 بتاريخ 2020/6/18 ملف رقم 2020/1202/88، من أن الاستثناء من الضمان المنصوص عليه في المادة 7 من الشروط النموذجية لعقد التأمين المتعلق بعدم التوفر على رخصة السياقة، لا يعمل به بالنسبة للدراجات النارية ثلاثية العجلات طالما لم تحدد الإدارة لا الكيفيات ولا الآجال التي تحدد بموجبها أصناف رخص السياقة الخاصة بها تطبيقا لمقتضيات المادة 5 من القانون رقم 116.14 بتغيير وتنظيم القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق، وخاصة المادة 7 من المدونة، ومن تم اعتبرت التأمين قائما.

وبخصوص مدى حجية اعتراف المتهم أمام النيابة العامة، تبنت محكمة النقض بموجب قرارها عدد 8/1299 بتاريخ 2022/07/14 في الملف الجنحي عدد 2022/8//6/909، توجه هذه المحكمة بمقتضى قرارها عدد 3152 الصادر بتاريخ 2021/10/12 في الملف رقم 2019/3498، حين ألغت الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة استنادا إلى تصريحات الشاهدين، وأدانت المتهم من أجل المنسوب إليه استنادا إلى اعترافه أمام وكيل الملك وهو جهة قضائية، يكون معه لهذا الاعتراف حجية في الإثبات.

.....
.....
.....

.....
.....
مجال التطبيق قبل 2026/01/29 .

تعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

ظهير شريف رقم 1.84.177 صادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) معتبر بمثابة
قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

الحمد لله وحده

الطابع الشريف – بداخله:

(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وأبيه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماء الله وأعز أمره أننا:

بناء على الدستور ولاسيما الفصل 19 منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:

الباب الأول : أحكام عامة

المادة الأولى

بالرغم عن جميع الأحكام التشريعية المخالفة لما هو منصوص عليه في ظهيرنا الشريف
هذا المعتبر بمثابة قانون، تعوض ضمن الحدود ووفقا للقواعد والإجراءات المقررة فيه
وفي النصوص المتخذة لتطبيقه، الأضرار البدنية التي تتسبب فيها للغير عربة برية ذات
محرك خاضعة للتأمين الإجباري، وذلك وفقا للشروط المنصوص عليها في الظهير

الشريف رقم 1.69.100 الصادر في 8 شعبان 1389 (20 أكتوبر 1969) بشأن التأمين الإلجباري للسيارات عبر الطرق. تأمين

الباب الثاني: الأضرار القابلة للتعويض

القسم الأول: استرجاع المصاريف والنفقات

المادة الثانية

يشمل التعويض استرجاع مصاريف نقل المصاب والشخص المرافق له إن اقتضى الحال، وكذا المصاريف الطبية والجراحية والصيدلانية ومصاريف الإقامة بالمستشفيات والنفقات التي يستلزمها استعمال أجهزة لتعويض أو تقويم أعضاء جسم المصاب وتدريبه على استرجاع حركاته العادية.

وتسترجع المصاريف والنفقات المشار إليها في الفقرة أعلاه بعد إثباتها، باعتبار أسعارها، إن كانت مسعرة، وإلا فبتطبيق الأثمان المعمول بها عادة.

القسم الثاني: التعويض عن الأضرار اللاحقة بالمصاب

المادة الثالثة

زيادة على استرجاع المصاريف والنفقات المنصوص عليه في المادة الثانية أعلاه، يشمل التعويض المستحق للمصاب:

أ) في حالة عجز مؤقت عن العمل: التعويض عن فقد الأجرة أو الكسب المهني الناتج عن العجز، على أن يعتبر في ذلك قسط المسؤولية الذي يتحمله المتسبب في الحادثة أو المسؤول المدني؛

ب) في حالة عجز بدني دائم: التعويض عن فقد الأجرة أو الكسب المهني الناتج عن عجز المصاب وكذا الأضرار اللاحقة بسلامته البدنية والأضرار التالية إن اقتضى الحال ذلك: الاضطراب إلى الاستعانة بشخص آخر وتغيير المهنة تغييرا كليا والآثار السيئة على الحياة المهنية والانقطاع النهائي أو شبه النهائي عن الدراسة وتشويه الخلقة والألم الجسماني، وذلك كله وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة الخامسة وما يليها إلى غاية المادة العاشرة من ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون.

القسم الثالث: التعويض عن الأضرار اللاحقة بذوي المصاب من جراء وفاته

المادة الرابعة

إذا نتج عن الإصابة وفاة المصاب استحق من كانت تجب عليه نفقتهم وفقا لنظام أحواله الشخصية وكذا كل شخص آخر كان يعوله تعويضا عما فقده من موارد عيشهم بسبب وفاته.

ولزوج المصاب المتوفى وأصوله وفروعه من الدرجة الأولى وحدهم الحق في التعويض عما أصابهم من ألم من جراء وفاته، وذلك ضمن الحدود التالية:

- الزوج: ضعف مبلغ الأجرة الدنيا أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة بعده (إذا تعددت الأرامل استحققت كل منهن ضعف المبلغ المشار إليه)،

- الأصول والفروع: ثلاثة أنصاف المبلغ الأدنى الآنف الذكر لكل واحد منهم.

وترجع مصاريف الجنازة إلى من قام بأدائها.

الباب الثالث: قواعد تقدير التعويض المستحق للمصاب عن عجز بدني دائم أو لذويه عن فقد مورد عيشهم بسبب وفاته

القسم الأول: تعويض المصاب

برامج الأنشطة التجارية والإنتاجية

المادة الخامسة

يشمل تعويض المصاب عن العجز البدني الدائم اللاحق به تعويضا أساسيا يحدد باعتبار العناصر التالية:

1- رأس المال المعتمد كما هو محدد في الجدول الملحق بظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون، وذلك باعتبار سن المصاب حين وقوع الإصابة وأجرته أو كسبه المهني؛

2- نسبة عجز المصاب التي يحددها الطبيب الخبير استنادا إلى "جدول تقدير نسب العجز" المحدد بنص تنظيمي، على ألا تكون قيمة نقطة العجز البدني الدائم، التي تمثل واحدا من المائة من رأس المال المعتمد، أقل من خمس (1/5) مبلغ الأجرة الدنيا أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المشار إليه في البند السابق؛

3- قسط المسؤولية الذي يتحمله المتسبب في الحادثة أو المسؤول المدني.

المادة السادسة

يجب أن يدلي المصاب بما يثبت مبلغ أجرته وكسبه المهني. وإذا لم يثبت المصاب أن له أجره أو كسبا مهنياً، اعتبر كما لو كانت أجرته أو كسبه المهني يساوي المبلغ الأدنى المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه.

المادة السابعة

إذا كان المصاب يتولى بنفسه إدارة أو استغلال أمواله وتعذر التمييز في دخله من ذلك بين ما ينوب عمله وما تدره أمواله، وجب تقدير الأجره أو الكسب المهني المتخذ أساساً لتحديد رأس المال المعتمد باعتبار الأجره أو الكسب المهني الذي يحصل عليه شخص يزاول نشاطاً مماثلاً لما يقوم به.

المادة الثامنة

إذا لم يكن للمصاب حين إصابته أجره أو كسب مهني ولكنه قطع في الدراسة أو التأهيل المهني مرحلة كافية لتجعله يأمل أن يتاح له القيام في المستقبل بعمل يدر عليه كسباً يفوق المبلغ الأدنى المنصوص عليه في الجدول الموماً إليه في المادة الخامسة أعلاه منح تعويضاً وفقاً للأسس التالية:

- ثلاثة أنصاف الأجره الدنيا أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول الآنف الذكر، إذا كان المصاب في مرحلة الدراسة الثانوية أو كان يلحق تأهيلاً مهنياً بدون أجر؛

- ضعف المبلغ الأدنى المذكور إذا كان المصاب في السلك الأول أو الثاني من الدراسات العليا؛

- ثلاثة أمثال للمبلغ الآنف الذكر إذا كان المصاب بالسلك الثالث من الدراسات العليا.

المادة التاسعة

لتحديد مبلغ التعويض الأساسي يضرب رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب في نسبة العجز اللاحق به، مع اعتبار قسط المسؤولية الذي يتحمله المتسبب في الحادثة أو المسؤول المدني.

المادة العاشرة

تضاف إن اقتضى الحال إلى التعويض الأساسي المحدد وفقاً للمادة التاسعة أعلاه تعويضات تكميلية تحدد بأن تضرب النسب التالية حسب الحالة إما في مبلغ الأجره الدنيا أو الكسب المهني الأدنى المبين بالجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه وإما في رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب، على أن يراعى في جميع الحالات قسط المسؤولية الذي يتحمله المتسبب في الحادثة أو المسؤول المدني:

أ) العجز البدني الدائم الذي يضطر المصاب إلى الاستعانة على وجه الدوام بشخص آخر للقيام بأعمال الحياة العادية: 50% من رأس المال المعتمد المطابق لسن المصاب ولمبلغ الأجرة الدنيا أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه؛

ب) الألم الجسماني: 5% من رأس المال المعتمد المطابق لسن المصاب وللمبلغ الأدنى المنصوص عليه في البند (أ) أعلاه إذا كان الألم على جانب من الأهمية و7% إذا كان مهما و10% إذا كان مهما جدا؛

ج) تشويه الخلقة بشرط أن يكون على جانب من الأهمية أو مهما أو مهما جدا وينشأ عنه عيب بدني:

- إذا لم تكن آثار سيئة على حياة المصاب المهنية: 5% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب إذا كان التشويه على جانب من الأهمية و10% إذا كان مهما و15% إذا كان مهما جدا؛

- إذا كانت له آثار سيئة على حياة المصاب المهنية: 25% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب إذا كان التشويه على جانب من الأهمية و30% إذا كان مهما و35% إذا كان مهما جدا، ولا يجمع بين هذا التعويض الأخير والتعويض المنصوص عليه في البند (د) بعده إلا إذا أدى الضرر اللاحق بالمصاب إلى عجز بدني دائم يساوي 10% أو يقل عنها؛

د) العجز البدني الدائم الذي يضطر المصاب إلى تغيير مهنته أو تكون له آثار سيئة على حياته المهنية:

- تعجيل الإحالة إلى التقاعد: 20% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب؛

- فقدان أهلية الترقى: 15% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب؛

- الحرمان من القيام بأعمال إضافية مهنية وغير ذلك من العواقب المتعلقة بالحياة المهنية: 10% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب؛

هـ) العجز البدني الدائم الذي يؤدي إلى انقطاع المصاب عن الدراسة:

- انقطاعا نهائيا: 25% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب؛

- انقطاعا شبه نهائيا: 15% من رأس المال بالنسبة إلى المصاب.

القسم الثاني: تعويض ذوي المصاب المتوفى

المادة الحادية عشرة

التعويض المستحق لذوي المصاب عن فقد مورد عيشهم من جراء وفاته يقسم عليهم بحسب النسب المئوية التالية من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب، مع اعتبار قسط المسؤولية الذي يتحمله المتسبب في الحادثة أو المسؤول المدني:

1- الزوج.....25 %

(إذا تعددت الأرامل خفضت هذه النسبة فيما يخص كل واحدة منهن إلى 20% على ألا يجاوز مجمل مبلغ التعويضات الممنوحة إلى جميع الأرامل.....40%)

2- الفروع (لكل واحد منهم):

أ) إلى غاية السنة الخامسة من العمر.....25%؛

ب) من السنة السادسة إلى غاية السنة العاشرة20%؛

ج) من السنة الحادية عشرة إلى غاية السنة السادسة عشرة.....15%؛

د) من السنة السابعة عشرة فأكثر.....10%؛

هـ) الفرع المصاب بعاهة بدنية أو عقلية لا يستطيع معها القيام بسد حاجاته (دون اعتبار السن).....30%؛

3- الأصول: لكل من الأب والأم.....10%

4- المستحقون الآخرون الذين كان المصاب ملزماً بالنفقة عليهم، لكل واحد:.....10%

5- الأشخاص الذين كان المصاب يعولهم دون أن يكون ملزماً بالنفقة عليهم للجميع:.....15%.

ويقسم هذا التعويض، الذي لا يستنزل من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب، على مستحقيه بالتساوي بشرط أن يطلبوه ويثبتوا استحقاقهم.

المادة الثانية عشرة

إذا جاوز مجموع مبلغ التعويضات الممنوحة لذوي المصاب المشار إليهم في البنود 1 و2 و3 و4 من المادة الحادية عشرة أعلاه رأس المال المعتمد أجرى تخفيض نسبي على التعويض الذي ينوب كل واحد منهم.

المادة الثالثة عشرة

إذا لم يستغرق مجموع مبلغ التعويضات الممنوحة لذوي المصاب المشار إليهم في المادة الثانية عشرة أعلاه مجموع رأس المال المعتمد أجريت زيادة نسبية على التعويض الذي ينوب كل واحد منهم، على ألا يجاوز مجموع نصيبه في هذه الحالة 50% من رأس المال المعتمد.

المادة الرابعة عشرة

يجب أن يغير المبلغان الأدنى والأقصى المحددان في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه تبعاً للتغيير الطارئ على الأجر المطابق لقيمة المائة والخمسين (150) نقطة الأولى من الأرقام الاستدلالية لشبكة أجور موظفي الدولة.

ويجب أن تنشر التغييرات الآتفة الذكر في الجريدة الرسمية.

الباب الرابع: كيفية دفع التعويضات

المادة الخامسة عشرة

يدفع مبلغ التعويض المستحق للمصابين أو ذويهم في شكل رأس مال، غير أنه:

(أ) يدفع بكامله في شكل إيراد إذا تعلق الأمر بذوي المصاب القاصرين؛

(ب) ويدفع قسط منه في شكل إيراد إذا تعلق الأمر بقاصرين مصابين بعجز بدني دائم.

ويجب أن يساوي قسط التعويض المدفوع في شكل إيراد في هذه الصورة الأخيرة:

- نصف مبلغ التعويض المستحق فيما يخص المصابين الذين لا تزيد سنهم على 10 سنوات؛

- ثلث مبلغ التعويض المستحق فيما يخص المصابين الذين تزيد سنهم على 10 سنوات.

ويرسمل رصيد مبلغ التعويض إلى أن يدفع إلى مستحقه عندما يبلغ السنة الحادية والعشرين من عمره.

وتتم الرسملة باعتبار سعر مردودية استخدامات الصندوق الوطني للتقاعد والتأمينات المحدث بالظهير الشريف رقم 1.59.301 الصادر في 24 من ربيع الآخر 1379 (27 أكتوبر 1959) بعد طرح 2% في مقابل مصاريف إدارة خدمة الإيراد.

وإذا كان مبلغ الإيراد المحسوب وفقا للشروط المقررة أعلاه أقل من ربع مبلغ الأجرة الدنيا أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه وجب دفع التعويض بكامله في شكل رأس مال.

المادة السادسة عشرة

يجب كلما تعين دفع كامل التعويض أو بعضه في شكل إيراد أن يودع مجموع مبلغ التعويض المستحق لدى الصندوق الوطني للتقاعد والتأمينات الآنف الذكر.

ويحدد الإيراد بتطبيق التعريفات المستعملة في تقدير الاحتياطي الحسابي الملزم به النظام الجماعي لمنح التقاعد المحدث بالظهير الشريف رقم 1.77.216 بتاريخ 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) المعتبر بمثابة قانون. تاريخ

وتدفع جميع الإيرادات في متم كل شهر.

المادة السابعة عشرة

يزاد في مجموع الإيرادات الممنوحة عملا بما هو منصوص عليه في هذا الباب باعتبار التغيير الطارئ على الأجر المطابق لقيمة المائة والخمسين (150) نقطة الأولى من الأرقام الاستدلالية لشبكة أجور موظفي الدولة.

وتؤدى تكاليف الزيادة المذكورة من الأرباح التي يحصل عليها الصندوق الوطني للتقاعد والتأمينات من إدارة الإيرادات المنصوص عليها في هذا الباب ومن مساهمة تدفعها مؤسسات التأمين تساوي 1% من مبلغ الأقساط أو الاشتراكات المصدرة بشأن تأمين السيارات خالصة من الإلغاءات والرسوم.

الباب الخامس: طلبات التعويض

المادة الثامنة عشرة

فيما عدا طلبات استرجاع أو تحمل المصاريف والنفقات المنصوص عليها في المادة الثانية أعلاه، التي يجوز لصاحب الشأن أن يقدمها متى شاء، يجب على المصاب فور استقرار جراحه المثبت بتقرير الخبراء أو على المستحقين من ذويه إثر وفاته أن يطلبوا، قبل إقامة أي دعوى قضائية بالتعويض، إلى مؤسسة أو مؤسسات التأمين المعنية تعويض ما لحق بهم من ضرر. تأمين

ويقدم الطلب الآنف الذكر برسالة موصى بها مع الإشعار بالاستلام أو مبلغة بواسطة كتابة ضبط المحكمة الابتدائية ويجب أن يشفع بالمستندات التي تمكن من تقدير التعويض أي:

- نسخة من المحضر الذي حرره ضابط أو عون الشرطة القضائية؛
- مستخرج من شهادة ميلاد المصاب والمستحقين من ذويه إن اقتضى الحال؛
- الوثائق المثبتة للأجرة أو الكسب المهني؛
- نسخة من تقارير الخبرة الطبية؛
- غير ذلك من المستندات اللازمة لتقدير الأضرار.

وفي حالة تعدد مؤسسات التأمين التي تضمن الأضرار، يجب على أول مؤسسة رفع إليها الطلب أن تقدر وتدفع إلى الطالب مجموع مبلغ التعويض المستحق قبل المطالبة بالقسط الذي يتحمله المدنيون الآخرون المعنيون ومن بينهم صندوق ضمان السيارات إن اقتضى الحال.

غير أنه إذا أقيمت دعوى عمومية قبل تقديم الطلب المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة أو قبل حصول اتفاق بين مؤسسة التأمين والمعنيين بالأمر جاز للمصاب أو المستحقين من ذويه إما إقامة دعوى مدنية تابعة للدعوى العمومية وإما طلب التعويض من مؤسسة التأمين المعنية أو مواصلة المفاوضات الجارية بهذا الشأن.

المادة التاسعة عشرة

يجب على مؤسسة التأمين أن تقوم، خلال السنتين يوما التالية لتسلم مستندات الإثبات المشار إليها في المادة السابقة، بإعلام الطالب في رسالة موصى بها مع إشعار بالاستلام أو مبلغة بواسطة كتابة ضبط المحكمة الابتدائية بمبلغ التعويض الذي تقترحه وفقا لأحكام ظهيرنا الشريف هذا المعبر بتمثابة قانون، ويمكن إن اقتضى الحال تمديد الأجل الأنف الذكر قصد التمكن من إجراء الخبرة المضادة أو الخبرة القضائية في حالة الخلاف، ويعد عدم الجواب في الأجل المضروب بتمثابة رفض التعويض.

ويجب أن يخبر الطالب مؤسسة التأمين خلال الثلاثين يوما التالية لاستلام الرسالة المذكورة أنفا بقبوله أو رفضه وذلك في رسالة موصى بها مع إشعار بالاستلام أو مبلغة بواسطة كتابة ضبط المحكمة الابتدائية.

وفي حالة القبول يجب على مؤسسة التأمين دفع التعويض المستحق للطالب خلال الثلاثين يوما التالية لاستلام رسالته.تأمين

ويعد هذا التعويض نهائيا مع مراعاة الأحكام الواردة في المادة العشرين بعده.

المادة العشرون

تطبق أحكام المادة التاسعة عشرة أعلاه على طلب التعويض التكميلي في حالة تفاقم الضرر البدني الذي سبق التعويض عنه.

الباب السادس: التعويضات عن عدم الأداء

المادة الحادية والعشرون

إذا لم تدفع مؤسسة التأمين جميع أو بعض ما عليها من دين ثابت مصفى بمقتضى أحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون استحق المستفيدون تعويضا لا يتجاوز 50% من المبالغ المحجوزة بغير موجب.

الباب السابع: الجزاءات الإدارية

المادة الثانية والعشرون

لوزير المالية بعد استطلاع رأي اللجنة الاستشارية للتأمينات الخاصة أن يعاقب بغرامة إدارية من 10.000 إلى 100.000 درهم كل مؤسسة تأمين لم تقم بدفع التعويض المستحق كلا أو بعضا داخل الأجل المضروب سواء أثبت ذلك في نطاق إجراء مراقبة الدولة أو بناء على شكوى المستفيد.

وتستوفى الغرامة الإدارية كما هو الشأن في رسوم التسجيل.

الباب الثامن: التقادم

المادة الثالثة والعشرون

يتقادم كل طلب تعويض لم يقدمه المصاب أو المستحقون من ذويه إلى مؤسسة التأمين المعنية داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي، حسب الحالة، إما تاريخ تقرير الخبرة المثبت فيه استقرار جراح المصاب وإما تاريخ وفاة المصاب.

وتتقادم كل دعوى بالتعويض إذا لم ترفع إلى المحكمة المختصة داخل أجل الثلاث سنوات الذي يلي تاريخ الرسالة التي تمتنع فيها مؤسسة التأمين من منح التعويض أو الرسالة التي يرفض فيها المصاب أو المستحقون من ذويه التعويض المقترح من قبل مؤسسة التأمين. تاريخ

المادة الرابعة والعشرون

تتقدم جميع الطلبات المتعلقة بمراجعة التعويض إذا لم تقدم إلى مؤسسة التأمين المعنية داخل أجل السنة الذي يلي تاريخ تقرير الخبرة المثبت فيه تفاقم الأضرار البدنية اللاحقة بالمصاب.

وتتقدم جميع الدعاوى المتعلقة بمراجعة التعويض إذا لم ترفع إلى المحكمة المختصة داخل أجل السنة الذي يلي تاريخ الرسالة التي تمتنع فيها مؤسسة التأمين من منح التعويض أو الرسالة التي يرفض فيها المصاب أو المستحقون من ذويه التعويض المقترح من قبل المؤسسة المذكورة.

الباب التاسع: أحكام متنوعة

المادة الخامسة والعشرون

يجب أن يوجه ضباط وأعوان الشرطة القضائية الذين عاينوا حادثة مرور ترتبت عليها أضرار بدنية نسخة من المحضر المتعلق بالحادثة إلى مؤسسة التأمين المعنية في ظرف موصى به داخل العشرة أيام التي تلي تاريخ الانتهاء من تحريره، وتسلم أو توجه أيضا نسخة من المحضر نفسه إلى المسؤول المدني أو المصاب أو المستحقين من ذويه إذا طلبوا ذلك. تأمين

المادة السادسة والعشرون

تطبق أحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون باستثناء ما ورد منها في أبوابه الخامس والسابع والثامن على التعويضات الواجبة للمصابين والمستحقين من ذويهم:

1- من قبل صندوق ضمان السيارات أو المسؤول المدني إن لم يكن صندوق الضمان ولا مؤسسة تأمين ملزمين بالتعويض؛

2- على إثر حوادث تسببت فيها العربات التي يملكها أشخاص غير خاضعين للتأمين الإجمالي وفقا للفصل 2 من الظهير الشريف رقم 1.69.100 الصادر في 8 شعبان 1389 (20 أكتوبر 1969) بشأن التأمين الإجمالي للسيارات عبر الطرق؛

3- على إثر حوادث تسببت فيها العربات المتصلة بسكة حديدية.

المادة السابعة والعشرون

لا تطبق أحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون فيما يخص التعويض عن الأضرار المادية اللاحقة بالعربة أو غيرها من الممتلكات الموجودة داخلها أو خارجها.

المادة الثامنة والعشرون

ينشر ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون في الجريدة الرسمية ويعمل به ابتداء من فاتح ديسمبر 1984، ولا تطبق أحكامه على الأضرار الناشئة قبل التاريخ الأنف الذكر.

وحرر بفاس في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984).

وقعه بالعطف:

الوزير الأول،

الإمضاء : محمد كريم العمراني.

الفهرس

1 قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث

1 تسببت فيها عربات برية ذات محرك

ظهير شريف رقم 1.84.177 صادر في محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) معتبر بمثابة
2 قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

3 القسم الأول: استرجاع المصاريف والنفقات

القسم الثاني: التعويض عن الأضرار اللاحقة بالمصاب 3

القسم الثالث: التعويض عن الأضرار اللاحقة بذوي المصاب من جراء وفاته 4

القسم الأول: تعويض المصاب 4

7 القسم الثاني: تعويض ذوي المصاب المتوفى

جدول ملحق بالظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.84.177 بتاريخ 6 محرم
1405 (2 أكتوبر 1984) يتعلق بكيفية تعويض الضرر البدني الناتج عن حوادث السير

14

55 سنة أو أكثر	54	53	52	51	50	49	48	47	46	45	الأجر أو المكسب المهني
87.035	89.107	91.179	93.251	95.324	97.396	99.468	101.540	103.613	105.685	107.757	9.270
107.100	109.650	112.200	114.750	117.300	119.850	122.400	124.950	127.500	130.050	132.600	12.000
136.500	139.750	143.000	146.250	149.500	152.750	156.000	159.250	162.500	165.750	169.000	15.000
147.000	150.500	154.000	157.500	161.000	164.500	168.000	171.500	175.000	178.500	182.000	18.000
157.500	161.250	165.000	168.750	172.500	176.250	180.000	183.750	187.500	191.250	195.000	21.000
168.000	172.000	176.000	180.000	184.000	188.000	192.000	196.000	200.000	204.000	208.000	24.000
178.500	182.750	187.000	191.250	195.500	199.750	204.000	208.250	212.500	216.750	221.000	27.000
189.000	193.500	198.000	202.500	207.000	211.500	216.000	220.500	225.000	229.500	234.000	30.000
199.500	204.250	209.000	213.750	218.500	223.250	228.000	232.750	237.500	242.250	247.000	33.000
210.000	215.000	220.000	225.000	230.000	235.000	240.000	245.000	250.000	255.000	260.000	36.000
220.500	225.750	231.000	236.250	241.500	246.750	252.000	257.250	262.500	267.750	273.000	39.000
231.000	236.500	242.000	247.500	253.000	258.500	264.000	269.500	275.000	280.500	286.000	42.000
241.500	247.250	253.000	258.750	264.500	270.250	276.000	281.750	287.500	293.250	299.000	45.000
252.000	258.000	264.000	270.000	276.000	282.000	288.000	294.000	300.000	306.000	312.000	48.000
255.975	262.065	268.155	274.245	280.335	286.425	292.515	298.605	304.695	310.785	316.875	51.000
259.900	266.085	272.270	278.455	284.640	290.725	297.010	303.195	309.380	315.565	321.750	54.000
263.825	270.105	276.385	282.665	288.945	295.225	301.505	307.785	314.065	320.345	326.625	57.000
266.975	273.330	279.685	286.040	292.395	298.750	305.105	311.460	317.815	324.170	330.525	60.000
270.125	276.555	282.985	289.415	295.845	302.275	308.705	315.135	321.565	327.995	334.425	63.000
273.275	279.780	286.285	292.790	299.295	305.800	312.305	318.810	325.315	331.820	338.325	66.000
276.425	283.005	289.585	296.185	302.745	309.325	315.905	322.485	329.065	335.645	342.225	69.000
279.575	286.230	292.885	299.540	306.195	312.850	319.505	326.160	332.815	339.470	346.125	72.000
282.725	289.455	296.185	302.915	309.645	316.375	323.105	329.835	336.565	343.295	350.025	75.000
285.875	292.680	299.485	306.290	313.095	319.900	326.705	333.510	340.315	347.120	353.925	78.000
288.525	295.390	302.255	309.120	315.985	322.850	329.715	336.580	343.445	350.310	357.175	81.000
291.125	298.055	304.985	311.915	318.845	325.775	332.705	339.635	346.565	353.495	360.425	84.000
293.775	300.765	307.755	314.745	321.735	328.725	335.715	342.705	349.695	356.685	363.675	87.000
296.375	303.430	310.485	317.540	324.595	331.650	338.705	345.760	352.815	359.870	366.925	90.000
299.025	306.140	313.255	320.370	327.485	334.600	341.715	348.830	355.945	363.060	370.175	93.000
301.625	308.805	315.985	323.165	330.345	337.525	344.705	351.885	359.065	366.245	373.425	96.000
304.275	311.515	318.755	325.995	333.235	340.475	347.715	354.955	362.195	369.435	376.675	99.000
306.375	313.665	320.955	328.245	335.535	342.825	350.115	357.405	364.695	371.935	379.275	102.000
308.475	315.815	323.155	330.495	337.835	345.175	352.515	359.855	367.195	374.535	381.875	105.000
310.575	317.965	325.355	332.745	340.135	347.525	354.915	362.305	369.695	377.085	384.475	108.000
312.675	320.115	327.555	334.995	342.435	349.875	357.315	364.755	372.195	379.635	387.075	111.000
314.775	322.265	329.755	337.245	344.735	352.225	359.715	367.205	374.695	382.185	389.675	114.000
316.875	324.415	331.925	339.695	347.035	354.575	362.115	369.655	377.195	384.735	392.275	117.000
318.725	326.340	334.125	341.570	349.185	356.800	364.415	372.050	379.645	387.250	394.875	120.000
334.625	342.540	350.625	358.370	366.285	374.350	382.415	390.650	398.545	406.500	414.375	150.000
350.525	358.740	367.125	375.170	383.385	391.900	400.415	409.250	417.445	425.950	433.875	180.000
366.425	374.940	383.625	391.970	400.485	409.450	418.415	427.850	436.345	445.300	453.375	210.000
382.325	391.140	400.125	408.770	417.585	427.000	436.415	446.450	455.245	464.650	472.875	240.000
398.225	407.340	416.625	425.570	434.685	444.550	454.415	465.050	474.145	484.000	492.375	270.000
414.125	423.510	433.125	442.370	451.785	462.100	472.415	483.650	493.045	503.350	511.875	300.000
430.025	439.740	449.625	459.170	468.885	479.650	490.415	502.250	511.945	522.700	531.375	330.000
445.925	455.940	466.125	475.970	485.985	497.200	508.415	520.850	530.045	542.050	550.875	360.000
461.825	472.140	482.625	492.770	503.085	514.750	526.415	539.450	549.745	561.400	570.375	390.000
477.725	488.940	499.125	509.570	520.185	532.300	544.415	558.050	568.645	580.750	589.875	420.000
493.625	504.540	515.625	526.370	537.285	549.850	562.415	576.650	587.545	600.100	609.375	450.000
509.525	520.740	532.125	543.170	554.385	567.400	580.415	595.250	606.445	619.450	628.875	480.000
520.125	531.540	543.125	554.370	565.785	579.100	592.415	607.650	619.045	632.350	641.875	500.000
533.295	545.000	556.875	568.405	580.110	593.760	607.415	623.035	634.720	648.360	658.125	525.000
547.124	559.132	571.318	583.147	595.154	609.160	623.167	639.192	651.179	665.175	675.194	551.250
593.878	606.913	620.140	632.980	646.013	661.215	676.420	693.814	706.826	722.018	732.893	640.000

44	43	42	41	40	39	38	37	36	35	34	33	الأجر أو المكسب المهني
109.324	111.073	112.730	114.389	116.046	117.704	119.362	121.919	122.677	124.335	125.360	126.385	9.270
134.640	136.680	138.720	140.760	142.800	144.840	146.880	158.920	150.960	153.000	154.275	155.550	12.000
171.600	174.200	176.800	179.400	182.000	184.600	187.200	189.800	192.400	195.000	196.625	198.250	15.000
184.800	187.600	190.400	193.200	196.000	198.800	201.600	204.400	207.200	210.000	211.750	213.500	18.000
198.000	201.000	204.000	207.000	210.000	213.000	216.000	219.000	222.000	225.000	226.875	228.750	21.000
211.200	214.400	217.600	220.800	224.000	227.200	230.400	233.600	236.800	240.000	242.000	244.000	24.000
224.400	227.800	231.200	234.600	238.000	241.400	244.800	248.200	251.600	255.000	257.125	259.250	27.000
237.600	241.200	244.800	248.400	252.000	255.600	259.200	262.800	266.400	270.000	272.250	274.500	30.000
250.800	254.600	258.400	262.200	266.000	269.800	273.600	277.400	281.200	285.000	287.375	289.750	33.000
264.000	268.000	272.000	276.000	280.000	284.000	288.000	292.000	296.000	300.000	302.500	305.000	36.000
277.200	281.400	285.600	289.800	294.000	298.200	302.400	306.600	310.800	315.000	317.625	320.250	39.000
290.400	294.800	299.200	303.600	308.000	312.400	316.800	321.200	325.600	330.000	332.750	335.500	42.000
303.600	308.200	312.800	317.400	322.000	326.600	331.200	335.800	340.400	345.000	347.875	350.750	45.000
316.800	321.600	326.400	331.200	336.000	340.800	345.600	350.400	355.200	360.000	363.000	366.000	48.000
321.750	326.625	331.500	336.375	341.250	346.125	351.000	355.875	360.750	365.625	368.686	371.730	51.000
326.700	331.650	336.600	341.550	346.500	351.450	356.400	361.350	366.300	371.250	374.370	377.460	54.000
331.650	336.675	341.700	346.725	351.750	356.775	361.800	366.825	371.850	376.875	380.020	383.160	57.000
335.610	340.695	345.780	350.865	355.950	361.035	366.120	371.205	376.290	381.375	384.540	387.720	60.000
339.570	344.715	349.860	355.005	360.150	365.295	370.440	375.585	380.730	385.875	389.095	392.310	63.000
343.530	348.735	353.940	359.145	364.350	369.555	374.760	379.965	385.170	390.375	393.650	396.900	66.000
347.490	352.755	358.020	363.285	368.550	373.815	379.080	384.345	389.610	394.875	398.170	401.460	69.000
351.450	356.775	362.100	367.425	372.750	378.075	383.400	388.725	394.050	399.375	402.690	406.020	72.000
355.410	360.795	366.180	371.565	376.950	382.335	387.720	393.105	398.490	403.875	407.245	410.610	75.000
359.370	364.815	370.260	375.705	381.150	386.595	392.040	397.485	402.930	408.375	411.800	415.200	78.000
362.670	368.165	373.660	379.155	384.650	390.145	395.640	401.135	406.630	412.125	415.555	418.990	81.000
365.970	371.515	377.000	382.605	388.150	393.695	399.240	404.785	410.330	415.876	419.345	422.810	84.000
369.270	374.865	380.460	386.055	391.650	397.245	402.840	408.435	414.030	419.625	423.135	426.630	87.000
372.570	378.215	383.860	389.505	395.150	400.795	406.440	412.085	417.730	423.375	426.890	430.420	90.000
375.870	381.665	387.260	392.955	398.650	404.345	410.040	415.735	421.430	427.129	430.680	434.240	93.000
379.170	384.915	390.660	396.405	402.150	407.895	413.640	419.385	425.130	430.875	434.260	437.880	96.000
382.470	388.265	394.060	399.855	405.650	411.445	417.240	423.035	428.830	434.625	438.260	441.880	99.000
385.110	390.945	396.780	402.615	408.450	414.285	420.120	425.955	431.790	437.625	441.285	444.930	102.000
387.750	393.625	399.500	405.375	411.250	417.125	423.000	428.875	434.750	440.625	444.310	447.980	105.000
390.390	396.305	402.220	408.135	414.050	419.965	425.880	431.795	437.710	443.625	447.335	451.030	108.000
393.030	398.985	404.940	410.895	416.850	422.805	428.760	434.715	440.670	446.625	450.360	454.080	111.000
396.710	401.745	407.780	413.815	419.850	425.805	431.760	437.715	443.670	449.625	453.385	457.130	114.000
398.310	404.345	410.380	416.415	422.450	428.485	434.520	440.555	446.590	452.625	456.410	460.180	117.000
400.950	407.025	413.100	419.175	425.250	431.325	437.400	443.475	449.550	455.625	459.470	463.260	120.000
420.750	427.125	433.500	439.875	446.250	452.625	459.000	465.375	471.750	478.125	482.120	486.060	150.000
440.550	447.225	453.900	460.575	467.250	473.925	480.600	487.275	493.950	500.625	504.770	508.860	180.000
460.350	467.325	474.300	481.275	488.250	495.225	502.200	509.175	516.150	523.125	527.420	531.660	210.000
480.150	487.425	494.700	501.975	509.250	516.525	523.800	531.075	538.350	546.625	550.070	554.460	240.000
499.950	507.525	515.100	522.675	530.250	537.825	545.400	552.975	560.550	568.125	572.720	577.260	270.000
519.750	527.625	535.500	543.375	551.250	559.125	567.000	574.875	582.750	590.625	595.370	600.060	300.000
539.550	547.725	555.900	564.075	572.250	580.425	588.600	596.775	604.950	613.125	618.020	632.800	330.000
559.350	567.825	576.300	584.775	593.250	601.725	610.200	618.675	627.150	635.625	640.670	645.660	360.000
579.150	587.925	596.700	605.475	614.250	623.025	631.800	640.575	649.350	658.125	663.320	668.460	390.000
598.950	608.025	617.100	626.175	635.250	644.325	653.400	662.475	671.550	680.625	685.970	691.260	420.000
618.750	628.125	637.500	646.875	656.250	665.625	675.000	684.375	693.750	703.125	708.620	714.060	450.000
638.550	648.225	657.900	667.575	677.250	686.925	696.600	706.275	715.950	725.625	731.270	736.860	480.000
651.750	661.625	671.500	681.375	691.250	701.125	711.000	720.875	730.750	740.625	746.370	752.060	500.000
668.250	678.375	688.500	698.625	708.750	718.875	729.000	739.125	749.250	759.375	765.265	771.100	525.000
685.582	695.969	706.357	716.744	727.132	737.520	747.907	758.295	768.682	779.070	785.113	791.099	551.250
744.169	755.443	766.719	777.993	789.269	800.545	811.819	823.095	834.369	845.645	852.205	858.703	640.000

32	31	30	29	28	27	26	25	24	23	22	إلى غاية سنة 21	الأجر أو المكسب المهني
127.409	128.434	129.459	130.484	131.508	132.624	134.006	135.387	136.769	138.150	139.532	140.913	9.270
156.825	158.100	159.375	160.650	161.925	163.200	164.900	166.300	168.300	170.000	171.700	173.400	12.000
199.875	201.500	203.125	204.750	206.375	208.000	210.175	212.340	214.605	216.670	218.835	221.000	15.000
215.250	217.000	218.750	220.500	222.250	224.000	226.350	228.680	231.010	233.340	235.670	236.000	18.000
230.625	232.500	234.375	236.250	238.125	240.000	242.500	245.000	247.500	250.000	252.500	255.000	21.000
246.000	248.000	250.000	252.000	254.000	256.000	258.650	261.320	263.990	266.660	269.330	272.000	24.000
261.375	263.500	265.625	267.750	269.875	272.000	274.850	277.680	280.510	283.340	286.170	289.000	27.000
276.750	279.000	281.250	283.500	285.750	288.000	291.000	294.000	297.000	300.000	303.000	306.000	30.000
292.125	294.500	296.875	299.250	301.625	304.000	307.175	310.340	313.505	316.670	319.835	323.000	33.000
307.500	310.000	312.500	315.000	317.500	320.000	323.350	326.680	330.010	333.340	336.670	340.000	36.000
322.875	325.500	328.125	330.750	333.375	336.000	339.500	343.000	346.500	350.000	353.500	357.000	39.000
338.250	341.000	343.750	346.500	349.250	352.000	355.675	359.340	363.005	366.670	370.335	374.000	42.000
353.625	356.500	359.375	362.250	365.125	368.000	371.850	375.680	379.510	383.340	387.170	391.000	45.000
369.000	372.000	375.000	378.000	381.000	384.000	388.000	392.000	396.000	400.000	404.000	408.000	48.000
374.775	377.820	380.865	383.910	386.955	390.000	394.075	398.135	402.195	406.255	410.315	414.375	51.000
380.550	383.640	386.730	389.820	392.910	396.000	400.125	404.250	408.375	412.500	416.625	420.750	54.000
386.300	389.440	392.580	395.720	398.860	402.000	406.175	410.365	414.555	418.745	422.935	427.125	57.000
390.900	394.080	397.260	400.440	403.620	406.800	411.025	415.265	419.505	423.745	427.985	432.225	60.000
395.525	398.740	401.955	405.170	408.385	411.600	415.875	420.165	424.455	428.745	433.035	437.325	63.000
400.150	403.400	406.650	409.900	413.150	416.400	420.725	425.065	429.405	433.745	438.085	442.425	66.000
404.750	408.040	411.330	414.620	417.910	421.200	425.575	429.965	434.355	438.745	443.135	447.525	69.000
409.350	412.680	416.010	419.340	422.670	426.000	430.425	434.865	439.305	443.745	448.185	452.625	72.000
413.975	417.340	420.705	424.070	427.435	430.800	435.275	439.765	444.255	448.745	453.235	457.725	75.000
418.600	422.000	425.400	428.800	432.200	435.600	440.125	444.665	449.205	453.745	458.285	462.825	78.000
422.425	425.860	429.295	432.730	436.165	439.600	444.175	448.755	453.335	457.915	462.495	467.075	81.000
426.275	429.740	433.205	436.670	440.135	443.600	448.225	452.845	457.465	462.085	466.705	471.325	84.000
430.125	433.620	437.115	440.610	444.105	447.600	452.275	456.935	461.595	466.255	470.915	475.575	87.000
433.950	437.480	441.010	444.540	448.070	451.600	456.300	461.005	465.710	470.415	475.120	479.825	90.000
437.800	441.360	444.920	448.480	452.040	455.600	460.350	465.095	469.840	474.585	479.330	484.075	93.000
441.500	445.120	448.740	452.360	455.980	459.600	464.325	469.125	473.925	478.725	483.525	488.325	96.000
445.500	449.120	452.740	456.360	459.980	463.600	468.607	473.437	478.267	483.097	487.927	492.575	99.000
448.875	452.220	455.865	459.510	463.155	466.800	471.675	476.535	481.395	486.255	491.115	495.975	102.000
451.650	455.320	458.990	462.660	466.330	470.000	474.900	479.795	484.690	489.585	494.480	499.375	105.000
454.725	458.420	462.115	465.810	469.505	473.200	478.125	483.055	487.785	492.915	497.845	502.775	108.000
457.800	461.520	465.240	468.960	472.680	476.400	481.375	486.335	491.295	496.255	501.215	506.175	111.000
460.875	464.620	468.365	472.110	475.855	479.600	484.600	489.595	494.590	499.585	504.580	509.575	114.000
463.950	467.720	471.490	475.260	479.030	482.800	487.825	492.855	497.885	502.915	507.945	512.975	117.000
467.050	470.840	474.630	478.420	482.210	486.000	491.075	496.135	501.195	506.255	511.315	516.375	120.000
490.000	493.940	497.880	501.820	505.910	510.000	515.075	520.435	525.795	531.155	536.515	541.875	150.000
512.950	517.040	521.130	525.220	529.610	534.000	539.075	544.735	550.395	556.055	561.715	567.375	180.000
535.900	540.140	544.380	548.620	553.310	558.000	563.075	569.035	574.995	580.955	586.915	592.875	210.000
558.850	563.240	567.630	572.020	577.010	582.000	587.075	593.335	599.595	605.855	612.115	618.375	240.000
581.800	586.340	590.880	595.420	600.710	606.000	611.075	617.635	624.195	630.755	637.315	643.875	270.000
604.750	609.440	614.130	618.820	624.410	630.000	635.075	641.935	648.795	655.655	662.515	669.375	300.000
627.700	632.540	637.380	642.220	648.110	654.000	659.075	666.235	673.395	680.555	687.715	694.825	330.000
650.650	655.640	660.630	665.620	671.810	678.000	683.075	690.535	697.995	705.455	712.915	720.375	360.000
673.600	678.740	683.880	689.020	695.510	702.000	707.075	714.835	722.595	730.355	738.115	745.875	390.000
696.550	701.840	707.130	712.420	719.210	726.000	731.075	739.135	747.195	755.255	763.315	771.375	420.000
719.500	724.940	730.380	735.820	742.910	750.000	755.075	763.435	771.795	780.155	788.525	796.875	450.000
742.450	748.040	753.630	759.220	766.610	774.000	779.075	787.735	796.395	805.055	813.715	822.375	480.000
757.750	763.440	769.130	774.820	782.410	790.000	795.075	803.975	812.795	821.655	830.515	839.375	500.000
776.940	782.770	788.605	794.440	802.220	810.000	815.205	824.330	833.370	842.455	851.540	860.625	525.000
797.084	803.069	809.055	815.040	823.024	831.008	836.346	845.708	854.986	864.306	873.626	882.946	551.250
865.199	871.695	878.193	884.689	893.356	902.022	907.815	917.977	928.048	938.165	948.282	958.398	640.000

مجال التطبيق بعد 2026/01/29

قانون تعويض المصابين في حوادث تسببت فيها مركبات برية ذات محرك

الصادر بمقتضى ظهير شريف رقم 1.84.177 صادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984)

المنشور بالجريدة الرسمية عدد 3753 بتاريخ 7 محرم 1405 (3 أكتوبر 1984)،
الصفحة 930.

صيغة محينة بتاريخ 29 يناير 2026

كما تغييره وتتميمه بموجب:

القانون رقم 70.24، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.26.02 صادر في 2 شعبان 1447 (22 يناير 2026)، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 7478 بتاريخ 9 شعبان 1447

الباب الأول: أحكام عامة

المادة 1

بالرغم من جميع الأحكام التشريعية المخالفة لما هو منصوص عليه في ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون، ومع مراعاة الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من لدن المملكة المغربية والمنشورة بالجريدة الرسمية، تعوض ضمن الحدود ووفقا للقواعد والإجراءات المقررة فيه وفي النصوص المتخذة لتطبيقه، الأضرار البدنية التي تتسبب فيها للغير مركبة برية ذات محرك خاضعة للتأمين الإجباري، بموجب القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.238 المؤرخ في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) كما تم تغييره وتتميمه، أو التي تتسبب فيها مركبات متصلة بسكة حديدية، أو التي تسببت فيها مركبة برية بمحرك كهربائي.

المادة 1 مكررة

يراد بما يلي في مدلول ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون:

– الأجر: الأجر الصافي من الضريبة الذي تقاضاه المصاب من مشغله مقابل ما يقوم به من عمل خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة، شريطة ألا يقل هذا الأجر عن الحد الأدنى المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أدناه.

ويدخل في مفهوم الأجر معاش التقاعد.

– الكسب المهني: الكسب الذي تحصل عليه المصاب، صافيا من الضريبة، مقابل مزاولته لنشاط أو مهنة حرة، خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة، شريطة ألا يقل هذا الكسب عن الحد الأدنى المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أدناه. ويدخل في مفهوم الكسب المهني الدخل الذي يتحصل عليه المصاب الذي يتولى بنفسه إدارة أو استغلال أمواله حسب الشروط المحددة في المادة السابعة أدناه.

غير أنه إذا اشتغل المصاب لأقل من اثني عشر شهرا، فإن الأجر أو الكسب المهني السنوي يقدر على أساس متوسط ما تقاضاه وما كان سيتقاضاه لإتمام هذه المدة.

إذا استفاد المصاب من زيادة في الأجر أو الكسب المهني خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة، فيقدر الأجر أو الكسب المهني السنوي باعتبار أن المصاب قد تقاضي أجره الجديد خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة.

المادة 1 مكررة مرتين

يراعى عند تحديد التعويض طبقا لأحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون قسط المسؤولية التي يتحملها المتسبب في الحادثة أو المسؤول المدني. غير أن مصاريف الجنازة ونقل الجثمان والتعويض عن الألم المعنوي الناتج عن وفاة المصاب، لا تخضع لتشطير المسؤولية.

الباب الثاني: الأضرار القابلة للتعويض

القسم الأول: استرجاع المصاريف والنفقات

المادة 2

يشمل التعويض استرجاع مصاريف نقل المصاب والشخص المرافق له إن اقتضى الحال، من وإلى مؤسسة صحية للاستشفاء والعلاج، والمصاريف الطبية والجراحية والصيدلانية ومصاريف الاستشفاء ومصاريف التحليلات، والمصاريف والنفقات التي يستلزمها استعمال أجهزة لتعويض أو تقويم أعضاء جسم المصاب، أو إصلاح أو استبدال الأجهزة التي فرضت استعمالها عاهة سابقة عن الحادثة إذا أصبحت غير صالحة للاستعمال بسبب الحادثة، وبوجه عام جميع المصاريف التي يستوجبها علاج المصاب في الحادثة بما في ذلك حصص الترويض التي أجراها لاسترجاع حركاته العادية.

وتسترجع المصاريف والنفقات المشار إليها في الفقرة أعلاه بعد إثباتها، باعتبار أسعارها، إن كانت مسعرة، وإلا فبتطبيق الأثمان المعمول بها عادة.

القسم الثاني: التعويض عن الأضرار اللاحقة بالمصاب

المادة 3

زيادة على استرجاع المصاريف والنفقات المنصوص عليه في المادة الثانية أعلاه، يشمل التعويض المستحق للمصاب:

(أ) في حالة عجز مؤقت عن فقد الأجر أو الكسب المهني الناتج عن العجز.

لا يعتبر المصاب الذي يزاول إحدى المهن المنظمة في حالة عجز مؤقت عن العمل نتيجة الحادثة إلا إذا تم احترام المساطر المتعلقة بالتوقف المؤقت عن مزاولة المهنة المنصوص عليها في القوانين المنظمة لها.

يحتسب مبلغ التعويض المذكور بضرب مبلغ الأجر أو الكسب المهني السنوي للمصاب في عدد أيام العجز المثبتة في الشهادة الطبية، وقسمة الناتج على عدد أيام السنة؛

(ب) في حالة عجز بدني دائم التعويض عن فقد الأجر أو الكسب المهني الناتج عن عجز المصاب وكذا الأضرار اللاحقة بسلامته البدنية والأضرار التالية إن اقتضى الحال ذلك: الاضطرار إلى الاستعانة بشخص آخر وتغيير المهنة تغييرا كلياً والآثار السيئة على الحياة المهنية والانقطاع النهائي أو شبه النهائي عن الدراسة وتشويه الخلقة والألم الجسماني،

وذلك كله وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة الخامسة وما يليها إلى غاية المادة العاشرة من ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون.

القسم الثالث: التعويض عن الأضرار اللاحقة بذوي المصاب من جراء وفاته

المادة 4

إذا نتج عن الحادثة وفاة المصاب استحق من كانت تجب عليه نفقتهم وفقا لنظام أحواله الشخصية وكذا كل شخص آخر كان يعوله تعويضا عما فقده من موارد عيشهم بسبب وفاته.

ولزوج المصاب المتوفى وأصوله وفروعه من الدرجة الأولى وفروعه من الدرجة الثانية إذا توفي سلفا الفرع الرابط بينهما، ولكافليه ومكفوليه وحدهم الحق في التعويض عما أصابهم من ألم من جراء وفاته، وذلك ضمن الحدود التالية:

– الزوج: ضعف مبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة بعده) إذا تعددت الأراامل استحققت كل منهن ضعف المبلغ المشار إليه)؛

– الأصول والفروع أو الكافلين والمكفولين: ثلاثة أنصاف المبلغ الأدنى الأنف الذكر لكل واحد منهم.

وترجع مصاريف الجنازة ونقل الجثمان إلى من قام بأدائها، ويتم تقدير مصاريف الجنازة وفقا للعرف والعادة الجاري بهما العمل.

يحدد بنص تنظيمي، المبلغ الأدنى لمصاريف الجنازة وكذا المعايير المعتمدة لاحتساب مصاريف نقل جثمان المصاب في حالة الوفاة أخذا بعين الاعتبار المكان الذي سيتم فيه الدفن.

الباب الثالث: قواعد تقدير التعويض المستحق للمصاب عن عجز بدني دائم أو لذويه عن فقد مورد عيشهم بسبب وفاته

قسم تمهيدي: الشواهد الطبية

المادة 4 مكررة

يحرر الطبيب المعالج الشواهد الطبية التالية:

1. شهادة طبية أولية تتضمن حالة المصاب بالحادثة والنتائج المترتبة عنها، وكذا المضاعفات المحتملة لها وعلى الخصوص المدة المحتملة للعجز المؤقت عن العمل إذا كانت النتائج غير محددة بدقة؛
 2. شهادة طبية لتمديد المدة الأولى للعجز بطلب من المصاب، إذا لم يتم شفاؤه بعد انصرام مدة العجز المحددة في الشهادة الطبية الأولية؛
 3. شهادة طبية للشفاء تتضمن النتائج النهائية المترتبة عن الحادثة، وكذا تاريخ الشفاء مع الإشارة إلى أن الشفاء تم مع عجز بدني دائم أو بدونه؛
 4. شهادة طبية تثبت تفاقم الأضرار البدنية.
- في حالة تفاقم الأضرار، يمكن أن تحرر الشهادة الطبية المثبتة للتفاقم من لدن طبيب آخر غير الطبيب الذي سلم الشواهد الواردة في البنود 1 و 2 و 3 أعلاه.
- تحدد نماذج الشواهد الطبية السالفة الذكر بنص تنظيمي.

القسم الأول: تعويض المصاب

المادة 5

يشمل تعويض المصاب عن العجز البدني الدائم اللاحق به تعويضا أساسيا يحدد باعتبار العناصر التالية:

- 1- رأس المال المعتمد كما هو محدد في الجدول الملحق بظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون، وذلك باعتبار سن المصاب في تاريخ الحادثة وأجره أو كسبه المهني والذي يشار إليه أدناه ب" رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب". وإذا كان الأجر أو الكسب المهني للمصاب غير وارد في الجدول السالف الذكر، يتم تحديد رأس المال المعتمد

الموافق لهذا الأجر أو الكسب المهني، باعتبار سن المصاب في تاريخ الحادثة، وفقا للصيغة الحسابية التالية:

$$\text{رأس المال المعتمد} = \text{رأس المال } 1 + [\text{أجر المصاب} - \text{الأجر } 1] / (\text{الأجر } 2 - \text{الأجر } 1) \times [1 - (\text{رأس المال } 2 - \text{رأس المال } 1)]$$

بحيث يكون:

الأجر 1: هو الأجر المحدد في الجدول الذي يقل مباشرة عن أجر المصاب.

الأجر 2: هو الأجر المحدد في الجدول الذي يفوق مباشرة أجر المصاب.

رأس المال 1: هو رأس المال المعتمد الموافق للأجر 1 وسن المصاب.

رأس المال 2: هو رأس المال المعتمد الموافق للأجر 2 وسن المصاب؛

2- نسبة عجز المصاب المحددة استنادا إلى "جدول تقدير نسب العجز" المحدد بنص تنظيمي،

على ألا تكون قيمة نقطة العجز البدني الدائم، التي تمثل واحدا من المائة من رأس المال

المعتمد، أقل من خمس (5/1) مبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المشار إليه في البند 1 أعلاه.

المادة 6

يجب أن يدلي المصاب بما يثبت مبلغ أجره أو كسبه المهني. ويمكن إثبات ذلك بأي وسيلة من وسائل الإثبات. وإذا لم يثبت المصاب أن له أجرا أو كسبا مهنيا، اعتبر كما لو كان أجره أو كسبه المهني يساوي المبلغ الأدنى المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه.

المادة 7

إذا كان المصاب يتولى بنفسه إدارة أو استغلال أمواله وتعذر التمييز في كسبه المهني من ذلك بين ما ينوب عمله وما تدره أمواله، وجب تقدير الأجر أو الكسب المهني المتخذ أساساً لتحديد رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب، باعتبار الأجر أو الكسب المهني الذي يحصل عليه شخص يزاول نشاطاً مماثلاً لما يقوم به.

المادة 8

إذا لم يكن للمصاب حين وقوع الحادثة أجر أو كسب مهني ولكنه قطع في الدراسة أو التأهيل المهني مرحلة كافية لتجعله يأمل أن يتاح له القيام في المستقبل بعمل يدر عليه أجراً أو كسباً مهنياً يفوق المبلغ الأدنى المنصوص عليه في الجدول الموماً إليه في المادة الخامسة أعلاه منح تعويضاً وفقاً للأسس التالية:

– ثلاثة أنصاف الأجر أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول الآنف الذكر، إذا كان المصاب في مرحلة الدراسة الثانوية أو كان يلحق تأهيلاً مهنياً قبل حصوله على شهادة البكالوريا، أو أنهى دراسته أو تأهيله في هذه المرحلة؛

– ضعف المبلغ الأدنى المذكور إذا كان المصاب في سلك الإجازة من الدراسات العليا أو كان يلحق تأهيلاً مهنياً بعد حصوله على شهادة البكالوريا أو ما يعادلها أو أنهى دراسته أو تأهيله في هذه المرحلة؛

– ثلاثة أمثال للمبلغ الآنف الذكر إذا كان المصاب في سلك الماستر أو الدكتوراه من الدراسات العليا أو أنهى دراسته في هذه المرحلة.

المادة 9

لتحديد مبلغ التعويض الأساسي يضرب رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب في نسبة العجز البدني الدائم اللاحق به.

المادة 10

تضاف إن اقتضى الحال إلى التعويض الأساسي المحدد وفقا للمادة التاسعة أعلاه تعويضات تكميلية تحدد استنادا إلى جدول تقدير نسب العجز المنصوص عليه في المادة الخامسة أعلاه، وذلك بضرب النسب التالية حسب الحالة، إما في رأس المال المعتمد المطابق لسن المصاب ولمبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى المبين بالجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه وإما في رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب:

(أ) العجز البدني الدائم الذي يضطر المصاب إلى الاستعانة على وجه الدوام بشخص آخر للقيام بأعمال الحياة العادية: 50% من رأس المال المعتمد المطابق لسن المصاب ولمبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه؛

(ب) الألم الجسماني: 5% من رأس المال المعتمد المطابق لسن المصاب ولللمبلغ الأدنى المنصوص عليه في البند (أ) أعلاه إذا كان الألم على جانب من الأهمية و 7% إذا كان مهما و 10% إذا كان مهما جدا؛

(ج) تشويه الخلقة بشرط أن يكون على جانب من الأهمية أو مهما أو مهما جدا وينشأ عنه عيب بدني:

– إذا لم تكن آثار سيئة على حياة المصاب المهنية: 5% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب إذا كان التشويه على جانب من الأهمية و 10% إذا كان مهما و 15% إذا كان مهما جدا؛

– إذا كانت له آثار سيئة على حياة المصاب المهنية: 25% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب إذا كان التشويه على جانب من الأهمية و 30% إذا كان مهما و 35% إذا كان مهما جدا، ولا يجمع بين هذا التعويض الأخير والتعويض المنصوص عليه في البند (د) بعده إلا إذا أدى الضرر اللاحق بالمصاب إلى عجز بدني دائم يساوي 10% أو يقل عنها، وإذا تجاوزت نسبة العجز البدني الدائم 10%، يحتسب التعويض الممنوح للمصاب باعتدال النسب المنصوص عليها في هذا المقطع؛

(د) العجز البدني الدائم الذي يضطر المصاب إلى تغيير مهنته أو تكون له آثار سيئة على حياته المهنية:

– تعجيل الإحالة إلى التقاعد: 20% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب؛

– فقدان أهلية الترقى: 15% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب؛

– الحرمان من القيام بأعمال إضافية مهنية وغير ذلك من العواقب المتعلقة بالحياة المهنية:
10% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب؛

هـ) العجز البدني الدائم الذي يؤدي إلى انقطاع المصاب عن الدراسة:

– انقطاعا نهائيا: 25% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب؛

– انقطاعا شبه نهائي: 15% من رأس المال بالنسبة إلى المصاب.

القسم الثاني: تعويض ذوي المصاب المتوفى

المادة 11

التعويض المستحق لذوي المصاب عن فقد مورد عيشهم من جراء وفاته يقسم عليهم بحسب النسب المئوية التالية من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب:

1. الزوج..... 25%، و إذا تعددت الأرامل خفضت هذه النسبة فيما يخص كل واحدة منهن إلى 20% على ألا يجاوز مجمل مبلغ التعويضات الممنوحة إلى جميع الأرامل 40% والذي يقسم عليهن بالتساوي؛

2. الفروع والأطفال المكفولون، لكل واحد منهم:

أ) إلى غاية السنة الخامسة من العمر..... 25%؛

ب) من السنة السادسة إلى غاية السنة العاشرة 20%؛

ج) من السنة الحادية عشرة إلى غاية السنة السادسة عشرة.....
15%؛

د) من السنة السابعة عشرة فأكثر..... 10%؛

ه) الفرع والطفل المكفول الموجودان في وضعية إعاقة بدنية أو ذهنية التي لا يستطيعان معها القيام بسد حاجاتها وذلك دون اعتبار السن.....30%؛

3. الأصول: لكل من الأب والأم.....10%؛ إذا كان أحد الأصول مصابا بعاهة بدنية أو عقلية لا يستطيع معها القيام بسد حاجاته 30%، وإذا كانا مصابين معا 25% لكل واحد منهما.

4. المستحقون الآخرون، غير المشار إليهم في البنود 1 و2 و3 أعلاه، الذين كان المصاب ملزما بالنفقة عليهم، لكل واحد:.....10%؛

5. الأشخاص الذين كان المصاب يعولهم دون أن يكون ملزما بالنفقة عليهم، والزوج العاجز عن الإنفاق شريطة أن يقدموا طلبا بذلك:15% للجميع، تقسم بينهم بالتساوي ولا تستنزل من رأس المال المعتمد بالنسبة للمصاب.

ويشترط لمنح التعويض للأشخاص المنصوص عليهم في (د) من البند 2 والبنود 3 و4 و5 من الفقرة الأولى أعلاه إثبات إنفاق المصاب عليهم، ما عدا إذا كان هذا الأخير ملزما بذلك بموجب نظام أحواله الشخصية.

المادة 12

إذا جاوز مجموع مبلغ التعويضات الممنوحة لذوي المصاب المشار إليهم في البنود 1 و2 و3 و4 من المادة الحادية عشرة أعلاه رأس المال المعتمد أجرى تخفيض نسبي على التعويض الذي ينوب كل واحد منهم.

المادة 13

إذا لم يستغرق مجموع مبلغ التعويضات الممنوحة لذوي المصاب المشار إليهم في المادة الثانية عشرة أعلاه مجموع رأس المال المعتمد، أجريت زيادة نسبية على التعويض الذي ينوب كل واحد منهم.

المادة الرابعة عشرة

يجب أن يغير المبلغان الأدنى والأقصى المحددان في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه، كل خمس سنوات بموجب نص تنظيمي بعد استطلاع رأي هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي المحدثة بالقانون رقم 64.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.10 المؤرخ في 4 جمادى الأولى 1435 (6 مارس 2014).

الباب الرابع: كيفية دفع التعويضات

المادة الخامسة عشرة

يدفع مبلغ التعويض المستحق للمصابين أو ذويهم في شكل رأس مال، غير أنه:

أ) يدفع بكامله في شكل إيراد إذا تعلق الأمر بذوي المصاب القاصرين إلى حين بلوغهم سن الرشد القانوني؛

ب) ويدفع قسط منه في شكل إيراد إذا تعلق الأمر بقاصرين مصابين بعجز بدني دائم.

ويجب أن يساوي قسط التعويض، المدفوع في شكل إيراد، ثلث (3/1) مبلغ التعويض المستحق للمصاب، ويرسمل رصيد مبلغ التعويض الباقي إلى أن يدفع إلى مستحقه عند بلوغ سن الرشد القانوني.

وتتم الرسملة باعتبار سعر مردودية استخدامات الصندوق الوطني للتقاعد والتأمينات المحدث بالظهير الشريف رقم 1.59.301 الصادر في 24 من ربيع الآخر 1379 (27 أكتوبر 1959)، كما وقع تغييره وتتميمه، بعد خصم مصاريف إدارة خدمة الإيراد المحددة ضمن الأسس المشار إليها في المادة السادسة عشر بعده.

وإذا كان مبلغ الإيراد المحسوب وفقا للشروط المقررة أعلاه أقل من ربع (4/1) مبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه وجب دفع التعويض بكامله في شكل رأس مال.

المادة السادسة عشرة

يجب كلما تعين دفع كامل التعويض أو بعضه في شكل إيراد أن يودع مجموع مبلغ التعويض المستحق لدى الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين الأنف الذكر. ويحتسب الإيراد المذكور وفق الأسس المحددة بنص تنظيمي. وتدفع جميع الإيرادات في متم كل شهر.

المادة السابعة عشرة

يزاد في مجموع الإيرادات الممنوحة عملا بما هو منصوص عليه في هذا الباب مرة واحدة كل خمس سنوات بنص تنظيمي بعد استطلاع رأي هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي.

وتمول تكاليف الزيادة المذكورة من العائدات التي يحصل عليها الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين من إدارة الإيرادات المنصوص عليها في هذا الباب، ومن مساهمة تدفعها مقاولات التأمين وإعادة التأمين تتناسب مع حصة كل مقاول من مجموع الأقساط أو الاشتراكات الصادرة بالمغرب برسم السنة المالية المنصرمة والمتعلقة بتأمين المركبات البرية ذات محرك، دون أن تتعدى 1% من مبلغ الأقساط أو الاشتراكات المذكورة خالصة من الإلغاءات والرسوم.

الباب الخامس: طلبات التعويض

المادة الثامنة عشرة

فيما عدا طلبات استرجاع أو تحمل المصاريف والنفقات المنصوص عليها في المادة الثانية أعلاه، التي يجوز للمعني بالأمر أن يقدمها متى شاء، يمكن للمصاب فور استقرار جراحه المثبت بشهادة طبية للشفاء أو المستحقين من ذويه أن يطلبوا، قبل إقامة أي دعوى قضائية بالتعويض، من مقاول أو مقاولات التأمين المعنية تعويض ما لحق بهم من ضرر.

ويقدم الطلب الأنف الذكر، الذي يجب أن يتضمن عنوان المعني بالأمر ورقم هاتفه وبريده الإلكتروني - عند الاقتضاء، بكل وسيلة تثبت تاريخ التوصل، ويجب أن يشفع بالمستندات التي تمكن من تقدير التعويض التالي بيانها:

- نسخة من المحضر الذي حرره ضابط أو عون الشرطة القضائية؛

- نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو مستخرج من شهادة ميلاد المصاب والمستحقين من ذويه إن اقتضى الحال؛

- وسائل إثبات الأجر أو الكسب المهني؛

- نسخة من الشواهد الطبية أو تقارير الخبرة الطبية؛

- غير ذلك من المستندات اللازمة لتقدير الأضرار .

إذا نتج عن الحادثة عجز بدني دائم وعند الاقتضاء أحد أو كل الأضرار الواردة في المادة العاشرة أعلاه، يحدد الطبيب المعالج والطبيب المنتدب من قبل المقابلة المؤمنة، باتفاق مشترك، في تقرير الخبرة الطبية، نسبة العجز البدني الدائم وطبيعة ودرجة الأضرار المشار إليها في المادة العاشرة المذكورة استنادا إلى جدول تقدير نسب العجز المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه، وذلك داخل أجل أقصاه خمسة عشر يوما من تاريخ إشعار الطبيب المعالج من لدن مقابلة التأمين باسم الطبيب الذي عينته والمعلومات المتعلقة به. يجب على مقابلة التأمين أن تعين الطبيب المذكور داخل أجل خمسة أيام من تاريخ توصلها بالمستندات المشار إليها في الفقرة الثانية أعلاه.

وفي حالة عدم توصل الطبيبين إلى اتفاق مشترك، يمكن للمقابلة المؤمنة تعيين طبيب خبير مختص على نفقتها، يقترحه الطبيب المعالج للمصاب داخل أجل خمسة أيام الذي يلي أجل خمسة عشر يوما المنصوص عليه في الفقرة الثالثة أعلاه. وفي هذه الحالة، يجب على الطبيب الخبير المختص تقديم تقرير طبي داخل أجل أقصاه خمسة عشر يوما يبتدئ من تاريخ تعيينه.

وإذا لم يتم الطبيب المعالج للمصاب بتقديم أي اقتراح داخل أجل خمسة أيام المنصوص عليه في الفقرة الرابعة أعلاه، تقوم مقابلة التأمين، تلقائيا، بتعيين طبيب خبير مختص داخل أجل خمسة أيام الذي يلي الأجل المذكور مع إشعار المصاب أو المستحقين من ذويه بذلك. ويتعين على الطبيب المعين تقديم تقرير طبي داخل أجل أقصاه خمسة عشر يوما يبتدئ من تاريخ تعيينه. وفي حالة تعدد مقاولات التأمين التي تضمن الأضرار، يجب على أول مقابلة رفع إليها الطلب أن تقدر وتدفع إلى الطالب مجموع مبلغ التعويض المستحق

قبل المطالبة بالقسط الذي يتحمله المدنيون الآخرون المعنيون بمن فيهم صندوق ضمان حوادث السير إن اقتضى الحال.

غير أنه إذا أقيمت دعوى عمومية قبل تقديم الطلب المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة أو قبل حصول اتفاق بين مقولة التأمين والمعنيين بالأمر جاز للمصاب أو المستحقين من ذويه إما إقامة دعوى مدنية تابعة للدعوى العمومية وإما طلب التعويض من مقولة التأمين المعنية أو مواصلة المفاوضات الجارية بهذا الشأن.

المادة التاسعة عشرة

يجب على مقولة التأمين أن تقوم، خلال الستين يوما التالية لتسلم مستندات الإثبات المشار إليها في المادة السابقة، بإعلام الطالب، بواسطة وسائل التبليغ المنصوص عليها في قانون المسطرة المدنية، بمبلغ التعويض الذي تقترحه وفقا لأحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون، أو برفض التعويض. ويعتبر عدم تقديم مقولة التأمين المعنية لأي اقتراح تعويض داخل الأجل المذكور بمثابة رفض التعويض.

ويجب أن يخبر الطالب مقولة التأمين خلال الثلاثين يوما التالية لتوصله بمقترح التعويض بقبوله أو رفضه لمبلغ التعويض المقترح بأي وسيلة تثبت تاريخ التوصل.

وفي حالة القبول يجب على مقولة التأمين دفع التعويض المستحق للطالب خلال الثلاثين يوما التالية لتوصلها بقبوله لمبلغ التعويض المقترح.

ويعد هذا التعويض نهائيا مع مراعاة الأحكام الواردة في المادة الثانية أعلاه والمادة العشرين بعده.

المادة العشرون

يجوز للمصاب أو للمستحقين من ذويه إثر وفاته، في حالة تفاقم الضرر نتيجة الحادثة، أن يقدموا طلبا مرفقا بشهادة طبية تثبت التفاقم الى مقولة التأمين المعنية من أجل التعويض عنه. وتطبق في هذه الحالة أحكام المادة الثامنة عشرة أعلاه باستثناء الفقرة الأخيرة منها والمادة التاسعة عشرة أعلاه.

المادة العشرون مكررة

لا يحول الصلح أو المقرر القضائي النهائي الذي تم بموجبه تعويض المصاب أو المستحقين من ذويه دون حقهم في المطالبة بالتعويض عن تفاقم الضرر أو مطالبة:

– المستحقون من ذويه غير المشمولين بالصلح أو المقرر القضائي، بأنصبتهم؛

– الغير المؤدي باسترجاع ما أداه لفائدة المصاب أو المستحقين من ذويه.

الباب السادس: التعويضات عن عدم الأداء

المادة الحادية والعشرون

إذا لم تدفع مقابلة التأمين جميع أو بعض ما عليها من دين ثابت مصفى بمقتضى صلح بين الطرفين أو مقرر قضائي نهائي، استحق المستفيدون تعويضا لا يقل عن 30% و لا يتجاوز 50% من المبالغ المحجوزة بغير موجب.

الباب السابع: الجزاءات الإدارية

المادة الثانية والعشرون

تطبق أحكام المادة 279-1 من القانون رقم 99.17 السالف الذكر على كل مقابلة تأمين لم تتم بدفع التعويض المستحق كلا أو بعضا داخل الأجل المحدد سواء أثبت ذلك في نطاق إجراء مراقبة أو فحص تقوم به هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي أو بناء على شكاية للمصاب أو المستحقين من ذويه موجهة إلى الهيئة المذكورة.

الباب الثامن: التقادم

المادة الثالثة والعشرون

مع مراعاة التشريع المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، يتقادم كل طلب تعويض لم يقدمه المصاب أو المستحقين من ذويه إلى مقابلة التأمين المعنية داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي، حسب الحالة، إما تاريخ الشهادة الطبية للشفاء المثبتة لاستقرار جراح المصاب وعلمه بالمتسبب في الضرر، وإما تاريخ علم المستحقين من ذويه بالوفاة والمتسبب فيها.

وتتقادم كل دعوى متعلقة بالتعويض إذا لم ترفع إلى المحكمة داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي تاريخ توصل المصاب أو المستحقين من ذويه بما يفيد امتناع مقابلة التأمين عن منح التعويض أو انصرام أجل سنتين يوماً على تاريخ توصلها بطلب الصلح دون الرد عليه، أو تاريخ رفض المصاب أو المستحقين من ذويه التعويض المقترح من قبل مقابلة التأمين أو بعد انصرام ثلاثين يوماً على تاريخ توصل المعني بالأمر بمقترح التعويض دون الرد عليه.

يتوقف وينقطع التقادم بالأسباب المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل. كما يتوقف بخصوص الدعوى المدنية طيلة سريان إجراءات الدعوى العمومية أمام القضاء الجزري.

المادة الرابعة والعشرون

تتقادم طلبات التعويض عن تفاقم الضرر إذا لم تقدم إلى مقابلة التأمين المعنية داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي، حسب الحالة، إما تاريخ الشهادة الطبية المثبتة لتفاقم الأضرار البدنية وإما تاريخ علم ذوي المصاب بالوفاة نتيجة لتفاقم الأضرار.

وتتقادم جميع الدعاوى المتعلقة بالتعويض عن تفاقم الضرر إذا لم ترفع إلى المحكمة داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي تاريخ توصل المصاب أو المستحقين من ذويه بما يفيد امتناع مقابلة التأمين عن منح التعويض أو انصرام أجل سنتين يوماً على تاريخ توصلها بطلب الصلح دون الرد عليه، أو تاريخ رفض المصاب أو المستحقين من ذويه التعويض المقترح من قبل المقابلة المذكورة، أو بعد انصرام ثلاثين يوماً على تاريخ توصل المعني بالأمر بمقترح التعويض دون الرد عليه.

الباب التاسع: أحكام متنوعة

المادة الخامسة والعشرون

يوجه ضباط وأعوان الشرطة القضائية الذين عاينوا حادثة سير ترتبت عليها أضرار بدنية، نسخة من المحضر المتعلق بالحادثة إلى مقولة التأمين المعنية أو صندوق ضمان حوادث السير داخل أجل أقصاه شهر من تاريخ وقوع الحادثة، يمكن تمديده لخمس عشرة (15) يوما إذا اقتضت ذلك ظروف استثنائية. وتسلم أو توجه أيضا نسخة من المحضر نفسه إلى المسؤول المدني والمصاب أو المستحقين من ذويه إذا طلبوا ذلك.

المادة السادسة والعشرون

تطبق أحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون باستثناء ما ورد منها في أبوابه الخامس والسابع والثامن على التعويضات الواجبة للمصابين والمستحقين من ذويهم:

1- من قبل صندوق ضمان حوادث السير في الحالات المنصوص عليها في القانون رقم 17.99 السالف الذكر؛

2- من قبل المسؤول المدني إذا لم تكن مقولة التأمين وصندوق ضمان حوادث السير ملزمين بالتعويض؛

3- على إثر حوادث تسببت فيها مركبات متصلة بسكة حديدية.

المادة السابعة والعشرون

لا تطبق أحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون فيما يخص التعويض عن الأضرار المادية اللاحقة بالمركبة أو غيرها من الممتلكات الموجودة داخلها أو خارجها.

المادة السابعة والعشرون مكررة

يحدد الإيراد، بصفة انتقالية، إلى حين نشر النص التنظيمي المشار إليه في المادة السادسة عشرة أعلاه بالجريدة الرسمية، بتطبيق التعريفات المستعملة في تقدير الاحتياطي الحسابي الملزم به النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد المحدث بالظهير الشريف رقم 1.77.216 الصادر بتاريخ 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) المعتبر بمثابة قانون، كما تم تغييره وتتميمه.

المادة الثامنة والعشرون

ينشر ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون في الجريدة الرسمية ويعمل به ابتداء من فاتح ديسمبر 1984، ولا تطبق أحكامه على الأضرار الناشئة قبل التاريخ الأنف الذكر.

وحرر بفاس في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984).

وقعه بالعطف:

الوزير الأول،

الإمضاء: محمد كريم العمراني.

.....
.....
.....

المادة الخامسة	
ينسخ الجدول الملحق بالظهير الشريف رقم 1.04.177 للعتبر بمثابة قانون المصنف الذكر ويعوض بالجدول الملحق بهذا القانون، غير أن الحد الأدنى للأجر أو الكسب الشهري السنوي والرساميل المعتمدة للمطابقة له وليس المصائب بالنسبة للمصوبات الأربع المبررة ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، تحدد كالآتي :	<p>3- شهادة طبية للشفاء تتضمن النتائج النهائية المترتبة عن «الجاذبة، وكذا تاريخ الشفاء مع الإشارة إلى أن الشفاء تم مع عجز بني «دائم أو بدونه :</p> <p>4- شهادة طبية تثبت تعاقم الأضرار البدنية.</p> <p>في حالة تعاقم الأضرار، يمكن أن تحور الشهادة الطبية للجنة «لتتفاهم من لدن طبيب آخر غير الطبيب الذي سلم الشواهد الواردة في البنود 1 و 2 و 3 أعلاه.</p> <p>«تحدد نماذج الشواهد الطبية المعالفة الذكر بنص تنظيمي.»</p>

الأجر أو الكسب الشهري	18 سنة إلى غاية	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	
ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ	10270	157310	152812	154313	152813	151315	149817	148319	146821	145322	143824	142325	141534
ابتداء من تاريخ ظهير من السنة الأولى الموالية لتاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ	11270	169568	167945	166323	164713	163098	161483	159869	158254	156639	155024	153409	152584
ابتداء من تاريخ ظهير من السنة الثانية الموالية لتاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ	12270	182913	181171	179428	177684	175942	174200	172457	170717	168975	167232	165490	164618
ابتداء من تاريخ ظهير من السنة الثالثة الموالية لتاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ	13270	196247	197348	196450	195551	194654	193757	192861	191965	191066	190165	189264	188318

41	40	39	38	37	36	35	34	33	32	31	30	الأمر أو الكتاب الذي السنوي
124040	125846	127644	129442	131239	133037	134835	136632	138428	140224	142021	143817	10270
133700	135646	137584	139522	141459	143397	145335	147273	149211	151148	153086	155024	11270
144230	146328	148418	150509	152599	154690	156780	158871	160961	163052	165142	167233	12270
157118	159395	161672	163949	166226	168503	170780	172203	173626	175050	176473	177896	13270

53	52	51	50	49	48	47	46	45	44	43	42	الأمر أو الكتاب الذي السنوي
98879	101126	103374	105621	107868	110115	112363	114610	116857	118997	120453	122250	10270
106579	109071	111424	113846	116268	118690	121113	123535	125957	127871	129833	131770	11270
114972	117585	120198	122811	125424	128037	130650	133263	135876	137988	140097	142147	12270
125239	128085	130931	133778	136624	139470	142317	145163	148009	150788	152563	154861	13270

63 أوامر	62	61	60	59	58	57	56	55	54	الأمر أو الكتاب الذي السنوي
76400	78656	80903	83150	85397	87644	89891	92138	94385	96632	10270
83150	84781	87203	89625	92047	94469	96891	99313	101735	104157	11270
88845	91458	94071	96683	99296	101909	104521	107134	109746	112359	12270
96779	99625	102471	105317	108163	111009	113855	116701	119546	122392	13270

المادة السادسة

يقر عنوان الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون المسالف الذكر كما يلي :

«ظهير شريف رقم 1.84.177 صادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) معتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المتصابين في حوادث تسببت فيها مركبات برية ذات محرك»

المادة السابعة

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ولا تطرق أحكامه على الأضرار الناجمة عن الحوادث الواقعة قبل هذا التاريخ، غير أن :

- أحكام القسم التعهيدي كما تمت إضافته بموجب المادة الرابعة من هذا القانون، لا تدخل حيز التنفيذ إلا ابتداء من تاريخ نشر النص التنظيمي المنصوص عليه في المادة الرابعة المكررة من القسم المذكور بالجريدة الرسمية ؛
- أجل المنصوص عليه في المادة الرابعة عشرة من الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون المسالف الذكر لا يسري إلا ابتداء من تاريخ دخول الجدول الملحق به، كما وقع نسخه وتعويضه بموجب هذا القانون، حيز التنفيذ.

المادة الثامنة

تخل أحكام الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون المسالف الذكر الجاري بها العمل قبل نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، والمتعلقة بطلبات التعويض والتفادى وبمنسبة المصاريف الواجب خصمها مقابل إدارة خدمة الإيراد، سارية المفعول إلى حين صدور النصين التنظيميين المشار إليهما، على التوالي، في المادة الرابعة المكررة والمادة السادسة عشرة من الظهير الشريف رقم 1.84.177 المذكور كما تم تغييره وتنميمة بموجب هذا القانون.

يتعين إصدار النصوص التنظيمية المشار إليها في مواد الظهير الشريف رقم 1.84.177 المذكور كما تم تغييره وتنميمة بموجب هذا القانون داخل أجل أقصاه سنة ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

*

* *

ملحق

جدول ملحق بالظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المتخير بمطابقة قانون يتعلق بتعويض المسابین في حوادث تسببت فيها مركبات برية ذات محرك

الأمر أو الكسب الذي التسوي	إلى غاية 18 سنة	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29
14270	14270	14270	14270	14270	14270	14270	14270	14270	14270	14270	14270	14270
15000	15000	15000	15000	15000	15000	15000	15000	15000	15000	15000	15000	15000
18000	18000	18000	18000	18000	18000	18000	18000	18000	18000	18000	18000	18000
21000	21000	21000	21000	21000	21000	21000	21000	21000	21000	21000	21000	21000
24000	24000	24000	24000	24000	24000	24000	24000	24000	24000	24000	24000	24000
27000	27000	27000	27000	27000	27000	27000	27000	27000	27000	27000	27000	27000
30000	30000	30000	30000	30000	30000	30000	30000	30000	30000	30000	30000	30000
33000	33000	33000	33000	33000	33000	33000	33000	33000	33000	33000	33000	33000
36000	36000	36000	36000	36000	36000	36000	36000	36000	36000	36000	36000	36000
39000	39000	39000	39000	39000	39000	39000	39000	39000	39000	39000	39000	39000
42000	42000	42000	42000	42000	42000	42000	42000	42000	42000	42000	42000	42000
45000	45000	45000	45000	45000	45000	45000	45000	45000	45000	45000	45000	45000
48000	48000	48000	48000	48000	48000	48000	48000	48000	48000	48000	48000	48000
51000	51000	51000	51000	51000	51000	51000	51000	51000	51000	51000	51000	51000
54000	54000	54000	54000	54000	54000	54000	54000	54000	54000	54000	54000	54000
57000	57000	57000	57000	57000	57000	57000	57000	57000	57000	57000	57000	57000
60000	60000	60000	60000	60000	60000	60000	60000	60000	60000	60000	60000	60000
63000	63000	63000	63000	63000	63000	63000	63000	63000	63000	63000	63000	63000
66000	66000	66000	66000	66000	66000	66000	66000	66000	66000	66000	66000	66000
69000	69000	69000	69000	69000	69000	69000	69000	69000	69000	69000	69000	69000
72000	72000	72000	72000	72000	72000	72000	72000	72000	72000	72000	72000	72000
75000	75000	75000	75000	75000	75000	75000	75000	75000	75000	75000	75000	75000
78000	78000	78000	78000	78000	78000	78000	78000	78000	78000	78000	78000	78000
81000	81000	81000	81000	81000	81000	81000	81000	81000	81000	81000	81000	81000
84000	84000	84000	84000	84000	84000	84000	84000	84000	84000	84000	84000	84000
87000	87000	87000	87000	87000	87000	87000	87000	87000	87000	87000	87000	87000
90000	90000	90000	90000	90000	90000	90000	90000	90000	90000	90000	90000	90000
93000	93000	93000	93000	93000	93000	93000	93000	93000	93000	93000	93000	93000
96000	96000	96000	96000	96000	96000	96000	96000	96000	96000	96000	96000	96000
99000	99000	99000	99000	99000	99000	99000	99000	99000	99000	99000	99000	99000
102000	102000	102000	102000	102000	102000	102000	102000	102000	102000	102000	102000	102000
105000	105000	105000	105000	105000	105000	105000	105000	105000	105000	105000	105000	105000
108000	108000	108000	108000	108000	108000	108000	108000	108000	108000	108000	108000	108000
111000	111000	111000	111000	111000	111000	111000	111000	111000	111000	111000	111000	111000
114000	114000	114000	114000	114000	114000	114000	114000	114000	114000	114000	114000	114000
117000	117000	117000	117000	117000	117000	117000	117000	117000	117000	117000	117000	117000

478420	482210	486000	491075	496135	501195	506255	511315	516375	521443	526507	531572	120000
501020	505810	510600	515575	520435	525295	531155	536515	541875	547193	552508	557822	150000
525220	529910	534600	539575	544735	550395	556055	561715	567375	572944	578508	584073	180000
548620	553310	558000	563075	568335	574395	580655	586915	592875	598694	604508	610323	210000
572020	577010	582000	587075	593335	599595	605855	612115	618375	624441	630508	636573	240000
595420	600710	606000	611075	617035	624195	630755	637315	643875	650194	656508	662824	270000
618820	624410	630000	635075	641335	647695	654055	660515	666975	673594	680108	686624	300000
642220	648110	654000	659075	666235	673395	680555	687715	694825	701641	708458	715273	330000
665620	671810	678000	683075	690535	697995	705455	712915	720375	727441	734508	741573	360000
689020	695510	702000	707075	714835	722595	730355	738115	745875	753195	760511	767826	390000
712420	719210	726000	731075	739135	747195	755255	763315	771375	778946	786511	794076	420000
735820	742910	750000	755075	763435	771795	780155	788515	796875	804695	812511	820327	450000
759220	766610	774000	779075	787735	796395	805055	813715	822375	830446	838512	846577	480000
774820	782410	790000	795075	803935	812795	821655	830515	839375	847613	855845	864077	500000
794440	802220	810000	815205	824330	833370	842455	851540	860625	869707	877516	885957	525000
814059	822033	830008	835339	844690	853957	863266	872575	881883	890539	899188	907837	550000
834689	843359	852022	857815	867977	878048	888165	898252	908398	917804	927204	936603	580000
911080	918220	926022	933671	941314	949963	958606	967255	975898	983998	992555	1000204	670000
934692	942027	950022	958921	967814	976713	985606	994506	1003298	1011995	1020520	1028904	700000
958305	965825	974022	983171	992314	1001463	1010606	1019755	1028828	1037905	1046906	1055820	730000
981918	990624	999022	1008421	1017814	1027214	1036606	1045998	1055398	1064805	1074206	1083603	760000
1005520	1014422	1023022	1032672	1042314	1051964	1061606	1071255	1080898	1090556	1100206	1109853	790000
1029143	1037220	1046022	1056902	1067914	1078714	1089506	1100298	1111098	1122306	1133206	1144103	820000
1052756	1061018	1070022	1081172	1092314	1103464	1114606	1125758	1136898	1148056	1159206	1170353	850000
1076389	1084816	1094022	1105422	1116914	1128214	1139606	1151006	1162398	1173806	1185207	1196607	880000
1099981	1108614	1118022	1129672	1141314	1152964	1164606	1176256	1187898	1199557	1211207	1222857	910000
1123594	1132492	1142022	1153902	1165914	1177714	1189606	1201506	1213398	1225307	1237207	1249103	940000
1147207	1156210	1166022	1178172	1190314	1202464	1214606	1226756	1238898	1251057	1263207	1275353	970000
1170820	1180008	1190022	1202422	1214814	1227214	1239606	1252006	1264398	1276808	1289208	1301603	1000000

41	40	39	38	37	36	35	34	33	32	31	30	الأجر أو المكسب الذي المستوي
169958	172461	174925	177389	179853	182316	184780	186320	187860	189400	190939	192479	14270
179400	182000	184600	187200	189800	192400	195000	196625	198250	199875	201500	203125	15000
193200	196000	198800	201600	204400	207200	210000	211750	213500	215250	217000	218750	18000
207000	210000	213000	216000	219000	222000	225000	226875	228750	230625	232500	234375	21000
220800	224000	227200	230400	233600	236800	240000	242000	244000	246000	248000	250000	24000
234600	238000	241400	244800	248200	251600	255000	257125	259250	261375	263500	265625	27000
248400	252000	255600	259200	262800	266400	270000	272250	274500	276750	279000	281250	30000
262200	266000	269800	273600	277400	281200	285000	287175	289350	291525	294500	296675	33000
276000	280000	284000	288000	292000	296000	300000	302500	305000	307500	310000	312500	36000
289800	294000	298200	302400	306600	310800	315000	317625	320250	322875	325500	328125	39000
303600	308000	312400	316800	321200	325600	330000	332750	335500	338250	341000	343750	42000
317400	322000	326600	331200	335800	340400	345000	347875	350750	353625	356500	359375	45000
331200	336000	340800	345600	350400	355200	360000	363000	366000	369000	372000	375000	48000
336375	341250	346125	351000	355875	360750	365625	368500	371375	374250	377125	380000	51000
341550	346500	351450	356400	361350	366300	371250	374175	377100	380025	383950	387875	54000
346725	351750	356775	361800	366825	371850	376875	380000	383160	386300	389440	392580	57000
350885	355950	361035	366120	371205	376290	381375	384540	387720	390900	394080	397260	60000
355005	360150	365295	370440	375585	380730	385875	389095	392310	395525	398740	401955	63000
360145	365350	370555	375760	380965	386170	391375	393650	396900	400150	403400	406650	66000
363285	368550	373815	379080	384345	389610	394875	398170	401460	404750	408040	411330	69000
367425	372750	378075	383400	388725	394050	399375	402690	406020	409350	412680	416010	72000
371565	376950	382335	387720	393105	398490	403875	407245	410610	413975	417340	420705	75000
375705	381150	386595	392040	397485	402930	408375	411800	415200	418600	422000	425400	78000
379845	385350	390845	396340	401835	407330	412825	415555	418990	422425	425860	429295	81000
382985	388550	394125	399700	405275	410850	416425	419345	422810	426275	429740	433205	84000
386125	391750	397375	403000	408625	414250	419875	423375	426880	430385	433890	437395	87000
389265	394950	400645	406340	412035	417730	423425	426375	430420	433950	437480	441010	90000
392405	398150	403945	409740	415535	421330	427125	429729	430880	432440	437800	443160	93000
396485	402350	408225	414100	419975	425850	431725	434260	437800	441340	445120	448740	96000
399855	405750	411645	417540	423435	429330	435225	438260	441860	445500	449100	452740	99000
403815	409750	415685	421620	427555	433490	439425	442885	446930	448875	452220	455865	102000
406375	412350	418325	424300	430275	436250	442225	445310	447960	451650	455320	458990	105000
408135	414150	419965	425880	431795	437710	443625	446325	451030	454725	458420	462115	108000
410895	416850	422805	428760	434715	440670	446625	450360	454060	457800	461520	465240	111000
413815	419850	425805	431760	437715	443670	449625	453365	457130	460875	464620	468365	114000
416415	422450	428485	434520	440555	446590	452625	456410	460180	463950	467720	471490	117000

419175	425250	431325	437400	443475	449550	455625	459170	463260	467050	470840	474630	120000
439875	446250	452625	459000	465375	471750	478125	482120	486080	490000	493940	497880	150000
460575	467250	473925	480600	487275	493950	500625	504770	508880	512950	517040	521130	180000
481275	488250	495225	502200	509175	516150	523125	527420	531660	535900	540140	544380	210000
501975	509250	516525	523800	531075	538350	545625	550070	554480	558850	563240	567630	240000
522675	530250	537825	545400	552975	560550	568125	572720	577260	581800	586340	590880	270000
543375	551250	559125	567000	574875	582750	590625	595370	600080	604750	609440	614130	300000
564075	572250	580425	588600	596775	604950	613125	618020	622880	627700	632540	637380	330000
584775	593250	601725	610200	618675	627150	635625	640670	645680	650650	655640	660630	360000
605475	614250	623025	631800	640575	649350	658125	663320	668480	673600	678740	683880	390000
626175	635250	644325	653400	662475	671550	680625	685970	691280	696550	701840	707130	420000
646875	656250	665625	675000	684375	693750	703125	708620	714080	719500	724940	730380	450000
667575	677250	686925	696600	706275	715950	725625	731270	736880	742450	748040	753630	480000
688275	698250	708225	718200	728175	738150	748125	753920	759680	765400	771140	776880	510000
708975	719250	729525	739800	750075	760350	770625	776670	782680	788650	794640	800630	540000
729675	740250	750825	761400	771975	782550	793125	799320	805480	811600	817740	823880	570000
750375	761250	772125	783000	793875	804750	815625	822020	828380	834700	841040	847380	600000
771075	782250	793425	804600	815775	826950	838125	844720	851280	857800	864340	870880	630000
791775	803250	814725	826200	837675	849150	860625	867420	874180	880900	887640	894380	660000
812475	824250	836025	847800	859575	871350	883125	890120	897080	904000	910940	917880	690000
833175	845250	857325	869400	881475	893550	905625	912820	920080	927300	934540	941780	720000
853875	866250	878625	891000	903375	915750	928125	935520	942980	950400	957840	965280	750000
874575	887250	900925	914600	928275	941950	955625	963220	970880	978500	986140	993780	780000
895275	908250	921625	935000	948375	961750	975125	982920	990780	998600	1006440	1014280	810000
915975	929250	942625	956000	969375	982750	996125	1004120	1012180	1020300	1028440	1036580	840000
936675	950250	963825	977400	990975	1004550	1018125	1026320	1034580	1042900	1051240	1059580	870000
957375	971250	985125	999000	1012875	1026750	1040625	1049020	1057480	1065900	1074340	1082780	900000
978075	992250	1006425	1020600	1034775	1048950	1063125	1071720	1080380	1089100	1097840	1106580	930000
998775	1013250	1027725	1042200	1056675	1071150	1085625	1094520	1103480	1112500	1121540	1130580	960000
1019475	1034250	1049025	1063800	1078575	1093350	1108125	1117320	1126580	1135900	1145240	1154580	990000
1040175	1055250	1070325	1085400	1099975	1114550	1129125	1138620	1148180	1157800	1167440	1177080	1020000
1060875	1076250	1091725	1107200	1122675	1138150	1153625	1163420	1173280	1183200	1193140	1203080	1050000
1081575	1097250	1112825	1128400	1143975	1159550	1175125	1185220	1195380	1205600	1215840	1226080	1080000
1102275	1118250	1134325	1150400	1166475	1182550	1198625	1208920	1219280	1229700	1240140	1250580	1110000
1122975	1139250	1155625	1172000	1188375	1204750	1221125	1231720	1242380	1253100	1263840	1274580	1140000
1143675	1160250	1176825	1193400	1210075	1226750	1243425	1254320	1265280	1276300	1287340	1298380	1170000
1164375	1181250	1198025	1214800	1231675	1248450	1265225	1276420	1287680	1299000	1310340	1321680	1200000
1185075	1202250	1219225	1236200	1253175	1270250	1287325	1298820	1310380	1322000	1333640	1345280	1230000
1205775	1227250	1244425	1261600	1278875	1296150	1313425	1325320	1337280	1349300	1361340	1373380	1260000
1226475	1248250	1265625	1283000	1300275	1317750	1335225	1347320	1359480	1371700	1383940	1396180	1290000
1247175	1269250	1286825	1304400	1321675	1339250	1356825	1369120	1381480	1393900	1406340	1418780	1320000
1267875	1289250	1307025	1324800	1342675	1360750	1378825	1391320	1403880	1416500	1429140	1441780	1350000
1288575	1309250	1327225	1345200	1363675	1381850	1399925	1412620	1425380	1438200	1451040	1463880	1380000
1309275	1329250	1347425	1365600	1383975	1402350	1420725	1433620	1446580	1459600	1472640	1485680	1410000
1329975	1349250	1367625	1386000	1404675	1423150	1441625	1454620	1467680	1480800	1493940	1507080	1440000
1350675	1370250	1388825	1407400	1425975	1444550	1463125	1476220	1489380	1502600	1515840	1529080	1470000
1371375	1391250	1410025	1428800	1447675	1466450	1485225	1498420	1511680	1525000	1538340	1551680	1500000
1392075	1412250	1431225	1450200	1468675	1487650	1506625	1520020	1533480	1547000	1560540	1574080	1530000
1412775	1433250	1452425	1471600	1490675	1509850	1529025	1542620	1556280	1570000	1583740	1597480	1560000
1433475	1454250	1473625	1493000	1512675	1531950	1551225	1564820	1578480	1592200	1605940	1619680	1590000
1454175	1475250	1494825	1514400	1534675	1554150	1573625	1587420	1601280	1615200	1629140	1643080	1620000
1474875	1496250	1515925	1535600	1556675	1576350	1596025	1610020	1624080	1638200	1652340	1666480	1650000
1495575	1517250	1537025	1556800	1578675	1598550	1618425	1632620	1646880	1661200	1675540	1689880	1680000
1516275	1538250	1558225	1578200	1599975	1620950	1641825	1656320	1670880	1685500	1700140	1714780	1710000
1536975	1559250	1579325	1599800	1621675	1642750	1663625	1678420	1693280	1708200	1723140	1738080	1740000
1557675	1580250	1600425	1621000	1643675	1664550	1685425	1700520	1715680	1730900	1746140	1761380	1770000
1578375	1601250	1621625	1642200	1665675	1686750	1707825	1723120	1738480	1753900	1769340	1784780	1800000
1599075	1622250	1642825	1663400	1687675	1708950	1730225	1745820	1761480	1777200	1792940	1808680	1830000
1619775	1643250	1664025	1684800	1706675	1727650	1748625	1764520	1780480	1796500	1812540	1828580	1860000
1640475	1664250	1685225	1706200	1727675	1748850	1770025	1786120	1802280	1818500	1834740	1850980	1890000
1661175	1685250	1706425	1727600	1748975	1770350	1791725	1807820	1824080	1840400	1856740	1873080	1920000
1681875	1706250	1727625	1749000	1770675	1792250	1813825	1830120	1846480	1862900	1879340	1895780	1950000
1702575	1727250	1748825	1770400	1792175	1814050	1835925	1852420	1868980	1885600	1902240	1918880	1990000
1723275	1748250	1770025	1791600	1813675	1835850	1858025	1874720	1891480	1908300	1925140	1941980	2010000
1743975	1769250	1791225	1812800	1835075	1857450	1879825	1896720	1913680	1930700	1947740	1964780	2040000
1764675	1790250	1812425	1834000	1856675	1879150	1901625	1918720	1935880	1953100	1970340	1987580	2070000
1785375	1811250	1833625	1855200	1877675	1900350	1923025	1940320	1957680	1975100	1992540	2010080	2100000
1806075	1832250	1854825	1876400	1898975	1921750	1944525	1961920	1979380	1996900	2014440	2031980	2130000
1826775	1853250	1876025	1897600	1920675	1943650	1966625	1984120	2001680	2019300	2036940	2054580	2160000
1847475	1874250	1897225	1918800	1941675	1964850	1988025	2005620	2023280	2041000	2058740	2076480	2190000
1868175	1895250	1918425	1939800	1962675	1986050	2009425	2027120	2044880	2062700	2080540	2098380	2220000
1888875	1916250	1939625	1960400	1981675	2005350	2029025	2046820	2064680	2082600	2100540	2118480	2250000
1909575	1937250	1960825	1981600	2002675	2026550	2050425	2068320	2086280	2104300	2122340	2140380	2280000
1930275	1958250	1982025	2002800	2023675	2047750	2071625	2090720	2109880	2129100	2148340	2167580	2310000
1950975	1979250	2003225	2024000	2044675	2068150	2091625	2110820	2129980	2149300	2168640	2187980	2340000
1971675	1999250	2024425	2045200	2065675	2089450	2112725	2132020	2151280	2170700	2190140	2209580	2370000
1992375	2020250	2045625	2066400	2086675	2110750	2134025	2153420	2172680	2192100	2211540	2230980	2400000
2013075	2041250	2066825	2087600	2107675	2131350	2154625	2174120	2193480	2213000	2232440	2251880	2430000</

53	52	51	50	49	48	47	46	45	44	43	42	الجزر أو الكعب الملي المستوي
135505	138585	141665	144744	147824	150904	153983	157063	160143	162666	165070	167534	14270
143000	146250	149500	152750	156000	159250	162500	165750	169000	171600	174200	176800	15000
154000	157500	161000	164500	168000	171500	175000	178500	182000	184800	187600	190400	18000
185000	188750	192500	196250	200000	203750	207500	211250	215000	218000	221000	224000	21000
176000	180000	184000	188000	192000	196000	200000	204000	208000	211200	214400	217600	24000
187000	191250	195500	199750	204000	208250	212500	216750	221000	224400	227800	231200	27000
198000	202500	207000	211500	216000	220500	225000	229500	234000	237600	241200	244800	30000
209000	213750	218500	223250	228000	232750	237500	242250	247000	250800	254600	258400	33000
220000	225000	230000	235000	240000	245000	250000	255000	260000	264000	268000	272000	36000
231000	236250	241500	246750	252000	257250	262500	267750	273000	277200	281400	285600	39000
242000	247500	253000	258500	264000	269500	275000	280500	286000	290400	294800	299200	42000
253000	258750	264500	270250	276000	281750	287500	293250	299000	303600	308200	312800	45000
264000	270000	276000	282000	288000	294000	300000	306000	312000	316800	321600	326400	48000
268155	274245	280335	286425	292515	298605	304695	310785	316875	321750	326625	331500	51000
272270	278455	284640	290825	297010	303195	309380	315565	321750	326700	331650	336600	54000
276385	282665	288945	295225	301505	307785	314065	320345	326625	331650	336675	341700	57000
279685	286040	292395	298750	305105	311460	317815	324170	330525	335610	340695	345780	60000
282985	289415	295845	302275	308705	315135	321565	327995	334425	339570	344715	349860	63000
286285	292790	299295	305800	312305	318810	325315	331820	338325	343530	348735	353940	66000
289585	296185	302745	309305	315865	322425	328985	335545	342105	347460	352815	358170	69000
292885	299540	306195	312850	319505	326160	332815	339470	346125	351480	356835	362190	72000
296185	302915	309645	316375	323105	329835	336565	343295	350025	355410	360795	366180	75000
299485	306290	313095	319900	326705	333510	340315	347120	353925	359370	364815	370260	78000
302255	309120	315985	322850	329715	336580	343445	350310	357175	362670	368165	373660	81000
304985	311915	318845	325775	332705	339635	346565	353495	360425	365970	371515	377060	84000
307755	314745	321735	328725	335715	342705	349695	356685	363675	369270	374865	380460	87000
310485	317540	324595	331650	338705	345760	352815	359870	366925	372570	378215	383860	90000
313255	320370	327485	334600	341715	348830	355945	363060	370175	375870	381565	387260	93000
315985	323165	330345	337525	344705	351885	359065	366245	373425	379170	384915	390660	96000
318755	325995	333235	340475	347715	354955	362195	369435	376675	382470	388265	394060	99000
320955	328245	335535	342825	350115	357405	364695	371985	379275	385110	390945	396780	102000
323155	330495	337835	345175	352515	359855	367195	374535	381875	387750	393625	399500	105000
325355	332745	340135	347525	354915	362305	369695	377085	384475	390390	396305	402220	108000
327555	334995	342435	349875	357315	364755	372195	379635	387075	393030	398985	404940	111000
329755	337245	344735	352225	359715	367205	374695	382185	389675	395710	401745	407780	114000
331915	339695	347335	354975	362615	370255	377895	385535	393275	398310	404345	410380	117000

134125	341570	349185	356800	364415	372030	379645	387250	394875	402960	407025	413100	120000
350625	358370	366285	374350	382415	390690	398545	406900	414375	420750	427125	433500	150000
367125	375170	383385	391900	400415	409150	417445	425950	433875	440550	447225	453900	180000
383625	391970	400485	409450	418415	427890	436345	445300	453375	460350	467325	474300	210000
400125	408770	417585	427000	436415	446490	455245	464650	472875	480150	487425	494700	240000
416625	425570	434685	444350	454415	465090	474145	484000	492375	499550	507525	515100	270000
433125	442370	451785	462100	472415	483690	493045	503350	511875	519750	527625	535500	300000
449625	459170	468885	479650	490415	502290	511945	522700	531375	539550	547725	555900	330000
466125	475970	485985	497200	508415	520890	530045	542050	550075	559350	567825	576300	360000
482625	492770	503085	514750	526415	539490	549745	561400	570375	579150	587925	596700	390000
499125	509570	520185	532300	544415	558090	569645	580750	590075	599550	609025	617100	420000
515625	526370	537285	549850	562415	576890	587545	600100	609375	618750	628125	637500	450000
532125	543170	554385	567400	580415	595290	606445	619490	628875	638550	648225	657900	480000
543125	554370	565785	579100	592415	607650	619045	632390	641875	651750	661625	671500	500000
559625	568405	580110	593760	607415	623035	634720	648360	658125	668250	678375	688500	525000
570630	582445	594438	608427	622417	638423	650395	664374	674381	684757	695131	705507	550000
620140	632990	646013	661215	676420	693814	709826	722018	732893	744169	755443	766719	640000
630640	651107	665582	680049	694516	709984	723450	737925	752383	763334	775546	787116	670000
651140	667982	682832	697674	712516	727359	742208	757050	771893	783117	795646	807516	700000
680640	694857	700082	715289	730516	745733	760958	776175	791393	802901	815746	827915	730000
686140	701732	717332	732924	748516	764108	779708	795300	810893	822685	835846	848315	760000
702640	718607	734582	750549	766516	782483	798458	814425	830393	842468	855946	868715	790000
719140	735482	751832	768174	784516	800858	817208	833550	849893	862252	879046	891115	820000
735640	752357	769082	785799	802516	819233	835958	852676	869393	882035	896146	903515	850000
752140	769232	786332	803424	820516	837608	854709	871801	888893	901819	916246	929915	880000
768640	786107	803582	821049	838516	855983	873459	890926	908393	921607	936347	950315	910000
785140	802962	820832	838674	856516	874358	892209	910051	927893	941386	956447	970715	940000
801640	819657	838062	856299	874516	892733	910959	929176	947293	961170	976547	991115	970000
818140	836732	855333	873924	892516	911108	929709	948301	966893	980953	996617	1011515	1000000

63 أو أكثر	62	61	60	59	58	57	56	55	54	الأجر أو الكسب المربح السوي
104712	107792	110871	113950	117030	120109	123188	126267	129346	132426	14270
110504	113754	117003	120253	123502	126752	130002	133251	136500	139750	15000
116004	121474	124945	128415	131885	135355	138825	142295	145765	150500	10000
127506	131254	135004	138753	142503	146252	150002	153751	157500	161250	20000
136005	140004	144004	148003	152003	156002	160002	164001	168000	172000	24000
144506	148755	153004	157254	161503	165753	170002	174252	178500	182750	27000
153005	157505	162004	166504	171003	175503	180002	184502	189000	193500	30000
161506	166255	171005	175754	180503	185253	190002	194752	199500	204250	33000
170006	175005	180005	185004	190004	195003	200002	205002	210000	215000	36000
178506	183756	189005	194254	199504	204753	210003	215252	220500	225750	39000
187007	192506	198005	203505	209004	214503	220003	225502	231000	236500	42000
195507	201256	207006	212755	218504	224253	230003	235752	241500	247250	45000
204007	210007	216006	222005	228004	234003	240003	246002	252000	258000	48000
207145	213000	219001	225074	231567	237660	243753	249846	255939	262032	51000
210382	216560	222758	228943	235129	241316	247503	253690	259877	266064	54000
213570	219851	226131	232412	238692	244973	251253	257534	263815	270105	57000
216820	223476	229831	236187	242542	248898	255253	261609	267965	274320	60000
219670	225101	231531	237962	244392	250823	257253	263684	270125	276555	63000
221220	227726	234231	240737	247242	253748	260253	266759	273275	279780	66000
223770	230351	236931	243512	250092	256673	263253	269834	276425	283005	69000
226321	232976	239631	246287	252942	259598	266253	272909	279575	286230	72000
228871	235601	242331	249062	255792	262523	269253	275984	282725	289455	75000
231421	238226	245032	251837	258642	265448	272253	279059	285875	292680	78000
233546	240414	247282	254150	261017	267885	274753	281621	288525	295390	81000
235671	242601	249532	256462	263393	270323	277253	284184	291125	298055	84000
237796	244789	251782	258775	265768	272760	279753	286746	293775	300765	87000
239921	246976	254032	261087	268143	275198	282253	289309	296375	303430	90000
242046	249164	256282	263400	270518	277636	284753	291871	299025	306140	93000
244171	251352	258532	265712	272893	280073	287253	294434	301625	308805	96000
246296	253539	260782	268025	275268	282511	289753	296996	304275	311515	99000
247906	255289	262582	269875	277168	284461	291754	299046	306375	313665	102000
249606	257039	264382	271725	279068	286411	293754	301056	308475	315515	105000
251396	258789	266182	273575	280968	288361	295754	303146	310575	317965	108000
253096	260539	267982	275425	282868	290311	297754	305196	312675	320115	111000
254797	262289	269782	277275	284768	292261	299754	307246	314775	322265	114000
256497	264039	271582	279125	286668	294211	301754	309256	316875	324415	117000

258197	265789	273382	280975	288568	296161	303754	311346	318725	326340	120000
270847	278815	286883	294850	302818	310786	318754	326722	334625	342540	150000
283690	292040	300383	308726	317069	325411	333754	342097	350525	358740	180000
296448	305166	313883	322601	331319	340037	348754	357477	366425	374940	210000
309198	318291	327384	336476	345569	354662	363754	372847	381325	391140	240000
321949	331417	340884	350352	359819	369287	378755	388223	398225	407340	270000
334699	344542	354385	364227	374070	383912	393755	403597	414125	423510	300000
347425	357642	367858	378075	388292	398509	408726	418942	430025	439740	330000
360200	370793	381385	391978	402570	413163	423755	434348	445925	455940	360000
372951	383918	394886	405853	416820	427788	438755	449723	461825	472140	390000
385701	397044	408386	419728	431071	442413	453755	465098	477725	488940	420000
398452	410169	421886	433604	445321	457038	468756	480473	493625	504540	450000
411202	423294	435387	447479	459571	471664	483756	495848	509525	520740	480000
419702	432045	444387	456729	469071	481414	493756	506098	520125	531540	500000
430330	442985	455638	468290	480949	493604	506259	518913	533295	545000	525000
440957	453925	466892	479859	492827	505794	518761	531728	546465	558459	550000
479216	493308	507401	521493	535586	549678	563770	577863	593878	606913	640000
491966	506434	520901	535368	549836	564303	578771	593238	607705	622173	670000
504717	519559	534402	549244	564086	578928	593771	608613	623455	638298	700000
517467	532685	547902	563119	578336	593554	608771	623988	639205	654423	730000
530218	545810	561402	576994	592587	608179	623771	639363	654955	670548	760000
542968	558835	574903	590970	606837	622804	638771	654738	670706	686673	790000
555719	572061	588403	604745	621087	637429	653771	670114	686456	702798	820000
568469	585186	601903	618620	635337	652055	668772	685489	702206	718923	850000
581220	598312	615404	632496	649588	666680	683772	700864	717956	735048	880000
593970	611437	628904	646371	663838	681305	698772	716239	733706	751173	910000
606721	624562	642404	660246	678088	695930	713772	731614	749456	767298	940000
619471	637688	655905	674122	692339	710555	728772	746889	765206	783423	970000
632221	650813	669405	687997	706589	725181	743773	762364	780956	799548	1000000

